الإثنين 2 تشرين الثاني 2020
العدد 4188 السنة الخامسة عشرة
Lundi 2 Novembre 2020 no 4188 15ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال

الأجور بحاجة ماسّة إلى زيادة بـ175٪

● **محمد وهبة**
IMF يعتمد سعر الـ6000 ليرة للدولار

● **زياد حافظ**
الحلول متاحة: منع التداول بالدولار

التدقيق الجنائي: سلامة مصمّم على التمرّد؟ [4]

التأليف معطّل بين الحريري وباسيل [2]

العنف يهدّد أميركا
[10 ـ 12]

نقمة عوامل كثيرة تكون فيها الانتخابات مصحوبةً بخطر إراقة الدماء، مثل الاستقطاب السياسي المرتبط بقضايا العرق والهوية (أ ف ب)

قضية

الحصانة أولاً
قضاة لا يكترثون للتعذيب!

6

كورونا

الاقفال التام أو انهيار القطاع الصحي

6

اليمن

مسودة «الاعلان المشترك» **السعودية بريئة من دم اليمنيين!**

8

المشهد السياسي

التأليف معطّل بين الحريري وباسيل

هذا التفاؤل الذي رافق الأسبوع الأول من مفاوضات التأليف، العقد كلها عادت لتقف في وجه التقدّم الذي كان قد سُجّل. أولاها هي عدد الوزراء، وبالتالي الثلث المعطل، وثانيتها مفهوم المداورة، وتضاف إليهما مطالبة التيار الوطني بحقيبة الطاقة، ومطالبة المردة بحقيبة وازنة، وتركّز الوزارات الأمنية بيد واحدة...

بعد الكثير من التفاؤل بقرب تأليف الحكومة، صار الحديث عن العقد يوحي بأن أي اتفاق لم ينجز حتى اليوم. العين مرة جديدة على جبران باسيل. اتهامه بالتعطيل تردّ عليه مصادر عونية بالتأكيد أن الحكومة ستُؤلَّف في غضون أيام. لكن بالنظر إلى حجم الاختلافات، فإنه يتم التعامل مع هذا الموقف بوصفه إبعاداً لمسؤولية باسيل عن عرقلة التأليف.

عشرة أيام مرت على تكليف سعد الحريري تأليف الحكومة، كانت نتيجتها العودة إلى النقطة الصفر. الأيام الثلاثة الأخيرة لم تشهد أي تواصل بين رئاسة الجمهورية والرئيس المكلف، التكتم الشديد على المفاوضات في الأيام التي سبقت أبعد كل طرف آخر عن طاولة النقاش. ولذلك، فإن الواقع الراهن يشير إلى غياب أي وسيط داخلي أو خارجي يمكن أن يقوم بدور في تقريب وجهات النظر. في الداخل، لا تتوفر صفات الوسيط بأي طرف. وفي الخارج، لا يبدو الفرنسيون مستعدّين لزيادة الاهتمام بالوضع اللبناني بالنظر إلى الأوضاع في فرنسا، فيما يعتمد الأميركيون الحياد السلبي.

على ما تؤكد مصادر مطّلعة، فإن التفاؤل كان محقاً ومرتبطاً بالاتفاق على أغلب التفاصيل. حينها كان الاتفاق على توزيع الحقائب قد أنجز وبدأ النقاش بالأسماء. لكن ما طرأ في مسألة عدد الوزراء هو الذي أطاح الاتفاق. بعدما وافق رئيس الجمهورية على حكومة من 18 وزيراً، عاد وأصرّ على أن تتألف من عشرين وزيراً، بهدف توزير وزير درزي ثان ووزير كاثوليكي ثان. تلك خطوة، إضافة إلى كونها شكّلت مطلباً درزياً وكاثوليكياً، اعتبرت سعياً من باسيل للحصول على الثلث المعطل، فرفضها الحريري، بالرغم من إدراكه أن الثلث المعطل لا قيمة له في التوازنات الحالية التي تسمح لأي طرف بفرط عقد الحكومة، بصرف النظر عن حصوله على الثلث من عدمه.

في حكومة الـ 18 وزيراً، كان متوقعاً أن يحصل رئيس الجمهورية مع التيار الوطني الحر على 6 وزراء بالحد الأقصى، على أن يذهب مقعد مسيحي إلى كل من الطاشناق والمردة والقومي. رفع العدد إلى 20 وزيراً سيسمح بحصول التيار على مقعد او اثنين، وبالتالي ضمان الثلث المعطل.

هذا الثلث هو ورقة باسيل الرابحة لمنع الحكومة من تخطّيه وإصدار قرارات قد تضرّه انتخابياً. لكن هذه العقدة أعادت فتح كل العقد السابقة.

> **جرى التداول بفكرة ان يكون وزير الداخلية مسيحياً، لكن من حصة الحريري**

المداورة، التي كانت قد حسمت عادت إلى النقاش. هل تكون المداورة سياسية أم طائفية؟ إن كانت طائفية، فهذا يعني أن الداخلية ستذهب إلى الطائفة المسيحية، إلى جانب الدفاع. «المردة» كان يمنّي النفس بحقيبة وازنة، بوصفه الحزب المسيحي الوحيد الذي سمّى الحريري. وهو سبق أن طالب بحقيبتين أيضاً تكون إحداهما لشخصية شمالية أرثوذكسية تشكل تقاطعاً بينه وبين «القومي». وفي المقابل، كان عون يسعى إلى أن يكون الوزير القومي من الحصة السنية، بالتوازي مع رفضه التخلي عن حقيبة الدفاع أو الداخلية لمصلحة المردة. عدم تخلّيه عنهما والإصرار على أن تضاف إليهما حقيبة العدل، تعنيان وضع الأمن والعسكر والقضاء في يد واحدة، وهو ما لا يبدو مقبولاً حتى اليوم.

الحريري، وتحت ضغط «البيئة» عاد ليشير إلى أن الداخلية ليست محسومة للتيار، مع التداول بفكرة أن يكون وزير الداخلية مسيحياً، لكن من حصة «المستقبل».

ثمة من يؤكد أن المشكلة الأساس هي حقيبة الطاقة، التي يريد التيار المحافظة عليها، بعدما سبق أن اتفق على أن تؤول إلى الطاشناق. الوصول إلى حل مشترك فشل سابقاً، بعدما رفضت كارول عياط، التي رُشّحت لتولي الحقيبة، لقاء باسيل، وبعدما رفض الحريري اسم بيار خوري الذي اقترحه رئيس التيار.

بالنتيجة، توقفت المفاوضات التي كانت قد تجاوزت في وقت سابق توزيع الحقائب، حيث بدأ النقاش في الأسماء. خمسة وزراء على الأقل، إما من حاملي الجنسية الفرنسية أو من المقيمين في أوروبا، كانوا قد حزموا أمتعتهم وربما أجروا فحص الكورونا تمهيداً للعودة إلى لبنان وتسلّم حقائبهم. عاد هؤلاء وتمهّلوا، لكن المعضلة الحقيقية في أنه لم يُصر إلى اعتبار ما يُتفق عليه بمثابة المنجز. ما حصل أن كل نقطة اتفق عليها، عادت إلى صلب النقاش بعد تعثّر التأليف.

ما هي الخيارات اليوم؟ واحد من الخيارات التي كانت مطروحة يوم الجمعة، وصرف الحريري النظر عنها، هي تقديم تشكيلة وزارية تضم أسماء وازنة ولا تكون مستفزة لأحد. خيار آخر يطرحه معنيون مفاده أن يتعامل الحريري مع الحصة المسيحية كما قيل إنه تعامل مع الحصة الشيعية، أي ألا يتدخل في الأسماء، لكن الخيار الذي يمكن أن يعيد تحريك عجلة التأليف هو العودة إلى حكومة الـ 18 وزيراً.

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

تقرير

تل أبيب تطمئن شركاتها: لن نفاوض لبنان على حقول غاز إسرائيليّة

يحيى دبوق

أثارت الجولة الثالثة من المفاوضات بين لبنان والكيان الإسرائيلي قلقاً لدى شركات التنقيب عن النفط والغاز العاملة في «إسرائيل»، التي

> **يجب الاستعداد لمواجهة تعنّت العدو وشروطه المستجدّة بشأن منع لبنان من طرح ما هو حقّ له**

استحصلت على امتياز التنقيب بالقرب من المنطقة البحرية التي يدّعي العدو حقاً له فيها. القلق دفع بـ«إسرائيل» إلى «التوضيح» أن المفاوضات لن تشمل «مطلقاً» حقولاً غازية هي في مرحلة التطوير، تبيّن أن لبنان يطالب بها في أعقاب إزاحته حدّه البحري، إلى ما يتجاوزها.

بعد مرور عدة أيام على انتهاء جولة التفاوض الثالثة بين الجانبين يوم الخميس الماضي، وهي الجولة التي أثارت مع الجولة الثانية التي سبقتها استياءً إسرائيلياً، أصدرت وزارة الطاقة في «القدس المحتلة» بياناً «توضيحياً» خصص لشركة «إنرجيان» اليونانية التي تمتلك رخصة التنقيب عن تسعة حقول غازية إسرائيلية، من بينها حقلا «كَريش» و«تنّين»، اللذان يقعان ضمن المنطقة التي عرضها الوفد اللبناني في خريطة إيضاحية، أكد فيها أن الحد البحري اللبناني يتجاوز ما تعلن عنه «إسرائيل»، وهو ينزاح جنوباً أكثر، بما يشمل الحقلين المذكورين، وغيرهما أيضاً.

ووفقاً لـ«توضيح» وزارة الطاقة في «إسرائيل»، فإن «جميع حقول الغاز التي هي قيد التطوير قبالة سواحل إسرائيل، ليست محلاً للخلاف مع لبنان، وهي لن تكون بشكل مطلق والبيان التوضيحي الذي أرسلت نسخة منه إلى شركة «إنرجيان»، اليونانية وكذلك الى الإعلام العبري، جاء ليطمئن الشركة والشركتين الأخريين، الإسرائيلية «ديليك» والأميركية «نوبل انرجي»، من أن الحقول التي يملكون حقوق تنقيب واستخراج منها، هي خارج أي خطورة أو مساومة مرتبطة بالتفاوض مع الجانب اللبناني. وفي اتجاه آخر الإعلان عن «التوضيح» هو تحذير للبنان من أن الخريطة التي عرضها وفده المفاوض، والتي سماها الإعلام العبري بـ«الخريطة الاستفزازية»، لن تكون مطلقاً مادة تفاوض.

وفقاً لصحيفة غلوبس الاقتصادية العبرية، أرسل رئيس الوفد الإسرائيلي للمفاوضات مع الجانب اللبناني، أودي اديري، الرسالة التوضيحية للرئيس التنفيذي لشركة «إنرجيان» في كبان العدو، شاؤول تسيمح، بعدما وجّه الأخير سؤالاً للوزارة عن «حقيقة التقارير التي تتحدث عن الموضوع». وفقاً لأديري، «إسرائيل تدير مفاوضات مع لبنان بناءً على توجيهات وزير الطاقة يوفال شتاينتس ومن خلفه المستوى السياسي في إسرائيل، وهي لن تجري في أي حال من الأحوال أي مفاوضات مع لبنان بشأن مناطق واقعة خارج منطقة النزاع، التي تتحدد وفقاً لخطوط الحدود التي أودعها الجانبان لدى الأمم المتحدة».

حقل «كَريش» الذي يقع بالكامل ضمن الحد الجنوبي للمياه الاقتصادية اللبنانية، وكذلك حقل «تنّين» الواقع شمالي حقل «الفيتان»، أكبر الحقول الإسرائيلية، يقعان في منتصف الحد اللبناني، فيما تجاورهما حقول أخرى كان الإعلام العبري قد كشف في السابق أن واحدة من الشركات الأميركية العملاقة، وهي شركة «شيفرون» التي تعدّ من أقوى وأكبر ست شركات في العالم في مجال النفط والغاز، قدمت عرضاً لتل أبيب للحصول على حقوق التنقيب عن الغاز فيها.

المعنى هو أن الحد البحري الذي طالب به لبنان في جولتي التفاوض الثانية والثالثة، يثير قلق الشركة اليونانية وكذلك الشركة الأميركية التي تسعى إلى الاستحصال على رخص التنقيب في المنطقة، فضلاً عن شركة نوبل إنرجي الأميركية التي استحصلت على رخصة التنقيب عام 2019، في البلوك 72 المحاذي للحقلين المذكورين، وهو ما يفرض على الوفد اللبناني أن يكون مستعداً لمواجهة تعنّت «إسرائيل»، الذي أشار بيانها التوضيحي أمس الى أنه سيكون تعنّتاً بمستوى مرتفع، وكذلك حرص الوسيط الأميركي المعني كذلك بتأمين مصالح الشركات الأميركية.

الكرة باتت في ملعب الوفد اللبناني المفاوض ومن ورائه الإدارة اللبنانية للمفاوضات، التي بات عليها الاستعداد لمواجهة تعنّت العدو وشروطه المستجدّة بشأن منع لبنان من طرح ما هو حق له. وهذا التعنت واضح جداً، بحسب ما يرد في «المفاوضات الموازية» التي تديرها عبر إعلامها و«بياناتها التوضيحية»، ما يشير إلى صحة «نبوءة» المصدر الإسرائيلي، الذي تحدث عن أن احتمال نجاح المفاوضات مع لبنان بات أقل من خمسين في المئة.

ابراهيم الأمين

ماذا يعني انتظار الانتخابات الأميركيّة؟

الإقبال الكبير على الانتخابات في الولايات المتحدة الأميركية، يقابله إقبال كبير في كل العالم على متابعة هذا الحدث. صحيح أنه منذ سنوات طويلة، ينظر العالم كله بعين القلق الى من سيكون رئيس أميركا، لكن هذه المرّة، يتصرّف البشر كأن مصيرهم عالق على نتيجة التصويت. إنها معضلة العلاقة الإلزامية بالمسك بمفاتيح أساسية لحياة مليارات البشر في العالم. وإذا كان الأميركيون لديهم حساباتهم الخاصة لتقرير من يفضّلون، فإن البشرية تتصرّف بتوتر ناجم عن كونها محرومة من إلقاء الورقة في صندوق سيختار من له دور أساسي في مستقبلهم. في هذه اللحظة، يتصرف البشر مثل قاطني بيروت من غير «سكانها الأصليين»، أي الذين لا يقدرون على اختيار مجلسها البلدي الذي يدير أمورهم اليومية. ها نحن الآن، نحسب لأنفسنا دوراً في هذه الانتخابات.

ولأننا كذلك، نختلق عناوين ونقاشات ومتابعات لما يحصل هناك، على قاعدة أنّ لنا رأينا بما سيحصل. وكما أن في أميركا انقساماً كبيراً في الرأي، فعند المواطنين غير المسجلين في كل الكرة الأرضية انقساماتهم أيضاً. المتماهون مع التجربة الأميركية، والراغبون بعيش الحلم الأميركي، يريدون فوز جو بايدن. غالبية هؤلاء يعتقدون أن بايدن سيعزز الطريقة الأميركية كما كانت عليه قبل مجيء ترامب، وأن المسألة تتعلق بشخص ترامب. ولذلك، يفترضون أنه كما يغيّر الرئيس الجديد أعضاء إدارته، فإن

> **ما يعنينا هو هذه التمنّيات بأن تفيق أميركا على واقع سياسي يزيد من أزماتها الداخلية، ويعقّد من آليات الحكم فيها**

بايدن، في حال فوزه، سيعيد أميركا الى ما كانت عليه قبل وصول ترامب. وجلّ هؤلاء يفكرون بأن ابتسامات الديموقراطيين ستعيد الألق الى صورة أميركا في العالم. هم مثل أبناء المدن الأميركية الكبرى، الذين يريدون رئيساً لا يكون مصدر سباب وشتيمة لهم. لكن هؤلاء يقيسون الأمر من زاوية تأثير الانتخابات على تواصلهم المباشر مع هذه البلاد. هؤلاء، مثلاً، يعتبرون أن سياسات أميركا الداخلية أو الخارجية ستكون أقل فظاظة لو أتى بايدن. وهؤلاء يخجلون بترامب كخجلهم بحكام بلادهم في العالم. هم يفضّلون النسخة المهذبة عن الرجل الأبيض. لكنهم يرفضون أي نقاش حول عقل بايدن، بل يريدون حسم الأمر عند حدود سلوكه.

ثمة في العالم من يؤيد السياسات الأميركية في الخارج. وثمة في العالم مَن يريد أن تبقى أميركا قائدة العالم. وهؤلاء يحسمون أن كل شيء جيد لن يكون جيداً إذا لم يكن مصدره أميركيا... فكرة أو سيارة أو تكنولوجيا أو أي شيء. وهؤلاء لا يروقُهم أن يكون هناك نقاش واسع حول من يحكم أميركا، والغالبية من هؤلاء تكره ترامب، لكنها لا تنتقد سياساته، بل تقف عند سلوكه. وكأن الأمر سيكون على صورة أخرى، لو أن رئيس أميركا جاء وسرق أموال العرب مثلاً، لكن مع ابتسامات وكلام لطيف.

أمّا أن يسرق أموالنا و«يبهدلنا» فهذا كثير... لكن في العالم فئة أخرى تكره أميركا. وتعريف الكره يجب ألّا يكون محاطاً برهاب التمييز بين الحاكم والمحكوم وكل الزعبرات التي تسبق عادة كلمة «ولكن»: نعم هناك حكومة منتخبة رديئة، ولكن... صحيح أن الشعب الأميركي هو من اختار هذا الرئيس ولكن... الأخطاء التي ترتكب في العالم مسؤولية المجتمع الأميركي ولكن...!

لندع هذه الـ«ولكن» جانباً، ولنعد الى رأي خصوم أميركا، خصوم النظام الاقتصادي والسياسي والتعليمي والثقافي والعلمي والبيئي والصحي والسلوكي والديني والإثني وكل ما يتعلق بهذه الدولة. لأن الأمر هنا لا يبقى متعلقاً بحسابات من ينتظر الأعاجيب والمعجزات.

شعوب الجنوب، ومن غير البيض، يعانون الأمرّين منذ عشرات السنين إن لم يكن أكثر. ومصدر معاناتهم الدور المركزي الذي قام به الغرب، سواء عندما قادته أوروبا أو عندما تولّته أميركا. العقل نفسه، والأهداف نفسها، والغاية نفسها التي تختصر بسلبنا كل شيء. حريتنا وقدرتنا على التفكير قبل ثرواتنا وبلادنا. وهذا الغرب، هو الذي أنتج العقل التسلطي بكل صوره البشعة، وبكل قتله العشوائي الذي أصاب ملايين البشر، وهو العقل الذي يمنح قلّة متعجرفة، حق التفوق والتصرف من دون محاسبة أو مساءلة. وهو العقل الذي لا يزال يحكم من بيده الأمر في قلب أميركا وقلب الغرب عامةً. وهو عقل فيه كل شيء من الشر. نظريات دينية وحضارية وثقافية وعنصرية متعددة الألوان، وتجاهل مستمر لحقوق الآخر. ولأن هذا الغرب تقوده أميركا اليوم، فإن مصلحة أهل الجنوب هي في انهيار النظام الحاكم في قلب أميركا. وربما يرى البعض جنوناً في الاعتقاد بأن خلاص العالم يبدأ بانهيار هذا الكيان الذي اسمه الولايات المتحدة الأميركية، وانهيار كل النظام الحاكم في أوروبا الغربية.

ولأننا على هذا النحو، يجب أن يُسمح لنا بأن نتصرّف إزاء الانتخابات الأميركية من دون وهم صاحب الحق بالاقتراع. كل ما لدينا هنا هو مجرد آمال، بمعزل عن توافقها مع التقديرات أو التوقعات. في هذه اللحظة، ما يعنينا هو هذه التمنّيات، بأن تفيق أميركا على واقع سياسي يزيد من أزماتها الداخلية، ويعقّد من آليات الحكم فيها، ويجعل اقتصادها أكثر تعثّراً، وسوقها أقل رواجاً، وانقساماتها أكثر حدّة، وخلافاتها أكثر توتراً... ما سبق يحتاج إلى التجديد للأهبل الأكبر دونالد ترامب. الأهبل الذي يناسبنا ولو ألقى المزيد من القنابل فوق رؤوسنا. فهو مهما فعل، لن يزيد عما فعله أسلافه من «العقلاء». وإذا خسر ترامب، فالتمنيات أن تكون خسارته غير جليّة، فينعقد الخلاف حول البتّ بها. وليحصل ما يحصل. ولأن الأمر على هذا النحو، فإن كل كلام وتنظير آخر هو مجرد كلام من أشخاص أو جهات يتوهّمون أن لهم دوراً في صناعة القرار في أميركا، وهم في حقيقة الأمر يريدون لأميركا ما يرونه، من زاويتهم، أنه الأصح. عملياً، هم يتمنّون أيضاً. وهم مثلنا، من مواطني هذه الدولة المنتشرين في كل أرجاء المعمورة، ممن لا يملكون حق التصويت. ولأنهم كذلك، ليتوقفوا لحظة عن تلبّس شخصية الرجل الأبيض وهم يتحدثون الى شعوبهم.

قضية

التدقيق الجنائي بحسابات مصرف لبنان في ايامه الاخيرة. لا احد يتوقع ان يكفّ رياض سلامة عن التمرد على قرار السلطة السياسية، حتى مع وجود استشارة قضائية تؤكد ان مصرف لبنان ملزم، بصفته مصرف القطاع العام، بتطبيق قرارات الحكومة. وبالتالي التعاون مع شركة التدقيق. رأي هيئة التشريع والاستشارات يؤكد ايضاً أن السرية التي يتذرع بها سلامة لعدم تسليم المعلومات لشركة التدقيق، لا تدخل الجرائم المالية ومخالفات المصارف ضمن نطاقها، لكن ذلك لن يغيّر شيئاً في الواقع. الحماية السياسية لا تزال حاضرة لإحباط اي محاولة لكشف مغارة القطاع المصرفي. وهذا يعني ان الفترة المقبلة ستشهد تصاعداً للصراع السياسي، وخاصة في ظلّ إصرار رئاسة الجمهورية على إنجاز التدقيق

التدقيق الجنائي: سلامة مصمّم على التمرّد؟

إيلي الفرزلي

نظرياً، لم يُقفل ملف التدقيق الجنائي بعد، وإن كانت كل المؤشرات تؤكد أن الإعلان عن فشله لن يتأخر. يوم غد هو موعد نهاية المهلة المحدّدة لمصرف لبنان للإجابة عن أسئلة شركة «الفاريز أند مارسال»، التي أعادت إرسالها إلى المصرف عبر وزارة المالية. لا مفاجآت متوقعة. عبارة «هذه المعلومات ذات طبيعة سرية وفقاً لقانون النقد والتسليف»، التي ملأت الخانات في المرة الأولى، ستعود لتملأ الخانات المرافقة للأسئلة المطلوبة مرة ثانية. وهذا سيقود، كما أبلغت أكثر من جهة، إلى إعلان شركة التدقيق توقّفها عن العمل، هي التي كانت قد أوضحت عند إرسالها الأسئلة مرة

هيئة الاستشارات: لا يمكن للمشرّع ان يحمي الجرائم بالسريّة المصرفية

أخرى أنها «لن تتمكن من القيام بعملها في حال عدم توفر هذه المعلومات».

أمام هذا الواقع، كان لافتاً أن أحداً لم يناقش أساس المشكلة، أي امتناع مصرف لبنان عن تسليم معلومات لا تخضع للسرية المصرفية ولا يعيق قانون النقد والتسليف تسليمها. لم يعترض أحد على اعتماد سلامة على هذين القانونين كشمّاعة لرفض تسليم معلومات يحق للمجتمع الاطلاع عليها، قبل الحديث عن حق الحكومة أو حق شركة التدقيق المكلّفة من قبلها.

(هيثم الموسوي)

اللافت أن كثراً، ومنهم «مفوضية الحكومة لدى مصرف لبنان»، ذهبوا إلى التسليم بأن السرية المصرفية والسرية المهنية تمنعان مصرف لبنان من إعطاء كل الداتا المطلوبة. لكن على سبيل المثال، لم يسأل أحد لماذا تكون معاملات الهندسة المالية مشمولة بالسرية؟ ولماذا يكون حتى طلب وثيقة تتضمن «وصفاً لأنظمة الدفع والمحاسبة المتبعة» سرياً؟ هكذا قرر سلامة، مدركاً أن لا جهة أو أيّ نص قانوني يمكنه إلزامه بما لا يريد، طالما أنه لا يزال مشمولاً بالرعاية السياسية. وبناءً عليه، لم يكترث سلامة لطلبات الشركة ووزارة المالية. وبعدما استهزأ حاكم مصرف لبنان بكل الأسئلة المرسلة إليه، عاد وزير المالية غازي وزني إلى هيئة الاستشارات مجدداً، طالباً إبداء الرأي بمدى تلاؤم مهمة شركة التدقيق الجنائي مع قانوني السرية المصرفية والنقد والتسليف.

الاسماء محميّة بالسرية

في الاستشارة الرقم 2020/881، الصادرة عن رئيسة الهيئة جويل فواز، في 22 تشرين الأول الماضي، والمحالة إلى وزارة المالية في 26 منه، تأكيد أن «السرية المصرفية تنحصر فقط بعدم إفشاء أسماء الزبائن وأموالهم والأمور المتعلّقة بهم، ولا يدخل ضمن نطاقها ضبط مخالفات المصارف والجرائم المالية التي ترتكب في إدارة الأموال من جانب المؤسسات المصرفية». كما أفادت بأنه «في حال كان لهذه الجرائم ارتباط وثيق بأسماء الزبائن، فيشار إلى أسمائهم بارقام حفاظاً على السرية بالنسبة إليهم».

تخلص الاستشارة إلى أن قرار مجلس الوزراء التعاقد مع شركة «ألفاريز أند مارسال» للقيام بعملية التدقيق الجنائي ما هو إلا تطبيق للمادة 65 من الدستور التي أناطت بمجلس الوزراء رسم السياسة العامة للدولة في جميع المجالات واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها. وفي الحالة الراهنة، فإن قرار التعاقد مع شركة التدقيق يكون ملزماً للجميع، ولا سيّما الأشخاص المعنيّين بتطبيقه من أجل تمكين الشركة من القيام بمهمتها و«منهم طبعاً ومن دون أي شك حاكمية مصرف لبنان والأجهزة التابعة له أو المرتبطة به أو المنشأة لديه».

تنطلق فواز من المادة 25 من قانون أصول المحاكمات الجزائية، والتي تلزم من شاهد اعتداء على الأمن العام أو على حياة شخص أو على ماله، بإعلام المدعي العام، لتشير إلى أنه «لا يدخل ضمن نطاق السرية المصرفية ضبط مخالفات المصارف والجرائم المالية التي تُرتكب في إدارة الأموال من جانب المؤسسات المصرفية التي من ضمنها دون أدنى شك المصرف المركزي الذي هو مصرف القطاع العام، وإلا لكان المشرع قصد حماية الجرائم العادية التي يمكن أن ترتكبها المصارف في ممارستها تحت غطاء السرية وليس فقط الزبائن». أما بالنسبة إلى وجوب حفظ السرية المصرفية والمهنية، فتؤكد الاستشارة أنه يسقط أمام موجب الإبلاغ عن الجرائم، مستطردةً أن مخالفة السرية المصرفية لا تُشكّل في كل حال جرماً يُعاقب عليه القانون، إلا إذا تم إفشاء السرّ عن قصد «بنيّة الإضرار بالغير».

إلى مجلس النواب؟

وفيما علمت «الأخبار» أن وزارة المالية حوّلت هذه الاستشارة إلى المصرف المركزي، فإن مصادر مطلعة تؤكد أنها لن تغيّر من سلوك سلامة، المستند أولاً وأخيراً إلى حصانة سياسية لا تزال تحميه من المساءلة، بما يذكّر بأن القرار السياسي وحده قادر على إيصال التدقيق إلى برّ الأمان.

وفي هذا السياق، تؤكد المصادر أن اتجاهاً من ثلاثة يُفترض أن يسلكه التدقيق الجنائي، بصرف النظر عن بقاء «الفاريز» أو انسحابها:

إلزام سلامة من قبل حمايته السياسية بالالتزام بالاستشارة القانونية الصادرة عن هيئة الاستشارات، والتي تفرض التزام المصرف بالتصريح عن المعلومات لأي جهة تقررها الحكومة، علماً بأن خطوة كهذه يمكن أن تكون مرادفاً لرفع الغطاء عن سلامة.

التئام مجلس النواب لتفسير قانوني النقد والتسليف والسرية المصرفية، وهو أمر يحتاج إلى موافقة الرئيس نبيه بري.

إقرار مجلس النواب لاقتراح القانون الذي يقترحه «تكتل لبنان القوي»، والذي يشير إلى إضافة فقرة جديدة للمادة الثانية من قانون سرية المصارف، تنص على عدم جواز التذرع بالسرية المصرفية وبالسرّ المهني في حال التكليف حسب الأصول بإجراء تدقيق محاسبيّ مركّز.

الاحتمال الثالث يبدو الأكثر ترجيحاً، لكنه يحمل في طياته صراعاً سياسياً لن تُعرف نتيجته بسهولة. فالعودة إلى مجلس النواب لا تتطلب الحصول على الأكثرية فقط. وفي ظل الحماية الثالثة لسلامة (نبيه بري وسعد الحريري ووليد جنبلاط) لن تكون المعركة بسيطة، وخاصة أن رئاسة الجمهورية تضع التدقيق الجنائي في مصرف لبنان، ولاحقاً في مختلف المؤسسات الحكومية، كواحدة من أولويات السنتين المتبقيتين من الولاية الرئاسية.

تبرئة سلامة!

بعد التوقعات بانسحاب شركة «ألفاريز أند مارسال»، ذهب النقاش باتجاه تحميل المسؤوليات بالسياسة، فكانت الحصة الأكبر من نصيب من وقّع العقد، لا من لم ينفّذه. تحميل المسؤولية لوزارة المالية، يقود تلقائياً إلى تبرئة سلامة. والإيحاء بأن المشكلة ليست عند من تحايل على القانون لعدم تنفيذ طلبات شركة التدقيق، بل عند من «فخّخ» العقد بعبارة «التقيّد بالقوانين اللبنانية»، التي أكدت عليها هيئة الاستشارات والتشريع أيضاً.

لكن ذلك النقاش لا يلغي، بحسب مصادر معنية، حقيقة أن العقد هو خلاصة توافق رئيس الجمهورية ووزير المالية على 99 في المئة من البنود. صحيح أن المرجعية السياسية لوزير المالية هي من الرعاة السياسيين لسلامة، إلا أنه بعد نجاح رئاسة الجمهورية بالدفع باتجاه إقرار مجلس الوزراء، في 28 تموز الماضي، التعاقد مع شركة «ألفاريز أند مارسال» تحديداً (تردد حينها أن وزير المالية كان يقترح اسم شركة Baker Tilly للتدقيق الجنائي)، لم يكن قد بقي سوى توقيع العقد. وقد استدعى الاتفاق على البنود النهائية عقد سلسلة اجتماعات بين وزير المالية ورئيس الجمهورية ومستشاريه. وبالنتيجة وافق الطرفان على النص النهائي، بما في ذلك عدم الحاجة إلى المادة المتعلّقة بالسماح لشركة التدقيق بالوصول إلى نظام المعلوماتية لدى المصرف (اعتبر هذا الإجراء بمثابة إعطاء مبرر للمصرف للامتناع عن تسليم المعلومات بحجة السرية) ووجوب أن يكون العقد خاضعاً للقوانين اللبنانية. ما لم يلتزم به وزني هو اقتراح هيئة الاستشارات إدخال مجموعة «إيفموت» في العقد. وبالرغم من أن رئاسة الجمهورية كانت تعتبر أن هذا الإجراء أساسي، انطلاقاً من أن المجموعة قادرة على إلزام هيئة التحقيق الخاصة بالتقيّد بالقواعد الإلزامية لعملها، إلا أن وزير المالية وجد (بحسب رسالته إلى هيئة الاستشارات) أن الأمر خارج عن تكليف مجلس الوزراء، الذي دعاه إلى التفاوض والتوقيع مع «الفاريز».

بنك لبنان والمهجر ش م ل

blombank.com

لبنان . فرنسا . إنكلترا . سويسرا . مصر . دبي . الشارقة . أبو ظبي
الأردن . رومانيا . قبرص . قطر . المملكة العربية السعودية . العراق

النّتائج كما في ٢٠٢٠/٠٩/٣٠

حقّق المصرف في الأشهر التّسعة الأولى من العام ٢٠٢٠، أرباحاً مجمّعة بقيمة ٨٦،٢ مليار ليرة لبنانية (ما يوازي ٥٧،٢ مليون دولار أميركي) عائدة بمجملها من الوحدات التابعة لاسيما بواقع ٦٠،٧ ٪ منها ناتجة من وحدات المصرف العاملة في مصر.

بيان المركز المالي المجمّع

(القيم بملايين ل.ل.)

الموجودات	كما في ٢٠٢٠/٩/٣٠ غير مدققة	كما في ٢٠١٩/١٢/٣١ مدققة
الصندوق ومؤسسات الإصدار	٢٩,١٩٠,١٤٢	٣١,٢٠٢,٤٢١
الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية	٢,٠٤٩,٧٤٥	١,٩٢١,١٧٢
قروض للمصارف والمؤسسات المالية وإتفاقيات إعادة بيع	٢٢,٣٣٤	٤٦,٥٧٠
أدوات مشتقات مالية	٨,٣٨٤	٢٧,٩٨٦
موجودات مالية بالقيمة العادلة مقابل حساب الأرباح والخسائر (FVTPL)	٢٥٦,٤٩١	٤٨٢,١٥٤
صافي التسليفات والقروض للزبائن بالكلفة المطفأة	٦,٢٧٣,٤١٧	٨,٧٤١,٥٤٤
صافي التسليفات والقروض للجهات المقربة بالكلفة المطفأة	١٣,٠٨٨	١٨,٢٥٥
المدينون بموجب قبولات	٢٠,٢٨٧	١٤٢,٩٦١
موجودات مالية بالقيمة العادلة مقابل عناصر الدخل الشامل الآخر (FVTOCI)	١,٣٠٠,٥٥٥	٦٦١,٩٧١
أدوات دين بالكلفة المطفأة	٥,٧١٧,٠٧٠	٥,٨٧٦,٦٧٧
أصول مأخوذة إستيفاء لديون	٥٥,٣٢٤	٦٠,١٢٣
ممتلكات، معدات وموجودات حق الإستخدام	٨١١,٨١٠	٨١٩,٢٨٩
أصول غير مادية	٤,٤٩٩	٤,٤٣٩
موجودات أخرى	٢٥٠,٢١٥	١٨٠,٥٠٨
الشهرة	٢,٠٦٦	٢,٠٠٤
مجموع الموجودات	**٥٠,١٩٣,٠٨٤**	**٤٥,٩٧٦,٠٢٧**

(القيم بملايين ل.ل.)

المطلوبات وحقوق المساهمين	كما في ٢٠٢٠/٩/٣٠ غير مدققة	كما في ٢٠١٩/١٢/٣١ مدققة
مؤسسات الإصدار	٣,٠٢٧,٩٣٣	٣,٨٩٨,٧٥٤
المصارف والمؤسسات المالية وإتفاقيات إعادة شراء	٣٣٧,٤٥٣	٥٢٠,١٦٩
أدوات مالية مشتقة	٢,١٥٦	٣٠,٥٥٠
الودائع وحسابات الزبائن الدائنة بالكلفة المطفأة	٣٥,٥٨٧,١٧٩	٣٩,٣٢١,٨٩٣
ودائع وحسابات الجهات المقربة بالكلفة المطفأة	١٢٢,٥٧٩	١١٣,٣٠٩
مطلوبات متمثلة بأوراق مصرفية أو مالية	٤٦٥,٢٩٩	٤٥٦,٥٤٥
تعهدات بموجب قبولات	٢٠,٣٧٠	١٤٤,٨٢٧
مطلوبات أخرى	٨٨٩,٢٩٤	٧٩٤,١٦١
مؤونات لمواجهة الأخطار والأعباء	٦٦٤,٤٦٠	١٥٤,٧٣١
مجموع المطلوبات	**٤١,١١٦,٧٢٣**	**٤٥,٤٣٥,٤٦٦**
حقوق المساهمين		
الرأسمال – أسهم عادية	٣٢٢,٥٠٠	٣٢٢,٥٠٠
علاوات إصدار الأسهم العادية	٣٧٤,٠٥٩	٣٧٤,٠٥٩
إحتياطات غير قابلة للتوزيع (قانونية والزامية)	١,٦١٠,٩٤٩	١,٦١٢,١٩٢
إحتياطات قابلة للتوزيع	٧٣٨,٦٧٥	٦٨٢,٨٩٤
الأدوات الرأسمالية المعاد شراؤها	(٤,٤٣٤)	(١٣,٥٣١)
أرباح مدورة	١,٩٦٣,٥٠٣	١,٨٧٠,٤٣٤
فائض إعادة تقييم العقارات	١٤,٧٢٧	١٤,٧٢٧
التغير في القيمة العادلة للأدوات المالية المصنفة مقابل عناصر الدخل الشامل الأخرى (OCI)	٦,٩١٩	٩,٩٢٨
فروقات تحويل العملات الأجنبية	(٣٢٦,٢٩٤)	(٣٦٥,٤٠٩)
حقوق الأقلية	٨٥,٢٧١	٨٤,١٤٦
منها : حصة الأقلية من الأرباح	٢,٧٣٥	٨,٨٠٤
حسابات الأعباء والإيرادات / أرباح – حصة المجموعة	٨٣,٤٢٩	١٦٥,١٧٨
مجموع حقوق المساهمين	**٤,٨٥٩,٣٠٤**	**٤,٧٥٧,٦١٨**
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	**٤٥,٩٧٦,٠٢٧**	**٥٠,١٩٣,٠٨٤**

خارج المركز المالي

(القيم بملايين ل.ل.)

	كما في ٢٠٢٠/٩/٣٠ غير مدققة	كما في ٢٠١٩/١٢/٣١ مدققة
تعهدات تمويل		
تعهدات معطاة	٩٠,٠٧٩	١٥٨,٠٣٩
تعهدات مستلمة من المصارف والمؤسسات المالية	١٤٧,٤٩١	١٨١,٠١٥
تعهدات للزبائن	٤٢٩,٠٧٦	٦٢٤,٨٠١
تعهدات ضمان		
تكفل وكفالات وضمانات أخرى معطاة للمصارف والمؤسسات المالية	٧٤,١٩٧	١٩٧,٩٨٥
تكفل وكفالات وضمانات أخرى مستلمة من المصارف والمؤسسات المالية	٦٧,٠٣١	٧١,٢٣٤
تكفل وكفالات وضمانات معطاة للزبائن	٨٢٤,٨٦٣	٨١٧,٣٢٧
تكفل وكفالات وضمانات مستلمة من الزبائن	١٦,١٢٥,٧٨٠	١٨,١٩٣,٤٨٩
تعهدات على سندات مالية		
سندات مالية للإستلام	-	-
سندات مالية للتسليم	-	-
عمليات بالعملات الأجنبية		
عملات أجنبية للإستلام	٧٢٦,٣٤٤	٤,٥١٨,٩٨٥
عملات أجنبية للتسليم	٧٢٥,٢٦٦	٤,٥٢١,٤٨٤
تعهدات على الأدوات المالية لأجل	٩٨٥,٢٥٦	٢,٩١١,٣٨٢
تعهدات أخرى	٢,٣١٣,٢٨٢	٢,٣٨٤,٧٢٨
حسابات الإئتمان	١٣٩,٤٣٨	١,٥٢٨,٩٢٤
خاضعة لتعليمات محددة	١٣٩,٩٣٨	١,٥٢٨,٩٢٤
خاضعة لتوظيفات إستنسابية	-	-
موجودات حسابات إدارة الأموال	٧,١٢٢,٢٤٦	٨,٤٤٤,٢٧٧
ديون الزبائن الرديئة المنقولة للذكر إلى خارج الميزانية خلال الفترة	١٠٧,٨٥٢	١٦٧,٨١٦

بيان الدخل المجمّع

(القيم بملايين ل.ل.)

	للفترة المنتهية في ٢٠٢٠/٩/٣٠ غير مدققة	٢٠١٩/٩/٣٠ غير مدققة
الفوائد والإيرادات المشابهة	٢,١٣١,٥٢٨	٢,٩٤٩,٣٨١
الفوائد والأعباء المشابهة	(١,٢٨١,٣٦٢)	(٢,١٤٢,٥٤٦)
صافي الإيرادات من الفوائد	**١,٣٥٠,١٦٦**	**٨٠٦,٨٣٥**
الإيرادات من العمولات	١٤٧,٥٤١	٢٠٤,٣٩٤
الأعباء من العمولات	(٣٥,٢٧٦)	(٥١,٨٠٨)
صافي الإيرادات من العمولات	**١١٢,٢٦٥**	**١٥٢,٥٨٦**
صافي (خسائر) أرباح عمليات الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة مقابل حساب الأرباح والخسائر(FVTPL)	(٥٥,٠٥٩)	٨٨,٨٩٨
صافي (خسائر) أرباح الإستثمارات المالية	(٦٩,٦١٥)	١١,٤٢٠
إيرادات تشغيلية أخرى	٧,١٣٤	١١,٢٧١
مجموع الإيرادات التشغيلية	**١,٣٤٥,٣٩١**	**١,٠٧١,٠١٥**
مؤونة الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(٧٣٥,١٩٠)	(٣١٨)
صافي الإيرادات التشغيلية	**٦١٠,٢٠١**	**١,٠٧٠,٦٨٧**
أعباء المستخدمين	(٢٠٤,٩٥٤)	(٢٤٧,٤٢١)
أعباء تشغيلية أخرى	(١١٩,٧٦٢)	(١٤٢,٨٠٤)
إستهلاكات ممتلكات، معدّات وموجودات حقّ الإستخدام	(٢٨,٥٠٠)	(٢٨,٢٣٩)
إطفاء الأصول غير المادية	(١,٦٠٠)	(١,٦٠٨)
مجموع الأعباء التشغيلية	**(٣٥٤,٨١٧)**	**(٤٢٠,٠٧٣)**
الأرباح التشغيلية	**٢٥٥,٣٨٤**	**٦٥٠,٦١٤**
صافي أرباح بيع الممتلكات والمعدّات	٥٨٩	٥١١
النتائج قبل الضريبة	**٢٥٥,٩٧٣**	**٦٥١,١٢٥**
الضريبة على الأرباح	(١٦٩,٨٠٩)	(١١١,٢٨٩)
النتائج الصافية / أرباح	**٨٦,١٦٤**	**٥٣٩,٨٣٦**
النتائج الصافية – حصة المجموعة / أرباح	٨٣,٤٢٩	٥٣٦,٣٧٣
النتائج الصافية – حصة الأقلية / أرباح	٢,٧٣٥	٣,٤٦٣
حصة السهم العادي من الأرباح (Basic EPS) ل.ل	٣٨٩	٢,٥٠٤
حصة السهم العادي المخفضة من الأرباح(Diluted EPS) ل.ل	٣٨٩	٢,٥٠٤

إنّ المصرف ملزم بتطبيق تعاميم مصرف لبنان بموجب قانون النقد والتسليف لاسيما المادة ٢٠٨ منه، لذا تقيّد المصرف بالنسبة لحسابات العام ٢٠٢٠ بإحتساب الخسائر الإئتمانية المُتوقّعة وفقاً للنّسب المحددة في الملحق رقم ٦ لتعميم مصرف لبنان الأساسي رقم ٤٤، كما تمّ تعديله بموجب التعميم الوسيط رقم ٥٦٧ الصادر عن مصرف لبنان بتاريخ ٢٦ آب ٢٠٢٠.

كورونا

الإقفال التامّ أو انهيار القطاع الصحي

هديل فرفور

لا جدوى من الإقفال الجزئي الذي تشهده مئات البلدات والقرى. هذا ما يُجمع عليه المعنيون في ملف كورونا نظراً إلى طبيعة تداخل البلدات والشوارع في ظل الانتشار الواسع للوباء الذي خرج عن السيطرة، خصوصاً مع امتلاء أسرّة العناية الفائقة المخصصة لمرضى كورونا وبداية مرحلة خطيرة من المفاضلة بين المرضى.
الواقع الوبائي المأزوم الذي يعيشه لبنان كان مُتوقّعاً. ومع أنه يتزامن مع استئناف فيروس كورونا جولته الثانية عالمياً، إلا أنه نتاج «طبيعي» للمعالجات الجزئية التي انتهجت منذ تموز الماضي، رغم إدراك صناع القرار آنذاك حتمية الوصول إلى الأزمة الحالية من دون أن يتخذوا الإجراءات اللازمة لتدارك التدهور.
حالياً، ووفق إجماع لجنة الصحة النيابية والمعنيين في وزارة الصحة، لا توجد أسرّة عناية فائقة شاغرة لمصابي «كورونا»، وبدأت سياسة «غربلة» المرضى الذين تستوجب حالتهم الإقامة في المستشفى والمفاضلة بينهم بسبب محدودية الأسرّة العادية المتبقية، مع استمرار تسجيل آلاف الإصابات يومياً من دون إجراءات لفرملة الانتشار بشكل فاعل. فقد أعلنت وزارة الصحة مساء أمس، تسجيل 1389 إصابة (1384 مُقيماً وخمسة وافدين) ووفاة ستة أشخاص، ما رفع عدد المقيمين في المستشفيات إلى 790 بينهم 270 حالتهم حرجة.
أمس، و«كعادة أسبوعية»، أصدر وزير الداخلية محمد فهمي قراراً بمنع التجول على كل الأراضي اللبنانية من التاسعة مساءً حتى الخامسة صباحاً وإغلاق 115 بلدة وقرية سُجلت فيها نسب إصابات مرتفعة مع الإبقاء على إغلاق النوادي الليلية والملاهي على أن تكون نسبة الإشغال 50% بالنسبة إلى المطاعم. فهل تكفي هذه الإجراءات لمجابهة الأزمة الآخذة بالتفاقم، خصوصاً مع إعلان وزير الصحة حمد حسن إمكانية ضرب أعداد الإصابات بخمسة لأن «80% لا تظهر عليهم عوارض ويتحركون بيننا».
من جهته، نبّه رئيس لجنة الصحة النيابية عاصم عراجي، إلى أن القطاع الطبي يعاني «مُشكلة كبيرة»، و«قريباً سنشهد الكثير من المشاكل في أقسام الطوارئ وستعلو الصرخات في المستشفيات». وشدد على أن «لا حل إلا بالإقفال التام لمدة أسبوعين كي يرتّاح القطاع». وهو ما أكده مُستشار وزير الصحة الدكتور إدمون وهبة، مشيراً إلى وجود حل من اثنين: إما الإقفال التام والشامل لمدة أسبوعين مع الالتزام لتخفيف نسبة العدوى والتفرغ لمعالجة المرضى الحاليين وإما التشدد في ارتداء الكمامات وفرض إجراءات التباعد الاجتماعي.
وفق معلومات «الأخبار»، فقد أقرّ فهمي في اجتماع جلسة لجنة الصحة النيابية بعجزه عن فرض السيطرة بسبب نقص العديد والتجهيزات اللازمة لضبط إجراءات الالتزام، فيما يبدو خيار الإقفال التام مُستبعداً حتى الآن بسبب الوضع الاقتصادي، ما يطرح تساؤلات بشأن البدائل التي يمكن اعتمادها وتبدأ بزيادة عدد الأسرّة في المستشفيات.
وفق أرقام لجنة الصحة النيابية، ومن أصل 130 مُستشفى خاصاً، هناك 25 فقط تستقبل مرضى كورونا، فيما تمتنع البقية عن ذلك بحجة «عدم جهوزيتها»، علماً أن «أكثر من تسعة أشهر مضت على دخول الفيروس إلى البلاد. ولدينا قطاع استشفائي خاص ضخم وعليه التعاون أكثر».
وكانت لجنة متابعة التدابير والإجراءات الوقائية لفيروس كورونا أوصت، قبل يومين، بدفع أصحاب المستشفيات الخاصة إلى تخصيص 10% من الأسرّة العادية و20% من أسرّة العناية الفائقة للمصابين، وذلك خلال مدة لا تتخطى أسبوعاً على أن يُصار إلى اتخاذ تدابير في حال المخالفة كالطلب من وزارة العدل إعطاء إشارات قانونية بشأن إمكانية وضع اليد على المستشفيات وخفض تصنيف المستشفيات المتنعة وغيرها.

> **اعداد الإصابات «مضروبة بخمسة» و25 مستشفى خاصاً فقط من 130 تستقبل مصابين**

رئيس نقابة أصحاب المستشفيات الخاصة سليمان هارون، من جهته، اعتبر أنه لا تكفي مطالبة المستشفيات الخاصة باستقبال المصابين من دون تقديم الدعم، لافتاً إلى أن «كلفة مريض كورونا توازي أضعاف كلفة المريض العادي»، ومُطالباً بتأمين الدعم المالي للمُستشفيات لتخصيص أجنحة لمرضى كورونا وتشغيلها. كما أشار إلى أن بعض المستشفيات غير قادرة على ذلك «بسبب طبيعتها الهندسية». ولكن، إذا كان تخلف المستشفيات الخاصة عن تلبية النداء الصحي مرتبطاً بجشعها أو بالضائقة المادية أو الطبيعة الهندسية، فما الذي حال دون رفع جهوزية المستشفيات الحكومية، إذ أن من أصل 29 مُستشفى حكومياً، هناك 12 فقط تستقبل المصابين بالفيروس؟
وهبة أكد أن وزارة الصحة تقوم بتجهيز المستشفيات الحكومية «وتم تجهيز 100 سرير عناية فائقة خلال الشهرين الماضيين». و«لكن مهما رفعنا تجهيزات الأسرّة فهي قد تمتلئ خلال 24 ساعة بسبب سرعة انتشار العدوى ولأن هذا السباق لا يمكن أن نربحه من دون تخفيض عدد المصابين ومن دون جهود القطاع الخاص».

تقرير

عودة الروضات
المديرون في «بوز المدفع»

فاتن الحاج

يكتمل اليوم عقد الصفوف في التعليم الرسمي مع انضمام تلامذة الروضات والحلقتين الأولى والثانية إلى التعليم المدمج، وانطلاق الأسبوع الحضوري وسط قلق المديرين والأساتذة على الأمان الصحي لا سيما مع عودة تسعة صفوف دفعة واحدة. المديرون كانوا يفضلون تخصيص أسبوع لكل حلقة مع تأخير عودة الروضات، ولا سيما تلامذة الروضة الأولى.
مصادر المديرين قالت إن المدير يشعر أنه وُضع في «بوز المدفع»، إذ أنه «كان يجب تقسيم الحلقات التعليمية على دفعات ما يجعل التلامذة يعتادون على الإجراءات ومعرفة أدوارهم وصفوفهم». في المبدأ، يفترض أن يحضر تلامذة الروضات 4 ساعات ويدرسون في المقابل ساعة عن بعد، «إلا أنّ المديرين لم يتسلموا حتى الآن آلية مستقلة وواضحة بشأن الدوام والمنهج المطلوب وطريقة التدريس».
وفيما نقلت المصادر تخوف الأهالي من إرسال أولادهم في الحلقات الأولى، بسبب الارتفاع غير المسبوق للإصابات بفيروس «كورونا»، أكدت أن العام الدراسي لم «يقلع» فعلياً، لا سيما مع استمرار إعلان بعض البلدات ضمن المناطق الحمراء.
المصادر استغربت الكلام عن «التعايش مع الوباء» و«مناعة القطيع» و«تشبيهنا بدول مثل فرنسا أقفلت كل شيء وفتحت المدارس، في حين أننا لا نملك أدنى مقوّمات تسيير المدارس، إذ أن المساعدات العينية والمادية التي أرسلتها المنظمات الدولية لا تشغل صناديق المدارس، وبعضها لا يتوافر فيه كهرباء، ولا إنترنت ولا كتب مدرسية، ولا قرطاسية».
رئيس رابطة التعليم الأساسي حسين جواد لفت إلى أن «تجربة الصفوف الأخرى تقول إنّ المدرسة الرسمية تستطيع أن تحقق عودة آمنة ضمن ضوابط، وإن كان الحذر لا يزال موجوداً، والفصل الأساسي أننا لا نريد أن نضيع العام الدراسي ولا سيما أن التعليم عن بعد في وضعه الحالي في المدارس الرسمية هو بعد عن التعليم، فالمعلمون لا يزالون يحتاجون إلى دورات تدريبية مكثّفة».
مصادر وزارة التربية أوضحت أن «الوزارة متساهلة لجهة إمكانية تأجيل افتتاح صفوف الروضات ولا سيما الروضة الأولى ليومين أو ثلاثة خصوصاً في المدارس الكبيرة، حيث أعداد الطلاب مرتفعة».

بلدية الغبيري تعارض

ولأن «المنطقة التربوية في جبل لبنان لم تتعاطَ بمسؤولية مع جهوزية المدارس»، قرّر رئيس بلدية الغبيري معن الخليل أمس، استناداً إلى المادة 74 من قانون البلديات، إقفال مدرستين لرياض الأطفال في نطاق الغبيري لعدم جهوزيتهما. وأكد أن «معظم المدارس الرسمية تنقصها التجهيزات وأدوات التعقيم. وما قُدم لها من الوزارة غير مناسب لعدد الطلاب فيها»، كما أن «أغلب المدارس الخاصة فتحت أبوابها فقط لاستيفاء رسم التسجيل والقسط الأول، وهي تدرك أن انتظام الصفوف داخلها دونه عقبات كثيرة منها غياب كثير من الطلاب». وناشد وزارة التربية إرجاء فتح المدارس إلى ما بعد توافر لقاح «كورونا» نهاية تشرين الثاني أو منتصف كانون الأول. ودعا إلى أن يكون القرار عند الأهل «المسؤولين بالدرجة الأولى عن صحة أبنائهم».

قضية

فتح عدد من القضاة النّار على كلّ من شارك وخطّط واقرّ القانون 191 الرامي إلى تعزيز الضمانات الاساسيّة للموقوفين. وبدأت حملة جمع التواقيع على عريضة ستُرفع إلى رئيس الجمهوريّة بهدف الطّعن بالقانون. ما يستفزّ «أصحاب الثوب الاسود» هو رفع الحصانة عنهم وتعرّضهم للسجن والغرامة في حال عدم تطبيق القانون

قضاة لا يكترثون للتعذيب: الحصانة أولاً

(هيثم الموسوي)

لينا فخر الدين

استفاق القضاة من كبوتهم، لا للمطالبة باستقلاليّة القضاء، ولا للضغط لإصدار التّشكيلات القضائيّة، ولا حتّى لمواجهة من يعيق المحاسبة. كلّ هذا لم يدفع «حراس العدالة» إلى الانتفاضة، بل ما سهّم في الصميم هو قانون يرمي إلى تعزيز الضمانات الأساسيّة للموقوف وتفعيل حقوق الدّفاع، الذي نُشر في الجريدة الرسميّة في 22 تشرين الأوّل الماضي.
كان من المفترض أن تُشهر الأجهزة الأمنيّة أسلحتها في وجه القانون 191، على اعتبار أنّ تطبيقه يعني منعها من ممارسة الضغط والتعذيب على الموقوفين واتّباع الأساليب التقنيّة للبحث عن الأدلّة.
ولكن المُستغرب أنّ الضربة أتت ممّن نصّ قانون تنظيم القضاء العدلي وقانون أصول المحاكمات الجزائيّة على أن يكون ضامناً للحريّات العامّة وحامياً لحقوق المواطنين في الحصول على محاكمات عادلة.
هكذا انقلبت الأدوار بين الأجهزة الأمنيّة التي باتت تؤكّد، ولو فوق الطّاولة، أنّها ستنفّذ القانون، وبين القضاة الذين يخوضون معركة علنيّة على قاعدة «يا قاتل يا مقتول»، على اعتبار أنّ الحصانة التي حوّلت بعض القضاة إلى «أنصاف آلهة» ستزول حكماً مع تنفيذ القانون، ولن يكونوا بعد اليوم خارج المحاسبة. علماً أنّه ليس القانون الأوّل الذي يجرّم القضاة.

القضاة: هذه مبرّراتنا

بجاهر القضاة أنّ ما استفزّهم هو النّقطة الأخيرة من المادّة الثالثة التي أشارت إلى أنّه «يتعرّض القائم بالتحقيق، سواء أكان من قضاة النيابة العامّة أم من عناصر الضابطة العدليّة، لعقوبة الحبس لمدّة تتراوح بين ثلاثة أشهر إلى سنة وبغرامة تتراوح بين مليوني ليرة لبنانيّة إلى 10 ملايين ليرة في حال لم يُراع أيّاً من الضمانات المنصوص عليها في القانون».
هنا جوهر الخلاف، إذ يعدّ القضاة المعارضون أنّ هذه المادة «غير مقبولة». ولكنّهم يحاولون إضافة اعتراضات أخرى لحفظ ماء الوجه، ومنها خشيتهم من أن يكون لحضور المحامي في التحقيقات الأوّليّة دور سلبي من خلال تلقين الموقوف الإفادة التي يراها مناسبة، وعدم تمكّن الضابطة العدليّة من الإسراع بالاستجواب وكشف الخبايا، خصوصاً في جرائم الإرهاب والقتل والخطف والسرعة، معتبرين أنّ مهلة الـ24 ساعة المعطاة لحضور المحامي يمكن أن تكون سبباً لهرب باقي أفراد العصابة التي ينتمي إليها موقوف أو قتل مخطوف مثلاً.
كما يشير هؤلاء إلى أنّ المخافر والمفارز غير مجهّزة بأبسط الأدوات، فكيف ستكون التحقيقات مصوّرة بالصوت والصورة، بحسب ما ينص عليه القانون؟ يُظهر هذا التساؤل أنّ القضاة يحاولون لعب دور الملك أكثر من الملك نفسه، مع تأكيد الأجهزة الأمنيّة أنّها تعمل على تجهيز مراكز التحقيق بالأجهزة اللازمة لتطبيق القانون.
«القضاء الأعلى» غاضب على عون وإلى جانب هذه الاعتراضات، يتذرّع القضاة بأنّ لجنة الإدارة والعدل النيابية لم تستطلع رأي مجلس القضاء الأعلى (رأيه استئنافي) بالقانون قبل إحالته إلى الهيئة العامة لمجلس النواب.
ويشير بعض القانونيين إلى أنّ استطلاع رأي «القضاء الأعلى» ليس إلزامياً في هذا القانون ولا تنطبق عليه أحكام المادة 5 من قانون تنظيم القضاء العدلي، على اعتبار أنّه تعديل لقانون أصول المحاكمات الجزائيّة. ويذهب البعض إلى أبعد من ذلك، مشدّدين على أنّ المجلس النيابي سيّد نفسه، سنداً إلى المادتيْن 8 و20 من الدستور اللبناني اللتيْن تنصّان على أن «شروط الضمانة القضائيّة وحدودها يتمّ تعيينها بقانون وتكون السلطة المشترعة مستقلّة لتحديد تلك الضمانات وحمايتها وتكريسها».

> **حصلت غادة عون على تواقيع أكثر من 170 قاضياً على العريضة الرافضة للقانون 191**

ومهما يكن من أمر، فإنّ القضاة المعارضين لوجود ثغرة قانونيّة في التغاضي عن رأي مجلس القضاء الأعلى، هم أنفسهم من قفزوا فوق صلاحيّات المجلس وتجاهلوا وجوده.
ولذلك، فإنّ «القضاء الأعلى» يصبّ غضبه على النائبة العامة الاستئنافيّة في جبل لبنان القاضية غادة عون التي عبّرت عن استيائها من القانون لرئيس الجمهوريّة، من دون المرور بالمجلس.
هذا العتب بدا جلياً في البيان الذي أصدره مجلس القضاء السبت، حينما شدّد على أنّه «ليس هناك ما يحول دون حقّ القضاة في التقدّم باقتراحات في هذا الخصوص إلى المجلس عملاً بنص المادّة 44 من قانون القضاء العدلي التي من الواجب التقيّد بها لزاماً كسبيل قانونيّ وحيد لا يمكن الحياد عنه أو تجاوزه».

لا تأبه عون لهذا الغضب، بل تسأل أمام زوارها: «هل يريدون منعي من الزيارات؟»، لافتةً إلى أنها لجأت إلى مجلس القضاء الأعلى، قبل توجهها إلى بعبدا، فيما يؤكّد آخرون أنّها فعلت العكس.

وفي إطار، تشكيل «لوبي» للضغط على رئيس الجمهوريّة وحثّه على الطّعن بالقانون، تشير عون أمام زملائها إلى أنّ القانون 191 هو نسخة طبق الأصل عن أحد مشاريع الأمم المتحدة. وتوضح أنّها قامت ببحث مفصّل عن قانون شبيه للقانون 191 في فرنسا، إلّا أنّها لم تجد ذلك، متغاضيةً بذلك عن مجموعة من القوانين التي تُعاقب القضاة وأعضاء الجسم القضائي عن الإخلال بالضمانات الأساسيّة للموقوفين وإنكار العدالة.

«مجموعة الطعن»

اليوم، تبدو عون مشغولة بتجميع تواقيع القضاة، منذ أن همس أحد مستشاري رئيس الجمهوريّة ميشال عون في أذن «الرئيسة» أنّ توقيع القضاة على عريضة تفصّل الثغرات في القانون 191، سيكون مخرجاً لعدم إحراج عون بعد توقيعه للقانون ونشره في الجريدة الرسميّة.
ولهذا الهدف، نجحت عون بمؤازرة عدد من القضاة والنوّاب العاملين في الحصول على 170 توقيعاً، غالبيّتهم من القضاة العاملين في القضاء الجزائي. وانضمّ هؤلاء إلى مجموعة على «واتساب» تحمل اسم «مجموعة الطعن»، بهدف تنسيق خطواتهم المقبلة. مع العلم أنّ «نادي القضاة» لم يتفاعل مع هذه العريضة لا سلباً ولا إيجاباً.
في المقابل، يبدو القضاة المدافعون عن القانون في حالة صدمة، إذ أنّ حجم الاعتراضات «مخيف» ويُعدّ ربع عدد القضاة العاملين. ويشير هؤلاء إلى أنّ هذه النسبة تعكس حجم الحاجة إلى تغيير ذهنيّة القضاة وثقافتهم، وتخلّيهم عن النّظرة بدونية تجاه الضابطة العدليّة والمحامين والمواطنين، مؤكّدين أنّ هذا القانون هو «إنجاز بالنسبة إلى من يعتبر نفسه خادماً للمواطنين وتحقيق العدالة».
في المحصّلة، تبدو كالعادة أكثريّة القضاة هي الأكثريّة الصامتة، إذ لم يتفاعل على مجموعة «واتساب» إلا حوالى 70 قاضياً، مع العلم أن أسماء الموقّعين بمعظمها ما زالت سريّة. وبالتالي، ينقسم القضاة بين رافض لتطبيق هذا القانون بأي طريقة ممكنة، وبين مدافع، وبين آخرين يلفتون إلى أنّ تعديلاً طفيفاً عليه سيجعله مقبولاً «ولكننا لن نعمل على مواجهته أو منع تنفيذه، خصوصاً أنّه صار موضع التنفيذ إثر نشره في الجريدة الرسميّة».
ولكن هل سيصل المعارضون إلى نتيجة؟ يملك هؤلاء 5 أيّام قبل انقضاء مهلة تقديم الطعن (تنتهي يوم الجمعة)، فيما يؤكّد متابعون أنّ رئيس الجمهوريّة لن يُقدم على الخطوات التي تُحاول القاضية عون تسويقها عبر «الواتساب». وبالتالي، ستعود «الريسة» بسلّة فارغة من زيارتها إلى بعبدا في الأيّام المقبلة ولن يتم تحويل القانون إلى المجلس وحده تعديل القانون هو الخيار المرجّح. وهو أيضاً الخيار الذي أوحى به «القضاء الأعلى» في بيانه. يملك القضاة المعترضون في جعبتهم «الخطّة ب» من خلال حثّ أحد النوّاب على تقديم قانون معجّل مُكرّر يتم تحويله مباشرةً إلى لجنة الإدارة والعدل يتضمّن مادة وحيدة هي إلغاء بند سجن القضاة في حال مخالفتهم القانون 191، وإمكانيّة الاكتفاء بتغريمهم.
في المقابل، يشدّد آخرون على أنّ هذه الخطّة لن تحقّق أهداف المعترضين أيضاً بسبب سير بعض أعضاء لجنة الإدارة والعدل في اقتراحات قوانين أخرى تُكمل ما بدأه القانون 191!

القضاة vs المحامين

استفزّ حديثٌ مسرّب للنائبة العامة الاستئنافية في جبل لبنان القاضية غادة عون عبر مجموعة القضاة على «واتساب» عدداً كبيراً من المحامين. وتشير فيه إلى أنّ القانون 191 يخدم المحامي الذي لا يهتم إلّا لمصلحته الماديّة، لافتةً إلى أن حضور المحامي للتحقيقات الأوّلية سيزيد من ثروات المحامين.
ويشدّد نقيب المحامين في الشمال محمّد المراد على أنّ «المحامين ليسوا مكسر عصا». ويقول لـ«الأخبار»: «لستُ مهاجماً ولا متحدّياً ولكنني لا أقبل بما يصدر عن بعض القضاة من مسّ بالمحامين».

اليمن

حصلت «الأخبار» على بنود مسودة «الإعلان المشترك» لوقف إطلاق النار والتي عرضها مارتن غريفيث أخيراً على مجلس الأمن الدولي ونال تأييده لها. وفيها، يعيد غريفيث تبرئة تحالف العدوان من الجرائم المرتكَبة في اليمن، حاصراً الصراع في إطار محلّي، ومستعجلاً تنفيذ تدابير «بناء الثقة» كيفما كان، بدعوى «الأسباب الإنسانية»

مسودة «الإعلان المشترك»: السعودية بريئة من دم اليمنيين!

تخرج المسودة الرياض من دائرة الصراع، وتُصنّف الحرب كحرب داخلية لا أطراف إقليمية ودولية فيها (أ ف ب)

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

من جديد، يحاول المبعوث الأممي إلى اليمن، مارتن غريفيث، حشد الجهود الدولية للضغط على أطراف الصراع اليمنيّين لوقف الحرب، مُبرّئاً السعودية والإمارات من جرائمهما في هذا البلد طيلة ستّ سنوات. هذه المرّة، عاد غريفيث إلى حيث تَوقّفت مساعيه في حزيران/ يونيو الماضي، بعرضه أخيراً مسودة «الإعلان المشترك» لوقف إطلاق النار على مجلس الأمن الدولي، حيث حرص على الحصول على تأييد المجلس له، على رغم أنه يبدو أقرب إلى «وصفة فشل» منه إلى طريق للحلّ. المسودة، التي حصلت «الأخبار» على نسخة منها، تُبرّئ تحالف العدوان من جميع الجرائم التي ارتُكبت بحق الشعب اليمني، وتُخرج الرياض من دائرة الصراع، وتُصنّف الحرب كحرب داخلية لا أطراف إقليمية ودولية فيها. لذلك، يستميت غريفيث، مدفوعاً بدعم بريطاني وسعودي، لتنفيذ مسودة «الإعلان المشترك» لدواعٍ إنسانية، مُتّخذاً من مخاطر جائحة «كوفيد - 19» وسيلة لترجمة مقترحه على أرض الواقع. وتحثّ المسودة الطرفين اليمنيَّين على وقف إطلاق النار في الجبهات كافة، والإسراع في الاتفاق على تدابير إنسانية واقتصادية، واستئناف المشاورات السياسية. كما تلزمهما بمباشرة تنفيذ عدد من تدابير «بناء الثقة»، كضمان حرّية حركة المواطنين بين المحافظات، وإعادة فتح الطرق والمطارات، والسماح بتدفّق البضائع والخدمات الإنسانية والتجارية إلى الموانئ اليمنية. وعلى مدى عدّة أشهر، حاول غريفيث تعديل بعض بنود «الإعلان المشترك» لتجاوز فشله في تنفيذه، إلا أن تلك التعديلات اقتصرت على تغيير عبارة «يوقف طرفا هذا الاتفاق وجميع من ينتسب إليهما وقفاً كاملاً جميع العمليات العسكرية الهجومية البرّية والجوية والبحرية، بما في ذلك إعادة نشر القوات والأسلحة الثقيلة والمتوسطة والذخائر»، لتصبح «يوقف طرفا هذا الاتفاق العمليات العسكرية البرّية والبحرية والجوية، مع بقاء قوات كلّ طرف في نطاق سيطرتها، ويلتزمان بعدم خرق هذا الاتفاق أو تقويضه»، على أن تُشكَّل لجنة تنسيق عسكرية برئاسة الأمم المتحدة وعضوية ممثّلين عسكريين رفيعي المستوى من كلا الطرفين، تنبثق منها لجان وقف إطلاق نار محلّية لتنفيذ وقف إطلاق النار على المستوى المحلّي، وهي لجنة شبيهة بـ«لجنة إعادة الانتشار» في الحديدة، والمُشكَّلة وفق «اتفاق استوكهولم» الموقَّع أواخر عام 2018. وينيط «الإعلان المشترك» باللجنة العسكرية، مهامّ مراقبة وقف إطلاق النار، على أن تُقدّم تقاريرها أسبوعياً وشهرياً إلى الأمم المتحدة، وتجتمع بشكل دوري شهرياً وأسبوعياً إن اقتضت الحاجة، فيما تستعين الأمم المتحدة بطرف ثالث لتنفيذ طلعات جوية غير مسلّحة بهدف الرقابة على تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار.

وفي المحور الإنساني، يُلزم المقترح الطرفين إطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين والمفقودين والمحتجزين تعسّفياً والمخفيّين قسراً والموضوعين تحت الإقامة الجبرية والأشخاص المسلوبة حرّيتهم بسبب النزاع، وفقاً لـ«اتفاق استوكهولم»، وخاصة في ضوء تهديد انتشار فيروس كورونا المستجد في أماكن الاحتجاز. كما يحثّ الطرفين على إنهاء ملف الأسرى والمعتقلين بشكل كامل، وفتح طريق الحوبان في تعز وطريق صنعاء - الحديدة وطريق صنعاء - مأرب وصعدة والجوف، لتسهيل حركة البضائع والخدمات الإنسانية والتجارية، واتخاذ جميع الترتيبات الأمنية اللازمة لضمان سلامة وأمن وحرية الحركة والمرور للمسافرين. وفي الجانب الاقتصادي، يُلزم

> **عدّل غريفيث عدّة مرات مسودته من دون أن يتطرّق في أيّ منها إلى مسؤولية «التحالف»**

«الإعلان المشترك» الطرفين صرف رواتب جميع موظفي الخدمة المدنية في أرجاء اليمن كافة، وفقاً لكشوفات رواتب عام 2014، ويقترح تشكيل لجنة مشتركة للاتفاق على التدابير الفنية اللازمة لصرف الرواتب في غضون شهر من وقف إطلاق النار، مقابل قيام الأمم المتحدة بالتواصل مع المجتمع الدولي لحثّه على المساهمة في موضوع الرواتب. وفيما تركت المسودة مسألة ازدواجية البنك المركزي بين صنعاء وعدن وازدواجية التعامل بالعملة الوطنية مفتوحة، اكتفت بحثّ الطرفين على فتح حساب خاص، بإدارة مشتركة، في البنك المركزي اليمني (من دون تحديد إذا ما كان في صنعاء أم عدن) في أسرع وقت ممكن، في حين لم يتضمّن «الإعلان المشترك» أيّ جدول زمني، باستثناء تحديد تشكيل اللجنة العسكرية لوقف إطلاق النار بعد 72 ساعة من التوقيع على الاتفاق.

كافة، بشكل منتظم، لصرف رواتب جميع موظفي الخدمة المدنية.

وحول انقسام السياسة النقدية بين الطرفين، حثّ «الإعلان المشترك» على تشكيل لجنة مشتركة أخرى متخصّصة، لاعتماد آلية لتنسيق السياسة النقدية لحماية الاقتصاد الوطني ودعم احتياطات النقد الأجنبي في الخارج، مقابل قيام الأمم المتحدة بتقديم الدعم الفني لتلك اللجنة، بالتنسيق مع المنظّمات الدولية المتخصصة. وفي شأن احتجاز تحالف العدوان سفن الوقود ومنع مرورها إلى ميناء الحديدة منذ خمسة أشهر، خاطبت المسودة حكومة الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، بدعوتها إلى الإفراج عن السفن المحتجَزة وعدم حجز أيّ سفن بعد توقيع الاتفاق، ورفع القيود على دخول سفن الحاويات التجارية والسفن المُحمّلة بالغاز والنفط والمشتقات النفطية، وغيرها من السفن المُحمّلة بالسلع والبضائع، بشكل منتظم، ومن دون تأخير، ما دامت ملتزمة بحظر توريد الأسلحة، من دون أن يشير إلى قرصنة «التحالف» للناقلات واحتجازه إيّاها بطريقة تعسّفية لأشهر، بما يخالف «اتفاق استوكهولم». كذلك، حثّ المقترح على فتح مطار صنعاء الدولي للرحلات الدولية والتجارية والإنسانية والمدنية أسوة بالمطارات اليمنية الأخرى، على أن تُشكّل لجنة إشرافية فنية مشتركة بين إدارة المطار في صنعاء والأمم المتحدة للتعاون والتنسيق والتسهيل في الإجراءات التشغيلية بما فيها التراخيص.

ووفقاً لمصدر دبلوماسي، فإن من بين التعديلات التي أدخلها غريفيث على مسودته، دعوة أطراف الصراع إلى الانتقال إلى المفاوضات النهائية. وبحسب المسودة، تبدأ الأمم المتحدة التحضير لعقد جولة من المشاورات مع الطرفين، بعد التشاور في شأن جدول الأعمال والإطار الزمني والترتيبات اللوجستية اللازمة وفروعه لإيداع اللازم من الإيرادات المركزية والسيادية، لكنه ألزم حكومة هادي بتسليم إيرادات النفط والغاز والجمارك والضرائب والموانئ (بما في ذلك موانئ الحديدة) والمنافذ في أنحاء اليمن

تقرير

مضاعفة سعر الخبز: الحصار والفساد يتواطآن على السوريين

> بعدما تعهّدت، الشهر الفائت، بأن الخبز سيظلّ «خطاً أحمر»، ولن يُمسّ إلّا بحدود بسيطة، كسرت الحكومة السورية هذا الخطّ، بقرارها رفع سعر ربطة الخبز بنسبة 100٪، والذي عزته إلى «الحصار المفروض على سوريا وما يُسبّبه من صعوبات في توفير المواد الأساسية». صعوباتٌ تزيدها وطأة حالات الإهمال والفساد، والتي تسهم بدورها في مضاعفة معاناة السوريين

دمشق ـ **طارق علي**

انشغل السوريون، في اليومين الماضيين، بقرار رفع سعر ربطة الخبز بنسبة 100%، ليتمّ في خلال ذلك إمرار قرار يكاد يكون أشدّ وطأة عليهم، وهو خفض وزن الربطة الواحدة من 1300 غرام إلى 1100 غرام. قبل ذلك، كانت مديرية التموين التابعة لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، بحسب شكاوى الكثير من المواطنين، غائبة عن مراقبة سرقة الطحين وتخفيض وزن الربطة من قِبَل معظم الأفران، حيث دائماً ما يُبيعون الربطة بنقص واضح عن الرقم الوزاري المحدّد: 1300 غرام. أما اليوم، ومع التخفيض الرسمي للوزن إلى 1100 غرام، فإن الأفران لن ترتدع عن تطبيق خفض إضافي، وهذا ما حصل مباشرة بعيد بدء تنفيذ القرار.

وفي أعقاب بيان وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، والذي أرجع تعديل أسعار الطحين المدعوم والخبز إلى «الظروف الصعبة والحصار المفروض على سوريا من قِبَل الولايات المتحدة وشركائها وما يُسبّبه من صعوبات في توفير المواد الأساسية للمواطن السوري»، أعلن وزير المالية، كنان ياغي، أمس في مجلس الشعب، أن «دعم الدقيق التمويني ارتفع إلى 700 مليار ليرة سورية في الموازنة المقبلة، بعدما كان 337 مليار ليرة سورية في موازنة العام الحالي». وبيّن ياغي أن من «أسباب زيادة عجز الدقيق التمويني ارتفاع سعر شراء القمح المسلَّم من الفلّاحين، وارتفاع سعر صرف الدولار في المصرف المركزي من 435 ليرة سورية إلى 1250 ليرة سورية، فضلاً عن ارتفاع كلفة إنتاج الخميرة لدى معمل الخميرة في حمص».

بيد أن أسباب أزمة الخبز تتخطّى، على ما يبدو، المُعلَن حكومياً؛ إذ علمت «الأخبار»، من مصادر مطلعة، أن من المشاكل التي تعترض تأمين الطحين «تأخّر نقل المحصول المتوافر من القمح من محافظة الحسكة شمال شرق سوريا إلى بقية المدن، والذي أدّى إلى تلف ما يعادل نصف المخزون على الأقلّ». وهو ما تصفه المصادر بأنه «تخريب متعمّد ليصار إلى بيع المحاصيل كحنطة علفية بنصف ثمنها»، مُتّهمة في ذلك «دائرة من الموظفين والفاسدين، تبدأ من الحسكة، وتصبّ في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في دمشق».

من جهته، يتحدّث مصدر مطّلع آخر، لـ«الأخبار»، عن «وجود هدر كبير في فرع القامشلي للحبوب، تُقدَّر كميته بالآف الأطنان من القمح، بفعل الإهمال وسوء عمليات الشحن»، عازياً الأمر إلى «إهمال رئاسة الفرع والرقابة الداخلية، لتظلّ الأقماح حتى اللحظة متناثرة على الأرض في المخازن وعلى الطرقات الواصلة بينها، كما يجري تحضيرها لتباع أيضاً كعلف حيواني، ما سيشكّل خسارة إضافية».

من جهة أخرى، فإن مطاحن دمشق وريفها كانت قد خضعت لصيانة كلّفت خزينة الدولة مبالغ طائلة، لكن المفارقة أن الطاقة الإنتاجية هبطت ـ مع انتهاء عمليات الصيانة ـ إلى أكثر من النصف، من 2600 طن إلى 1200 طن، ما يثير شكوكاً في ما إذا كانت الصيانة وهمية. على أن المشكلة لا تقتصر على دمشق أو المناطق الشرقية كما تقول مصادر مطّلعة، إذ إن «مطاحن حلب الخاصة مثلاً تقوم بتبديل القمح المدعوم بآخر مهرّب ونوعيته رديئة، وهذا ما يفسر تمكّنها من طحن طن القمح بمبلغ 4 آلاف ليرة سورية، علماً بأن كلفة الطحن تتجاوز مبلغ 7 آلاف ليرة سورية»، بحسب المصادر نفسها.

ارتفع سعر ربطة الخبز الواحدة بنسبة 100٪، على رغم التطمينات الحكومية السابقة (أ ف ب)

فلسطين

انتهاء مهلة تنفيذ التفاهمات

مصر تنفض يديها

> قوبلت مطالب الوفد «الحمساوي» الذي زار القاهرة أخيراً بتعنّت مصري. بدا أقرب إلى نفض اليد من ملفّات التهدئة، على اعتاب الانتخابات الرئاسية الأميركية

غزة ـ **الأخبار**

مع انتهاء المهلة التي أعطتها حركة «حماس» للوسطاء قبل شهرين من أجل تنفيذ تفاهمات التهدئة في قطاع غزة، أتت زيارة وفد الحركة للقاهرة الأسبوع الماضي من أجل تحريك الملف، لكن الوفد قوبل بتعنّت مصري لم يخرقه سوى القبول بفتح معبر رفح البرّي لبضعة أيام استثنائياً، في وقت يبدي فيه المحلّلون الإسرائيليون تخوّفهم من عودة التصعيد مع غزة مجدداً.

وعلمت «الأخبار»، من مصادر في «حماس»، أن الردود المصرية على مطالب الحركة «جاءت باهتة»، بل إن القاهرة دعت ضيوفها إلى المحافظة على حالة الهدوء في الساحة الفلسطينية حتى انتهاء الانتخابات الأميركية التي ستُجرى غداً. وكان الوفد الذي تشكّل من قيادة الخارج (صالح العاروري وعزت الرشق) ومن القطاع (خليل الحية وروحي مشتهى) يريد من المصريين الضغط على الاحتلال لتنفيذ تفاهمات التهدئة التي لم يَنشر منها سوى إدخال المنحة القطرية للأسر الفقيرة، لكن المصريين نقلوا للفلسطينيين أن الاحتلال أبلغهم أن طلبات أخرى مثل مدّ غزة بالغاز الطبيعي تحتاج إلى سنوات. مع ذلك، وفي إشارة إلى تليين الأجواء، التقى الوفد قيادة «المخابرات العامة»، وعلى رأسها رئيس الجهاز، اللواء عبّاس كامل.

على صعيد الملفات الأخرى، كالفتح الدائم لمعبر رفح والمصالحة، لم تحرز الزيارة اختراقاً حقيقياً، بل عُلّق الأمر بالانتخابات الأميركية. وإذ أعاد المصريون إبداء انزعاجهم الشديد من إدخال تركيا على خطّ المصالحة، أكدت «حماس» توافقها الكامل مع طلب «فتح» عقد اجتماع ثنائي واتفاق جديد بين الحركتين في القاهرة، وكذلك الحال في شأن لقاء الأمناء العامين، من دون أن تلقى ردّاً واضحاً من المصريين. أما قضية «رفح» فرُبطت مجدّداً عن قلقها من تفاقم الأوضاع في غزة بالتزامن مع انتخابات الرئاسة الأميركية. ونقلت صحيفة «هآرتس» العبرية اتهامات لحركة «الجهاد الإسلامي» بأنها «تُخطّط لهجمات جديدة مع اقتراب مرور عام على اغتيال بهاء أبو العطا، القائد في سرايا القدس». وبخصوص التفاهمات مع «حماس»، ادّعت «هآرتس» أن الحركة «تُولّد لديها إحباط نتيجة الخطوات البطيئة في تثبيت الهدوء، وخاصة أن التهدئة في حكم المنتهية بعد مرور شهرين على المهلة المحددة لتنفيذ التفاهمات».

> **يواصل الأسير الأخرس إضرابه لليوم الـ 99 على التوالي**

الطلب الأبرز للقاهرة هو المحافظة على الهدوء حتى انتهاء الانتخابات الأميركية (الأناضول)

بالوضع الأمني في سيناء. وأعلنت وزارة الداخلية في غزة، أمس، أن المعبر سيُفتح في كلا الاتجاهين اليوم ولأربعة أيام، في وقت كشفت فيه مصادر أن أكثر من عشرين ألف غزّي بحاجة ماسّة إلى السفر، فيما لن يستوعب المعبر أكثر من أربعة آلاف مسافر خلال هذه الأيام.

وبالعودة إلى المطالب المصرية، فقد شدّدت القاهرة، لوفد «حماس»، على ضرورة عدم الانجرار إلى التصعيد حالياً، مُلوّحةً بأن العدوّ أبلغها أنه قد يذهب إلى مواجهة تتخلّلها سلسلة اغتيالات ضدّ قادة المقاومة السياسيين والعسكريين. وبالتوازي مع ذلك، أعربت أجهزة أمن العدو

مصر

تزوير مكشوف في نتائج انتخابات «النوّاب»

القاهرة ـ **رمزي باشا**

تزوير فجّ أظهرته نتائج انتخابات مجلس النواب المعلنة أمس، وأضفت «الهيئة الوطنية للانتخابات» الشرعية عليه بصورة غير مسبوقة في تاريخ القضاء، وهو ما أعاد شبح تزوير انتخابات 2010 إبّان حكم محمد حسني مبارك، والذي كان من أهمّ أسباب «ثورة يناير». صحيح أن عشرات المرشحين دفعوا المليين للجهات الأمنية التي أعدت قوائم الترشح، لكن بقي رهان بعضهم على قاعدتهم الشعبية، والتي لم تشفع لهم هذه المرّة.

بموجب الدستور والقانون، جرت الانتخابات تحت إشراف قضائي كامل، بواقع مسؤولية قاضٍ عن كل صندوق، لكن القانون المنظّم للعمليّة، والذي يجعل «الهيئة الوطنية» صاحبة الحقّ الوحيد في إعلان أيّ نتائج ومنع اللجان العامة والفرعية من إعلان نتائجها كما كان يحدث من قبل، جعلت الهيئة موضع التلاعب الرئيس، بعدما جرى التمهيد للتزوير من أجل إنجاح مرشحي حزب «مستقبل وطن»، أو على الأقلّ ضمان دخولهم جولة الإعادة.

جزء من التلاعب وثّقه النائب الخاسر محمد فؤاد، بعدما حصل على محاضر الفرز في 129 لجنة انتخابية من أصل 134 لجنة في دائرته في محافظة الجيزة، ليَظهر أنه واحد من أربعة كان يُفترض أن يدخلوا جولة الإعادة، وهو ما خالف الأرقام التي أعلنها رئيس اللجنة العامة، المستشار ناجي شحاتة، المعروف بدعم النظام وبتغيير نتيجة انتخابات دائرة الدقي والعجوزة في انتخابات 2015 لإقصاء الدكتور عمرو الشوبكي من الفوز، مع أنه صدر حكم قضائي لم يُنفذ ببطلان النتيجة بعد إثبات خطأ الأعداد وطريقة الحساب التي اعتمدها. ولم يكن فؤاد، المعروف بمواقفه المعارضة نسبياً لعدد من القرارات الحكومية، وحده، ضحية التزوير، لكنه الوحيد الذي أعلن حتى الآن اعتزامه الطعن أمام القضاء الإداري بصورة عاجلة في النتيجة المعلنة «لما شابها من مخالفات جسيمة». وعلى رغم أن فؤاد عضو في «الحزب المصري الديموقراطي» الذي يُنسّق مع الأمن في أمور جوهرية لضمان البقاء في المنطقة الآمنة، إلا أن مواقفه في بعض الأزمات هي التي تقف ـ على ما يبدو ـ وراء إقصائه. أما الصحافي عبد الرحيم علي فجاء إقصاؤه مفاجئاً بخسارته مقعد الدائرة، وهو ما يرتبط بالتسريبات الصوتية التي انتشرت له صباح الانتخابات وفيها «إساءة» لشخصيات عدة في الدولة.

هكذا، اختار النظام تمرير التزوير عن طريقتين: الأولى، اللجان العامة والتلاعب فيها بمساعدة بعض القضاة، إلى درجة أن قاضياً أقصي في منتصف اليوم الثاني أثناء الإشراف على الانتخابات ومُنع من الحديث إلى الإعلام، فيما وُضع آخرون في لجان بعينها لتمرّ اللمسات النهائية للتزوير بيد قضاة يُفترض بهم تحقيق العدل؛ أما الطريقة الثانية، فجاءت بالحشد في الساعات الثلاث الأخيرة في بعض اللجان، ووفق ترتيبات معدة مسبقاً غيّرت شكل الدوائر الانتخابية بعد التعديلات المدخلة على القانون قبل أسابيع من الانتخابات، وأيضاً بضخ ملايين الجنيهات للحشد المركز في الساعات الأخيرة.

على الغلاف

رئاسيات 2020: سحابة عنف تُظلّل أميركا

تُظلّل احتمالات غير مألوفة أميركياً إشكال انفلات العنف المُسلّح عمودها الفقري. النسخة الحالية من السباق إلى البيت الأبيض. احتمالاتٌ باتت راجحة، وسط اكتمال قوس مقوّمات الاضطرابات في بلدٍ لا يزال يحيا على إرث هجين من العبودية المؤسّسة والديموقراطية التمثيليّة. وبين الاستقطاب السياسي الذي بلغ درجاته القصوى، والتهديد بالفوضى، والحديث المُتكرّر عن التزوير، يبدو الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، عازماً على اختتام مسيرته، في حال خسارته، بصخبٍ يوازي ذاك الذي طبع ولايته الرئاسية الأولى

لقة عوامل كثيرة تكون فيها الانتخابات مصحوبة بخطر إراقة الدماء (أ ف ب)

لا تبدو أحوال الديموقراطية الأميركية على ما يرام. التبشير بالفوضى، معطوفاً على احتمال رفض الرئيس دونالد ترامب نتيجة تخالف تطلّعاته إلى ولاية رئاسية ثانية، بعد حملةٍ عدائيّة صاحبها صخبٌ استثنائي، بات يطرح تساؤلات عن سيناريوات اليوم التالي، واحتمالية انزلاق البلاد إلى أعمال عنف يُرجّح حدوثها غداً لترهيب الناخبين، أو حتى بعد معرفة اسم الفائز إذا تقاربت النتائج من الواقع، وخصوصاً أن مؤسّسات الدولة الأمنية وجدت نفسها فجأة أمام تحدّي إرساء الاستقرار في بلدٍ يبدو أن الوقت حان ليستفيد من بعض دروسه.

> تجاوز السباق نحو البيت الأبيض مسألة الانتخابات إلى كونه مسألة وجودية

لمصلحة جو بايدن. في ورقة بحثيّة طويلة صدرت أخيراً عن «مجموعة الأزمات الدولية»، ترد إشارة واضحة إلى أن مقوّمات الاضطرابات صارت راسخة في الولايات المتحدة، حيث وصل الاستقطاب السياسي بين الناخبين أعلى درجاته، حتى بات الطرفان يعتبران أن الفوز بالسباق نحو البيت الأبيض تجاوز مسألة الانتخابات، إلى كونه مسألة وجودية. مسألةٌ، تلفت المجموعة إلى أنها لم تعد مجرّد تكهّنات عبثية بعيدة

ثمّة عوامل كثيرة تكون فيها الانتخابات مصحوبة بخطر إراقة الدماء، مثل الاستقطاب السياسي المرتبط بقضايا العرق والهوية؛ ظهور الجماعات المسلّحة ذات الأجندات السياسية؛ فرص أعلى من المعتاد لترقّب نتيجة متنازع عليها... في ظروف مشابهة، يمكن الانتخابات أن تصير خطيرة في حالة وجود قواعد دعم كبيرة وملتزمة لكلا المرشّحين. عوامل الخطر المشار إليها في ورقة «مجموعة الأزمات» موجودة في الولايات المتحدة، حيث لا يزال يُحتضن إرث العبودية والحرب الأهلية والفصل العنصري، وتوازياً يُقدّس «التعديل الثاني» الذي يغرق البلاد بالسلاح المتفلّت. تجرى الانتخابات تحت سحابة وباء قاتل، وفي بلدٍ منقسم بشدّة تسيطر على ناخبيه مشاعر متشنّجة إلى درجة أن مبيعات الأسلحة النارية ارتفعت في بعض المناطق. وفي مؤشر إلى التوتّر السائد في أنحاء البلاد كافة عشية الانتخابات، تحصّنت متاجر عدّة في مدن أميركية مختلفة، من بينها نيويورك والعاصمة واشنطن، خشية تحوّل تظاهرات إلى أعمال شغب. وفي حال حصول معركة محتدمة وتأخّر صدور النتائج أو تقاربها، يخشى البعض من خروج أنصار المرشّحَين إلى الشوارع للمطالبة بإلغاء فوز الخصم. ويثير القلق بنفس القدر التهديد الجماعي الذي تشكّله الخلايا اليمينية المتطرّفة المسلحة، مثل الرجال الثلاثة عشر الذين تمّ اعتقالهم أخيراً بتهمة التآمر لاختطاف حاكمة ميشيغان الديموقراطية، غريتشين ويتمر. ويحتمل، بحسب الورقة، أن تقدّم هذه المجموعات على تخويف الناخبين، وأن تثير المشاكل إذا كانت النتيجة محلّ خلاف، بنزولها إلى الشوارع، واصطدامها مع مجموعات تقدُّمية و/أو يسارية، ما يزيد من خطر إراقة الدماء. وسيتصاعد الصدام الذي يعطّل التصويت أو فرز الأصوات في حالة حاسمة بسرعة، ولا سيما إذا ادّعى ترامب النصر قبل اكتمال الإجراءات الرسمية ودعا مؤيديه للنزول إلى الشارع.

أحد أبرز التحديات التي يمكن أن تواجه الولايات المتحدة يتمثّل في رفض ترامب نتيجة الانتخابات في حال خسارته. تقول المجموعة إن ما يزيد من فرص حدوث أعمال عنف هو تركيز حملة ترامب على حصول تزوير في الانتخابات حال فوز خصمه، وهو ما اشتغل عليه الرئيس شخصياً على مدى أشهر، عبر تشكيكه المتكرّر بطرق التصويت عبر البريد واحتمال إقدامه على الطعن بالنتيجة أمام القضاء الأميركي. من العوامل الإضافية التي تُغذّي هذا الاحتمال، غرق الولايات المتحدة بالأسلحة، وسجلّها السوداوي السابق في الحروب الأهلية، والقتل العشوائي، إضافة إلى الصراع العمّالي والعبودية وغيرها. تنامي حركات تفوّق البيض في عهد ترامب، وتزايد الظلم العنصري ضدّ السود ووحشية الشرطة، جميعها أسباب ترجّح إمكانية حدوث أعمال عنف، بحسب المجموعة التي تنوّه إلى أن الولايات المتحدة تعدُّ صاحبة أسوأ سجلّ بين الدول ذات الدخل المرتفع، من حيث عمليات القتل اليومية. هناك رأي يستبعد حدوث أعمال عنف، مستدلاً بتوترات أشدّ حدثت في خلال انتخابات سابقة، ولم يلجأ فيها الطرفان إلى حمل السلاح. الإشارة هنا إلى انتخابات عام 2000، حين أوقفت المحكمة العليا عملية إعادة فرز الأصوات في ولاية فلوريدا، ومنحت الرئاسة لجورج دبليو بوش، وهو ما أثار جدلاً واسعاً وسخطاً من قبل الديموقراطيين، إلا أنهم لم يلجأوا إلى العنف. الرأي هذا يدعو رؤساء الدول الأجنبية إلى التحلّي بالصبر والمسؤولية، وانتظار النتائج النهائية والإعلان الرسمي، قبل البدء في إرسال التهاني حتّى لا يحدث أيّ جدل (قد يحاول ترامب إعلان النصر مسبقاً في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر، مدّعياً أن الأصوات التي تمّت جدولتها في ذلك اليوم هي فقط التي يجب أن تُحسب، والضغط على نظرائه الأجانب للاعتراف بنجاحه المزعوم). وهي مسؤولية تقع أيضاً على وسائل الإعلام المحسوبة على الطرفين، والتي ينبغي عليها عدم إعلان الفائز المتوقّع؛ لمنع حدوث أيّ بلبلة أو تشكيك، أو اتهامات بالتزوير.

(الأخبار)

ترامب vs بايدن: سباق النَّفَس الأخير

في اليومين الأخيرين قبل الاقتراع، تتكثّف حملتا المُرشّحين الرئاسيَّين إلى البيت الأبيض. في مسعى منهما إلى كسب الناخبين المتردّدين في الولايات المتأرجحة التي تحسم أصواتها نتيجة السباق، ويتكثّف توازياً التصويت المبكر الذي وصل أرقاماً قياسيّة باتت توازي حوالى 65٪ من مجموع الذين انتخبوا في الدورة السابقة

الزمن لحشد الناخبين في الولايات المتأرجحة، كلٌ إلى صفّه؛ إذ تتكثّف جولاتهما المكّوكية في ولايات الغرب الأوسط الصناعي وكذا الساحل الجنوب الشرقي، والتي من شأنها أن تُقرّر اتّجاه الانتخابات المرتقبة.

ترامب، الذي لا يُظهر أيّ مؤشّر تعب، عقد، يوم أمس، خمسة تجمّعات انتخابية امتدّت في المجمل على أكثر من 3500 كيلومتر، وشملت كلاً من ميشيغان وأيوا وكارولاينا الشمالية وجورجيا وفلوريدا، على أن تليها اليوم خمسة تجمّعات إضافية، في ما يُعدّ أقصى تكثيف لنشاط حملته الانتخابية على الإطلاق، في ولايات يُرجَّح أن تلعب دوراً حاسماً في تحديد إذا ما كان سيبقى في البيت الأبيض لأربع سنوات إضافية، أم أنه سيصبح أوّل رئيس أميركي يخسر مساعيه إلى الفوز بولاية رئاسية ثانية منذ جورج بوش الأب عام 1992. ويختتم ترامب فترة الدعاية المكثّفة في مؤتمر انتخابي يعقده ليل اليوم، في غراند رابيدس في ولاية ميشيغان، حيث اختتم حملته الانتخابية قبل أربع سنوات. على خطّ موازٍ، ركّز بايدن نهاية حملته على ولاية بنسلفانيا - المعقل الصناعي السابق الذي يُعدُّ أساسياً في تقرير مصير الانتخابات -، بعدما استهّان، أول من أمس، بالرئيس السابق، باراك أوباما، لمخاطبة أنصاره في مدينة فلينت/ ميشيغان، في مسعىً إلى ترجيح كفّة بايدن بين الناخبين السود الذين تسبّبت معدّلات إقبالهم المنخفضة على التصويت، قبل أربع سنوات، بفوز ترامب في هذه الولاية، بأقلّ من 11 ألف صوت. ويمكن أن تعني أصوات أعضاء هيئة الناخبين الستّة عشر للولاية قفزةً كبيرة في اتّجاه 270 صوتاً يحتاج إليها المرشّح للفوز. وتوجّه بايدن وأوباما بعدها إلى مدينة ديترويت، القلب التاريخي لصناعة السيارات الأميركية وإحدى أكبر المدن الأشدّ فقراً في الولايات المتحدة، حيث قرابة 80% من السكان من أصول أفريقية.

قبل 48 ساعة من يوم الاقتراع، كانت استطلاعات الرأي على مستوى الولايات المتحدة لا تزال تمنح بايدن تفوّقاً واضحاً على ترامب، غير أن تلك الخاصة بالولايات المتأرجحة، والتي تُجرى في كلّ ولاية على حدة، تُظهر تقارب نتائج المرشّحَين. وللفوز بفترة رئاسية ثانية، يتعيّن على ترامب تحقيق معادلة صعبة: الفوز في ولايات كانت من نصيبه في عام 2016، مثل فلوريدا وجورجيا وكارولاينا الشمالية وأوهايو وأيوا وأريزونا، مع الاحتفاظ بواحدة - على الأقلّ - من ولايات الغرب الأوسط التي فاز فيها قبل أربع سنوات، مثل بنسلفانيا أو ميشيغان أو ويسكونسن. وبعد حملةٍ خافتة إلى حدّ كبير بسبب وباء «كورونا»، اتّخذ بايدن وضعية الهجوم، وتقدّم على ترامب في ولايات غير متوقّعة مثل تكساس، وهي معقل محافظ تقليدياً بات يُنظر إليها الآن على أنها قد تميل في أيّ من الاتجاهين. وأعلنت سلطات الولاية، الجمعة، أن تسعة ملايين من السكّان صوّتوا بالفعل، ليتجاوز الرقم بذلك العدد الإجمالي لعام 2016. وزارت كامالا هاريس، نائبة بايدن، تكساس في محاولة لتحويل الولاية إلى ديمقراطية للمرّة الأولى منذ عام 1976.

قبل 48 ساعة من يوم الاقتراع، كانت استطلاعات الرأي لا تزال تمنح بايدن تفوّقاً واضحاً على ترامب (أ ف ب)

ساعاتٌ قليلة وتُفتح صناديق الاقتراع للناخبين الذين فضّلوا انتظار يوم الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر للإدلاء بأصواتهم في انتخابات الرئاسة الأميركية، والبالغ عددهم نحو 230 مليون ناخب، صوّت أكثر من 90 مليوناً منهم في الاقتراع المبكر، أو ما يوازي حوالى 65% من إجمالي المشاركين في انتخابات عام 2016. في موازاة الإقبال الكثيف الذي يعكس اهتماماً استثنائياً بالعملية الانتخابية، يتسابق الرئيس الأميركي دونالد ترامب، ومنافسه المرشّح الديموقراطي جو بايدن، مع

الجمهوريون في انتخابات «الشيوخ»
خطر مذبحة بحجم «ووترغيت»!

أصبحت معركة السيطرة على مجلس الشيوخ الأميركي، الآن، أكثر تنافسية من أيّ وقت مضى، مبالغ قياسية تدفّقت لدعم المرشّحين، فيما وصل الإنفاق الخارجي في بعض الولايات إلى مستويات غير مسبوقة. وفي ظلّ كلّ ذلك، يبدو أن فرصة تلوح أمام الديموقراطيين من أجل استعادة المجلس الذي خسروه منذ 11 عاماً

يبدو أن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، ليس الجمهوري الوحيد المعرّض للخطر في الانتخابات. فبينما كان سيّد البيت الأبيض يتراجع في الاستطلاعات، كان حزبه يكافح للمحافظة على الأغلبية التي يحظى بها في مجلس الشيوخ. وقد يكون من الصعب تحقيق هذا الهدف، في وقت يبتعد فيه بعض الموالين للحزب عن الرئيس وطريقة تعاطيه مع أزمة تفشّي «كوفيد - 19»، بينما ينظّم الديموقراطيون حملات قوية في الولايات التي تُعدّ حاسمة.

يحظى الجمهوريون بغالبية 53 مقعداً في مجلس الشيوخ، مقابل 47 للديموقراطيين. وفي الوقت الحالي، ثمّة 35 مقعداً مطروحاً لإعادة الانتخاب، من بينها 23 مقعداً يشغلها جمهوريون، و12 ديموقراطيون. وعليه، سيحتاج الآخيرون إلى الفوز بثلاثة أو أربعة مقاعد من أجل الحصول على الأغلبية في مجلس الشيوخ. وإذا فازوا بهذه المقاعد، وبالبيت الأبيض، فسينتزع الحزب مجلس الشيوخ، بينما يكون لنائبة الرئيس، كامالا هاريس، القول الفصل في حال تعادل الأصوات (50 مقابل 50). هذا الواقع دفع بالسيناتور عن ديلاوير، كريس كونز، الحليف المقرّب من بايدن، إلى الإعراب عن تفاؤله حيال فرص الديموقراطيين، في وقت أشار فيه موقع التحليلات الإحصائية «فايف ثيرتي إيت. كوم» إلى أن فرص الديموقراطيين في استعادة مجلس الشيوخ تبلغ 68 من 100. وحتى السيناتور المحافظ، تيد كروز، الموالي لترامب، حذّر من أن الجمهوريين قد يواجهون «مذبحة بمقاييس ووترغيت».

من بين الشخصيات الجمهورية التي تواجه صعوبات، السيناتور ليندسي غراهام. يترأس هذا الأخير جلسات الاستماع لتثبيت مرشحة ترامب للمحكمة العليا، إيمي كوني باريت. ويخوض معركة من أجل مسيرته السياسية في ساوث كارولاينا، في وجه خصم يحظى بتمويل كبير. ومن المعروف أن هذه الولاية جمهورية، ولم يفز فيها أيّ ديموقراطي بمنصب سياسي منذ عام 2002. إلّا أن هذا السباق سيقرّر ما إذا كان المرشح الديموقراطي، جايمي هاريسون، قادراً على تغيير الواقع. وسيحتاج هاريسون إلى توسيع دائرة الناخبين، عبر حشد الناخبين الأميركيين من أصل أفريقي والأصغر سنّاً بأعداد قياسية، بينما سيظلّ بحاجة إلى كسب بعض الناخبين الجمهوريين. وما يساعد الديموقراطيين هناك، مواقف غراهام المتقلّبة من ترامب. فبينما تحوّل أخيراً إلى أبرز المدافعين عنه، عزّز ذلك دعمه من الناخبين الأكثر تحفّظاً، الذين نظروا إليه، تاريخياً، بشكل مريب بسبب عمله مع الديموقراطيين، بينما أزعج الأمر الديموقراطيين والمستقلّين الذين غالباً ما صوّتوا له. أيضاً، يرى البعض أن مواقفه هذه ساهمت في إبعاد الجمهوريين المعارضين لترامب عنه.

كذلك، تُعدّ أريزونا وكولورادو وجورجيا وأيوا الولايات الأربع التي تميل إلى الديموقراطيين منذ أشهر، ويخشى الجمهوريون من أن يضرّ بهم الرئيس فيها. وبالنسبة إلى أريزونا، فهي ولاية جمهورية منذ عقود من الزمن، على الرغم من أن السيناتورين جون ماكين وجيف فليك كانا يوصفان بأنهما جمهوريّان غير تقليديين إلى حدّ ما. في عام 2018، تفوّقت المرشحة الديموقراطية كيرستن سينيما، على الجمهورية مارثا ماكسالي، لتصبح أول سيناتور ديموقراطية عن الولاية، منذ منتصف التسعينيات. أمّا في عام 2020، فتدافع ماكسالي عن المقعد الذي شغله ماكين سابقاً، والذي تمّ تعيينها فيه بعد وفاته. وهي تتخلّف عن الديموقراطي مارك كيلي في استطلاعات الرأي. وبحسب معهد «بروكينغز»، قد يفسّر جمهور الناخبين المتغيّر كلاً من سباقات مجلس الشيوخ، في أريزونا، في عامي 2018 و2020. فقد أدّت الاتجاهات على مدى العقود القليلة الماضية إلى وجود عددٍ أكبر من الناخبين اللاتين في الولاية، وعدد أكبر من الناخبين البيض الحاصلين على تعليم جامعي، وعدد أقل من البيض الذين لا يتمتّعون بهذه الدرجات. بالإضافة إلى ذلك، كشفت دراسة استقصائية أجرتها سمارا كلار وكريس ويبر من جامعة أريزونا،

> ركّز بايدن نهاية حملته الانتخابية على ولاية بنسلفانيا التي تُعدّ أساسية في تقرير مصير الانتخابات

وكارولاينا الشمالية وأوهايو وأيوا وأريزونا، مع الاحتفاظ بواحدة - على الأقلّ - من ولايات الغرب الأوسط التي فاز فيها قبل أربع سنوات، مثل بنسلفانيا أو ميشيغان أو ويسكونسن. وبعد حملةٍ خافتة إلى حدّ كبير بسبب وباء «كورونا»، اتّخذ بايدن وضعية الهجوم، وتقدّم على ترامب في ولايات غير متوقّعة مثل تكساس، وهي معقل محافظ تقليدياً بات يُنظر إليها الآن على أنها قد تميل في أيّ من الاتجاهين. وأعلنت سلطات الولاية، الجمعة، أن تسعة ملايين من السكّان صوّتوا بالفعل، ليتجاوز الرقم بذلك العدد الإجمالي لعام 2016. وزارت كامالا هاريس، نائبة بايدن، تكساس في محاولة لتحويل الولاية إلى ديمقراطية للمرّة الأولى منذ عام 1976.

> ثقة 35 مقعداً مطروحاً لإعادة الانتخاب خلال الدورة الحالية

أن سكّان الولاية في كلا الحزبين هم أكثر اعتدالاً ممّا هو مفترض. في كولورادو، سيساعد السباق بين السيناتور الحالي كوري غاردنر (جمهوري)، والحاكم السابق جون هيكنلوبر (ديموقراطي)، في تحديد توازن القوى في مجلس الشيوخ الأميركي. وقد أظهر استطلاع، في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر، أجراه مختبر أبحاث السياسة الأميركية في جامعة كولورادو، أن هيكنلوبر يتقدّم 8 نقاط على غاردنر (48% - 40%) بين الناخبين المحتملين، في حين أفاد 11% من المستطلعين بأنهم «مترددون». يمتدّ هذا الهامش وينعكس في أرقام الاستطلاع المرتبطة بالمسابقة الرئاسية، والتي تعطي جو بايدن صدارة على ترامب. بالتالي، هل يستطيع غاردنر الهروب من ترامب؟ في المناظرات والإعلانات، حاول غاردنر، مراراً وتكراراً، أن ينأى بنفسه عن الرئيس، مؤكداً أوراق اعتماده لدى الحزبين، وأنه يعمل نيابة عن جميع سكان كولورادو. من جانبه، حاول هيكنلوبر ربط غاردنر بترامب، مذكّراً بتصريحاته السابقة ضدّ قانون الرعاية الصحية.

أخيراً، جورجيا، التي لطالما اعتُبرت حمراء بامتياز، ولم تصوّت لمرشّح ديموقراطي للرئاسة، منذ عام 1992، يبدو السلوك الحزبي فيها أكثر تعقيداً، في ظلّ مؤشرات إلى تزايد القدرة التنافسية هناك. وفق «بروكينغز»، وفي حين أن الانتخابات الخاصة في جورجيا تضمّ أكثر من عشرة مرشّحين، فقد بقي ثلاثة منهم. ومن هؤلاء، ظهر رفائيل وارنوك، راعي كنيسة إبنيزر المعمدانية لمارتن لوثر كينغ، كمرشّح ديموقراطي بارز. أمّا المرشحة كيلي لوفلر، التي تمّ تعيينها لتحلّ محل السيناتور الجمهوري جوني إيساكسون، فتواجه منافسة شديدة من عضو الكونغرس دوغ كولينز، على أصوات الجمهوريين. ولكن بالنظر إلى عدد المرشّحين في السباق، معطوفاً على التفويض في جورجيا بأن يحصل الفائز بالانتخابات على أغلبية واضحة من الأصوات، يُتوقّع أن يتّجه هذا السباق إلى جولة الإعادة في كانون الأول/ ديسمبر. وفي السباق، يبدو تقدّم وارنوك مؤكّداً. إلّا أن السؤال هو: أيّ منافس جمهوري سينتهي به المطاف في المركز الثاني؟ استطلاعات الرأي تفيد بأنّ النتيجة متقاربة بين المنافسَين الجمهوريَّين الأساسيَّين.

السؤال التالي الذي يطرح نفسه: ماذا لو فاز الديموقراطيون فعلاً؟ إذا تمكّن الديموقراطيون من الاحتفاظ بمجلس النواب، واستعادة مجلسَي الشيوخ والبيت الأبيض، فسيكون للحزب السيطرة الكاملة على الحكومة الفدرالية، لأول مرّة منذ 11 عاماً، إصلاح الشرطة، وتغيير المناخ، والرعاية الصحية، كلّها على جدول أعمالهم. ولكن قبل ذلك، من المرجّح جداً أن يمرّروا حزمة إغاثة لمواجهة جائحة فيروس «كورونا»، والأزمة الاقتصادية المرتبطة بها. بعدها، من المتوقّع أن يعمدوا إلى إحداث تغيير جذري في كيفية عمل التصويت، والحكومة في الولايات المتحدة، من خلال توسيع حقوق التصويت، وتقليل تأثير المال في السياسة، وتعزيز القيود الأخلاقية، وربّما حتى إنهاء تعطيل مجلس الشيوخ، وهي من الإصلاحات التي يأملون أن تجعل الديموقراطية في أميركا تعمل أفضل، وبقية أجندتهم أسهل في التنفيذ.

(الأخبار)

تُعدّ أريزونا وكولورادو وأيوا من الولايات التي تميل للديموقراطيين منذ الأشهر (أ ف ب)

على الغلاف

اهتزاز ديموقراطية النخبة: هل تنجو أميركا هذه المرّة؟

عدّة عوامل تُميّز هذه الدورة الانتخابية المشحونة بالتوتر عن سابقاتها. عوامل يمثّل اجتماعها وصفة لـ«عاصفة مثالية»، ربّما تكون الولايات المتحدة الأميركية متّجهة نحوها

محمد منصور *

لو اختار أحدهم، قبل عدّة سنوات، عنواناً لمقالة حول الانتخابات الأميركية مثل: «الانتخابات التي قد تُكسر أميركا»، لوُصف بالمتطرّف، الكاره لأميركا، ومن أصحاب نظرية المؤامرة، أو ربّما بما هو أسوأ. لكن هذا هو عنوان مقالة في مجلة «الأتلانتيك» - أكثر مجلات أميركا عراقة ورصانة - يقلم بارتون جيلمان (نُشر إلكترونياً في أيلول/ سبتمبر الفائت، وسيتمّ نشره مطبوعاً في عدد تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل). يغوص الكاتب عميقاً، على امتداد 32 صفحة، في دراسة جميع الاحتمالات التي قد تتمخّض عنها انتخابات الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر، ويُركّز على تكتيكات إدارة دونالد ترامب وحزبه الجمهوري، والتي بدأت باتخاذ أشكالها المختلفة منذ ما قبل انتخابه عام 2016، مروراً بالانتخابات النصفية عام 2018 وما أعقبها من طعونات ودعاوى قانونية، وصولاً إلى استماتة ترامب في ترشيح أمي كوني باريت وتعيينها عضواً في المحكمة العليا قبل أيام على أفول إدارته. تكتيكاتٌ تُظهر بوضوح استراتيجية ترامب الهادفة إلى التشكيك في شرعية انتخابات تشير الاستطلاعات إلى خسارته فيها، مع التاج البريطاني، أي ليس ما يتمّ تلقينه في المدارس من أن الثورة كانت من أجل «الحرية والحياة والسعي لتحقيق السعادة... لجميع الرجال الذين ولدوا سواسية». فمَن كانوا مؤهّلين من هؤلاء الرجال للتمتّع بمثل هكذا حقوق (ومنها حق الاقتراع) لم يتجاوزوا أيام رئاسة جورج واشنطن الـ6% من مجموع السكّان؛ ذلك أن تعريف «الرجل» انطبق فقط على الرجل الأبيض الحرّ ومالك المساحات الكبيرة من الأراضي. خشي المؤسّسون من غلبة أكثرية السكّان على مصالحهم المادية، ولذا وضعوا عوائق أمام التمثيل الشعبي الحقيقي، منها عدم الاعتماد على أصوات غالبية الناخبين لاختيار رئيس أميركا، بل تمّ اختراع «الكلية الاقتراعية» بأعضائها الـ538 (عدد يساوي أعضاء مجلسي الكونغرس + مقاطعة دي.سي) لكي تنتخب الرئيس، وقد عُهد في اختيار أعضائها إلى مسؤولي الولايات المختلفة. وقد مُنحت هذه «الكلية الاقتراعية» منصب الرئاسة إلى الخاسر في الانتخابات خمس مرّات في تاريخ أميركا، آخرها منحها ترامب الرئاسة على الرغم من تفوّق هيلاري كلينتون عليه بما يقارب الثلاثة ملايين صوت.

> لم يعد التغيير الشكلي عن طريق التناوب على الحكم يشكّل حلّاً ناجعاً

إلا أن توسّع الدولة المتسارع جغرافياً في القرن التاسع عشر، واكتسابها قوة اقتصادية هائلة، مع تدفّق ملايين المهاجرين الجدد، والاكتساب التدريجي لفئات من المواطنين لحقوق الاقتراع (النساء 1920) والأفارقة (1965)، كلّها عوامل سمحت «لبعض المفكّرين المجتهدين بإضفاء رداء ديمقراطي على جمهورية خجولة في وعيها لذاتها». كذلك، سمحت للمواطن العادي بالتغاضي عن تحيّز النظام القائم لمصلحة النخبة، لتصبح قاعدة الناخب للحكم على مصلحته الفردية تقوم على معادلة بسيطة: «طالما أن فرصة حصولي على مكاسب مادية تفوق ما حصل عليه والدي، وفرصة ابني تفوق ما حصلت عليه أنا، فإن الأمور تكون مقبولة»، أي مقولة إن «الناخب الأميركي يُصوّت عبر جيبه». غير أن هذه المعادلة التي أتت أكلها على مدى أكثر من قرنين من الزمن بدأت بالتلاشي. اليوم، يجد «جيل الألفية» نفسه مضطراً للجوء إلى أبويه للمساعدة في شقّ طريقه المستقل، أو العودة إلى منزل والديه للعيش حيث لا قدرة لديه على الاستقلال بشؤونه المادية، نظراً إلى تغيّر طبيعة الاقتصاد الأميركي، وإلى غياب الفائض المادي في ظلّ اتساع فجوة توزيع الثروة. هذا هو الناخب الأميركي اليوم، يكتشف أن هذا النظام لا يُمثّل مصالحه (لو كان كذلك لحصل كلّ مواطن أميركي على التعليم الجامعي مجّاناً، ولكانت الطبابة المجانية متاحة للجميع، ولوُجدت قيود صارمة على تدفّق الأموال اللامحدود إلى الحملات الانتخابية، ولكانت القيود أكثر صرامة على حرية حمل السلاح الفردي؛ فهذه كلّها تحظى بتأييد غالبية الشعب الأميركي، بل حتى غالبية الحروب الخارجية لما كانت لتُشنّ (فالشعب الأميركي عارض غزو العراق بنسبة تفوق الـ70%).

إذاً، ديمقراطية النخبة هي المأزومة اليوم، ولم يعد التغيير الشكلي عن طريق التناوب على الحكم بين الديمقراطيين والجمهوريين كلّ أربع أو ثماني سنوات يشكّل حلّاً ناجعاً لأزمتها. سعى الشباب الأميركي بكلّ ما أوتي من عزم على التغيير، خلال الدورات القليلة الماضية، إلى ترشيح وجوه تُمثّله مثل بيرني ساندرز الذي كاد يفوز بترشيح الحزب الديمقراطي (2016) لولا تآمر ماكينة الحزب المدعومة من أصحاب المليارديرات وتفضيلها هيلاري عليه، وتركها الشباب الساعي إلى التغيير عرضة لليأس والإحباط بسبب عدم توفّر مرشحين يمثّلون طموحاته. «لكن الولايات المتحدة هي دولة مؤسّسات عريقة، وقد مرّت في ظروف انتخابية صعبة من قبل، واستطاعت تخطّيها. فلماذا هكذا مقالات متشائمة مثل: هل ستَكسر هذه الانتخابات أميركا؟». «لم تستطع تخطّي آثار أزمة انتخابات عام 2000، التي شهدت ما شهدته من طعون ودعاوى قضائية على خلفية اقتراع فلوريدا المشوب بالفساد؟». أربعة عوامل رئيسة تُميّز انتخابات 2020، وكلّ منها يستطيع منفرداً أن يلقي بظلال الشكّ على أيّ دورة انتخابية، فكيف لو اجتمعت كلّها في هذه الدورة؟

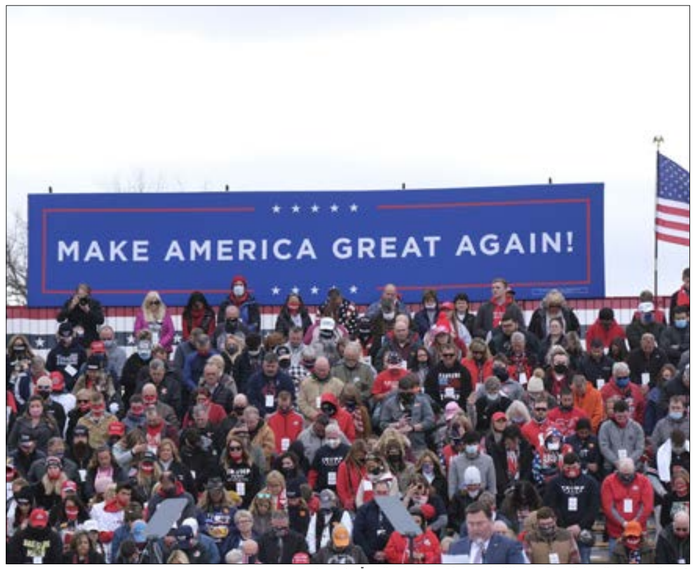

شهد العديد من المدن الأميركية هذا العام موجات من العنف المسلّح (أ ف ب)

ترامب واحتمال «الصفقة»

من بين هذه السيناريوات المتشائمة يبرز سيناريو متفائل عبّر عنه جو لوكهارت في مقال في «سي أن أن» (21 تشرين الأول/ أكتوبر)، وفيه لا يتوقّع أن يلجأ ترامب إلى إحراق نفسه برفضه القاطع التخلّي عن السلطة، بل إلى إقناع نفسه - انطلاقاً من الصفة النرجسية نفسها التي يعاني منها - بعد جرّ البلاد والعالم إلى حافة الهاوية، بأنه يكسب لو استطاع الحصول على صفقة من نوع: الحرية مقابل السلام، أي استعداده للتخلّي عن السلطة مقابل حصوله على تعهّدات بإسقاط كلّ الدعاوى القضائية ضدّه، وإصدار عفو رئاسي شامل عنه، مع تعهّدات من المصارف الكبرى (التي تخشى الخسائر الكبيرة التي قد تلحق بها جرّاء عدم تسليمه السلطة) بأن لا تلاحق قروضه المتعثّرة، وأن تُمدّه بالمزيد من القروض. هكذا يمكنه ادّعاء «الفوز»، كي ينصرف إلى عيشة هانئة، وإلى تحقيق حلمه بامتلاك محطّة إعلامية تحمل اسمه. وهو حلم لطالما راود أناه العليا المتضخّمة.

إعلان

من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب بيار جوزيف الفغالي وكيل بيار فؤاد نقولا لموكليه جيلبير فؤاد مدلج وجان فؤاد ابو شديد سندي تمليك بدل ضائع للعقار 5/1083 A بسوس.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

تبليغ قضائي

من رئيس محكمة الدرجة الأولى في جبل لبنان بعبدا القاضي محمد وسام المرتضى الغرفة الثالثة تقدمت المستدعية ماري روز مجاعص بالاستدعاء 2020/9509 تطلب فيه بطلب فيه شطب اشارة يومي تاريخ 2005/4/6 استدعاء ازالة شيوع مقدم من جانب المحكمة الابتدائية المدنية في بعبدا رقم الأوراق 2005/675 تاريخ 2005/4/6 المستدعي ناظم سعيد علي أحمد المستدعى ضدهم ورثة مخايل فهيم عون وهم زوجته جوزفين اسكندر طعمه وناهيه وضميا وانطوان ونوال ومرلين ووليد وبسام مخايل فهيم عون جهة الدعوى ازالة شيوع عن العقار 832/الدامور القسم 1 منه.
كل من له اعتراض يستطيع التقدم به امام قلم هذه المحكمة خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر.
رئيس القلم

تبليغ قضائي

من رئيس محكمة الدرجة الأولى في جبل لبنان بعبدا القاضي محمد وسام المرتضى تقدم المستدعي ناظم سعيد علي أحمد بالاستدعاء 2020/9509 يطلب فيه شطب اشارة يومي تاريخ 2005/4/6 استدعاء ازالة شيوع مقدم من جانب المحكمة الابتدائية المدنية في بعبدا رقم الأوراق 2005/675 تاريخ 2005/4/6 المستدعي ناظم سعيد علي أحمد المستدعى ضدهم ورثة مخايل فهيم عون وهم زوجته جوزفين اسكندر طعمه وناهيه وضميا وانطوان ونوال ومرلين ووليد وبسام مخايل فهيم عون جهة الدعوى ازالة شيوع عن العقار 832/الدامور القسم 1 منه.
كل من له اعتراض يستطيع التقدم به امام قلم هذه المحكمة خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر.
رئيس القلم

جمانة المصري عويدات

تبليغ قضائي

من رئيس محكمة الدرجة الأولى في جبل لبنان بعبدا القاضي محمد وسام المرتضى الغرفة الثالثة تقدمت المستدعية ماري روز مجاعص بالاستدعاء 2020/9217 تطلب فيه شطب اشارة يومي 1625 تاريخ 1996/5/13 استحضار مقدم للمحكمة الابتدائية في جبل لبنان من المدعين ماري روز وعفيفه وديع مجاعص ضد ناظم ونائلة نهاد باشا واشارة الاستحضار رقم 96/1197 عن العقارين 1392 و2519/الشوير.
كل من له اعتراض يستطيع التقدم به امام قلم هذه المحكمة خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر.
رئيس القلم
جمانة المصري عويدات

إعلان عن مناقصة عمومية

تعلن إدارة مستشفى بنت جبيل الحكومي عن إعادة إجراء مناقصة عمومية لزوم أعمال التنظيفات في المستشفى.
يمكن للراغبين في الاشتراك بالمناقصة الحصول على دفاتر الشروط من المستشفى خلال أوقات الدوام الرسمي.
تقدم العروض باليد إلى إدارة مستشفى بنت جبيل الحكومي في مهلة أقصاها يوم الخميس 2020/11/19 الساعة الثانية عشرة ظهراً.
تجري عملية فض العروض بتاريخ 2020/11/19 الساعة الواحدة ظهراً في قاعة الاجتماعات في المستشفى.
رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لإدارة مستشفى بنت جبيل الحكومي
د. توفيق فرج

إعلان قضائي

صادر عن محكمة جويا المدنية الناظرة في قضايا الأحوال الشخصية برئاسة القاضي ريشار السمرا
بتاريخ 2020/10/19 تقدم المستدعي أحمد محمد جشي بطلب حصر ارث مدني للمرحوم يوسف جشي مدلياً انه بتاريخ ما قبل احصاء عام 1932 توفي المرحوم الحاج يوسف جشي وانحصر ارثه بزوجته خديجه الحاج طالب مكي وبولده الوحيد منها محمد يوسف جشي ولا وارث له سواهما.
مهلة الملاحظات والاعتراضات خلال عشرين يوماً ابتداءً من تاريخ النشر.
رئيسة القلم
زينب أيوب

إعلان قضائي

قررت محكمة ايجارات بيروت برئاسة القاضي المنتدب محمد شهاب في القسم الذي ترأسه القاضي رين ابي خليل بتاريخ 2020/10/27 بالدعوى 2019/279 المقامة من أحمد أبو نوح وعلي وفاطمة ومريم الورداني نشر مضمون الطلب المقدم من المدعين بتاريخ 2020/10/26 الرامي الى تعيين ممثل خاص للمدعى عليها نوره عادل زهر الدين سنداً لأحكام المادة 15/أ.م.م. كل من له الحق بالاعتراض أن يتقدم به أمام هذه المحكمة ضمن مهلة الشهرين تحت طائلة اتخاذ القرار المناسب.
رئيس القلم بالتكليف
محمد إبراهيم

مبوب

مطلوب

Application software developer needed with experience. Please send CV to wassimtaleb@live.com

إعلانات رسمية

استراحة

كلمات متقاطعة 3586

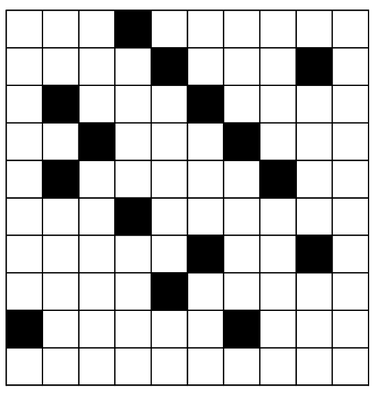

أفقيا

1- قائد قرطاجي – نصب من حجر بعبده الوثني – 2- مدينة أثرية في مصر – فرعون مصري بنى هرم الجيزة الأكبر – 3- من الخضر – استخرج من الأرض التراب ليبحث عن الكنز – 4- ظهر من بعيد – رابع الخلفاء الراشدين – إسم بوذا في الصين – 5- عيب – زجاجي شفاف – 6- عاصمة زامبيا – ربطة العنق بالأجنبية – 7- مَضَ أطراف العظم – أمبراطور روماني – 8- حامل البريد – مرفأ في إيطاليا على الأدرياتيك – 9- فريق غنائي سويدي معتزل – جيوش كثيرة – 10- سياسي عراقي راحل

عمودياً

1- معبد دمزه الأمبراطور الروماني تيبطس – 2- عائلة رسام فرنسي راحل – مرض صدري – 3- يزيل الأثر عنه – وسيط بين البائع والشاري – 4- عكس هدم – لقب تركي – 5- كفّ وامتنع – لاك ومضغ – لاذ الى الحصن واعتصم به – 6- مدينة في مصر – فكّ العقدة – 7- شرطي خاص لحراسة السواحل والسفن العابرة – جفاف النبات وموته – 8- مدينة لبنانية – يدافع المحامي أمام القاضي في دعوى – 9- بذر الأرض – مطار دولي فرنسي – 10- من رجالات الدولة في إيطاليا خلال الحرب العالمية الثانية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- فوكوشيما – 2- ربيع الثاني – 3- الغول – أر – 4- كان – رم – أما – 5- وي – هابيل – 6- أبكم – عربد – 7- ربي – الرديف – 8- روداج – او – 9- الو – بي – 10- فستق العبيد

عمودياً

1- فرنكو – زُعاف – 2- وبَ – أياب – لس – 3- كيان – بيروت – 4- وعل – صك – 5- شاغر – مادبا – 6- يلومه – ليل – 7- مِثل – أعرج – 8- 11 – أبرد – سب – 9- ناميبيا – 10- جيرالد فورد

sudoku 3586

1				2	4		6	
	2			8			9	3
		9	6				1	
4				6		7	5	
2		5			9		8	
			7			3		
	9		1	4				8
	8	7			2			6
3	1			5				

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3585

3	8	7	9	6	4	2	1	5
6	9	5	2	7	1	4	3	8
4	1	2	8	3	5	7	9	6
8	3	9	7	1	6	5	2	4
5	4	1	3	2	8	6	7	9
2	7	6	5	4	9	1	8	3
7	5	4	1	8	3	9	6	2
9	2	3	6	5	7	8	4	1
1	6	8	4	9	2	3	5	7

مشاهير 3586

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مطربة مغربية معاصرة بدأت الغناء وهي في سن التاسعة. تُلقبّ باسمهان المغرب. شاركت في مهرجان الموسيقى العربية لثلاث دورات متتالية في القاهرة
8+9+7+3+5 = عاصمتها بالرمو ■ 4+6+2+1 = عملة المانية ■ 10+11 = خاتمي وملكي

حل الشبكة الماضية: كارل فون فريش

إعداد
نعوم مسعود

* مترجم فلسطيني

سينما

«ريبيكا» الأربعينيات بنسخة جديدة بلا روح

بن ويتلي... ماذا فعلتَ بتحفة هيتشكوك؟

عندما يتعلق الأمر بإعادة صنع فيلم لمخرج مثل ألفرد هيتشكوك، خاصة إن كان الشريط الذي نتحدث عنه أُنتج عام 1940 وترشّح لـ11 جائزة أوسكار، وحصد جائزة أفضل فيلم وأفضل تصوير سينمائي، ثم افتتح عام 1951 أول نسخة من «مهرجان برلين السينمائي»، فإن إعادة الصنع يمكن أن تكون موضع شك، أو على الأقل خطرة، لا سيما إذا أغرقنا الفيلم بالحشو، فيصبح كل شيء طنانًا. وإذا أضفنا كمية كبيرة من الإثارة المزعجة، فيصبح كل شيء بلاستيكياً، ومحاطاً بوعاء زجاجي شفاف لئلا ينكسر من هشاشة المحتوى.

فيلم مدّع ومفكّك، لصق مشاهد وصور من دون ذكاء سردي

النسخة الجديدة من «ريبيكا» هي محاولة لإضفاء جوّ جديد على كلاسيكيات الفرد هيتشكوك، مع العلم أن الفيلم مقتبس من رواية بالعنوان نفسه للكاتبة الإنكليزية دافني دو موريه (إضافة إلى «ريبيكا»، اقتبس هيتشكوك فيلمين آخرين من روايتين لها هما «جامبيكا إن»/ 1939 و«الطيور»/ 1963). نعلم أنّ الفيلم مقتبسٌ عن رواية، وليس بالتحديد إعادة لفيلم هيتشكوك، وأن الكلاسيكيات غير مقدسة؛ ولكن من المستحيل عدم ربط الجديد بالفيلم القديم، خاصة أن الجديد لا يقدّم نهجاً أو رؤية جديدة، بل إنّ المشاهد متشابهة. النسخة الجديدة من «ريبيكا» أخرجها الإنكليزي بن ويتلي، وهو شيء يدعو للعجب، فالغرابة تكمن في إعطاء عمل بهذا الحجم لمخرج غزير الإنتاج ومتواضع ويتصوير سينمائي غير مسّوق، بل إنه لم يبذل أيّ جهد لإنشاء هوية له من الأحوال مجاراة تحفة هيتشكوك التي قدّمها قبل ثمانين عاماً. رواية دو موريه، تنتمي إلى الأدب القوطي. وليست «قصة شبح»، يخرج ويمشي في الحجرات. ما يطارد مدام دي وينتر ليس شيئاً مادياً، بل فكرة، فكرة الزوجة والحبيبة السابقة التي لا يمكن مقارنة نفسها بها. وهذا ما فهمه وقدّمه هيتشكوك، لكن ما صنعه بن ويتلي هو كارثة.

الرواية والفيلمان يبدآن بنفس الجملة الشهيرة «الليلة الماضية حلمت أنني عدت إلى ماندرلي». استدرك هيتشكوك هذه المقدمة، ليقدّم عرضاً تقديمياً غامضاً قوطياً ومثيراً للقلق. ويتلي بدأ بالمقدمة وقدّم قصة سابقتها التي لا تشوبها شائبة.

يواجه الفيلم الجديد نفس مشكلة مدام دي وينتر. لا يمكن بأيّ حال من الأحوال مجاراة تحفة هيتشكوك السابقة (١٩٤٠)، لكن ما فعله ويتلي هو أنه قدّم نسخة مشوّهة لها. «سلاح مجاني»/ 2016، «برج»/ 2015).

في «ريبيكا» تتزوّج امرأة شابة يتيمة وفقيرة (لي لي جايمس) من ماكسيم دي وينتر (أرمي هامر) الأرمل الأرستقراطي. تنتقل للعيش معه في قصره الكبير المسمّى «ماندرلي» في كورونال. عند وصولها، وجدت مدام دي وينتر الجديدة أنها تعيش في ظلّ مدام دي وينتر السابقة... ريبيكا، المحبوبة التي تركت فراغاً كبيراً بعد موتها المبكر في ظروف غامضة. تنزلق حياة مدام دي وينتر الخيالية نحو الجحيم بسبب أسرار الوفاة، وعجزها عن السير على خطى مزاجها، لا حبكتها. الفيلم الجديد سريع الخطى. سحر ريبيكا القديم كان في وجودها غير المرئي، في التأني في تقديم كل مشهد. في فيلم هيتشكوك عندما قرّرت السيدة دي وينتر دخول غرفة ريبيكا؛ نراها تصعد السلالم ببطء، تقف عند الباب، خائفة على وشك دخول الجحيم نفسه. رأيناها في الفيلم الجديد تخترق الباب كأنها فيل في سيرك. نراها في الفيلم الجديد معجبة بعطر ريبيكا والأشياء التي كانت تملكها، وهذا ليس له علاقة بالغيرة والشعور بالدونية والذنب. ريبيكا قصة تعتمد على الدقة وعدم اليقين والصمت حول شخصية الشخص المتوفى الذي يستمرّ في التأثير على حياة من هم على قيد الحياة. يتم ذكر ريبيكا في فيلم ويتلي كل عشر دقائق، المخرج أراد أن يُبقي ريبيكا في أذهاننا، من خلال اسمها لأنه عاجز عن جعلها تطاردنا. واحد من أجمل وأهم المشاهد في الرواية والفيلم القديم هو مشهد الحفلة والثياب، لكن في النسخة الجديدة بدت الحفلة كحفلة سندريلا! «ريبيكا» الرواية العظيمة والتحفة السينمائية أصبحت «الرجل المعذب والفتاة الساذجة».

فيلم بن ويتلي مدّع ومفكّك، لصق مشاهد وصور من دون ذكاء سردي. من المستحيل الشعور بأننا محاصرون أو مخنوقون أو خائفون أو منزعجون. فيلم يفتقر إلى الأصل وبدون سياق، ليس له روح ويفتقل الحبكة. هو مثل قصر «ماندرلي» في النهاية، غير ماهول، بجدران محترقة أو لعلّه مثل حلوى غزل البنات: ألوان وسكر بلا جوهر.

«ريبيكا» على نتفليكس

zoom

آرون سوركين يعيدنا إلى أميركا الستينات وحرب فيتنام

بإدراك لأهمية الستينات في تاريخ الولايات المتحدة الأميركية، كتب آرون سوركين وأخرج فيلم «محاكمة 7 من شيكاغو». سوركين واحد من أهم كتّاب السيناريو في هوليوود («الرئيس الأميركي»/ 1995، «حرب تشارلي ويلسون»/ 2007، «الشبكة الاجتماعية»/ 2010). فيلمه الجديد هو الثاني من إخراجه (بعد فيلم «لعبة مولي»/ 2017). الفيلم سوركيني بامتياز، سلسلة من المشاهد السريعة المشحونة بالطاقة التي تجعل الشخصيات عاجزة عن التوقف عن الكلام. يُظهر الفيلم لم يكن سيل الوحيد الذي ذهب إلى شيكاغو، كذلك فعل ريني ديفيس («اليكس شارب») وتوم هايدن («إيدي ريدمان») من منظمة «طلاب من أجل مجتمع ديمقراطي». ديفيد ديلينغر (جون كارول لينش) ناشط في «حركة اللاعنف الاجتماعية». آبي هوفمان (ساشا بارون كوهين) وجيري روبين (جيريمي سترونغ) من مؤسسي «حزب الشباب الدولي» (يبيز). المظاهرات السلمية والموقف الرافض لحرب فيتنام ينتهيان بصدامات مع الشرطة. بعد خمسة أشهر، وُجّهت إلى المنظمين تهمة التآمر والتحريض على العنف. الفيلم هو مرجع للمحاكمة التي عُقدت بين آذار (مارس) 1969 وشباط (فبراير) 1970 ضد مجموعة من المتظاهرين ضد حرب فيتنام، وكانت التهم الموجهة إليهم خطيرة.

قصة حقيقية نقلها سوركين إلى الشاشة. والقول بأن الحوار ثري أمرٌ مفروغ منه، نعرف تماماً من هو سوركين. الفيلم يركّز على الأحداث والحقائق، قبل التظاهرات والمحاكمة وبعدها. لا يهمّ ما هو القانون الذي خرقه المتهمون، لأنه من الواضح أن المحاكمة سياسية وأن القاضي المسؤول عن القضية لديه حملة شخصية ضدهم، كما حال الحكومة. يعرف سوركين تماماً، كيف يقفز في الوقت المناسب لربط ما يحصل بالأحداث السابقة، فُضفياً ثراءً على القصة بدلاً من أن تكون مجرد توضيح لما حدث. وهو يعرف أيضاً كيف يحافظ على اهتمام المشاهد من دون الحاجة إلى تحسين الجانب الترفيهي للفيلم.

لا يجدّد سوركين تضييع المشاهدين. كل شيء في الفيلم في مكانه، حتى مع كثرة الشخصيات. يعطي الوقت الكافي لتعريفنا بهم وبالمنظمات التي ينتمون إليها. سوركين لم يقدم فيلماً وثائقياً ولا صحافياً، وليس بالتحديد إعادة بناء الأحداث كما هي، بل هو عمل مقتبس عن قصة حقيقية. ينتقل الفيلم من النصف الأول الخفيف والمضحك، إلى حدّ ما، إلى الجزء الثاني الذي تبدأ فيه أحداث العنف خارج المحاكمة، ليصبح أكثر جدية وصولاً إلى النهاية العاطفية جداً.

أكثر من أي شيء، الفيلم هو دعوة واحدة ضد عدو مشترك. فيلم عن كذب السلطة والسياسيين، ملائم تماماً لما يحدث اليوم في أكثر من بلد في العالم، وما يحدث في لبنان. بطش الشرطة موجود في كل مكان، الفساد واضح في السياسة والعدو بالنسبة لهم هو الشعب. سيناريو سوركين لا تشوبه شائبة ولكن ليس لديه الخبرة الكافية لتجاوز المادة التي كتبها وكيفية نقلها إلى الشاشة الكبيرة. فيلم قضائي مثير مع أداء رائع من قبل ممثليه وحوارات قوية، رغم أن وجود شخص آخر خلف الكاميرا كمخرج كان ليخدم الفيلم أكثر. في النهاية، نحن أمام فيلم جيد الصنع، ممتع ويضيء على تاريخ يُعاد دائماً، مصمّم بالمسطرة، ودقيق جداً، من دون أي جرأة سينمائية.

The Trial of the Chicago 7 على نتفليكس

مشهد من فيلم «محاكمة 7 من شيكاغو»

شريط عن كذب السلطة والسياسيين

دعوة الرئيس الأميركي الاحتياط لحرب فيتنام، ومعارضة مارتن لوثر كينغ وموته، ووفاة روبرت كينيدي، ومظاهرات مجموعات ونشطاء مختلفين ضد الحرب.

«مارتن مات، مالكولن مات، ميدغار مات، بوبي مات. يسوع مات. لقد حاولوا بالسلام، سنحاول شيئاً مختلفاً» يقولها في الفيلم مؤسس «حزب الفهود السود» بوبي سيل (يحيى عبد المتين الثاني) لشرح قراره بالذهاب إلى شيكاغو للاحتجاج على الحرب، والتظاهر خلال عقد المؤتمر الوطني الديمقراطي في صيف 1968.

صنع في لبنان

مارون بغدادي... كاميرا وثّقت أهمّ مرحلة في تاريخ لبنان الحديث

إعداد **شفيق طبارة**

مارون بغدادي كان طنانًا ومتعباً مثل شخصياته

في الواقع، المشكلة مع السينما والأفلام التي أشاهدها والمؤلّفين الذين أحبهم وأثّروا على ثقافتي السينمائية، تكمن في السؤال التالي: كيف تصنع فيلماً من دون الدوران في حلقة مفرغة؟ فالفيلم هو مزيج من العمل الدؤوب والمعاناة لإنتاج عمل إبداعي، ربما يرجع ذلك إلى أنّ الأشخاص الذين يتفرغون لصناعة الأفلام ليس لديهم وقت كافٍ ليعيشوا حياتهم، فتكون السينما متجذرة في عالمهم الداخلي حتى يصلوا إلى التساؤل: متى أضع حياتي الشخصية على الشاشة أو متى وكيف تؤثّر السينما على حياتي اليومية؟ هذا تداخل قويّ للغاية. لا أعلم إن كان صنّاع الأفلام ورواّد السينما اليوم، يخصّصون مساحة خاصة بهم للعيش». هذه الجملة قالها المخرج اللبناني مارون بغدادي (1950 ـ 1993) في «مهرجان كان» عام 1982، وتحديداً في فيلم «الغرفة 666» للمخرج الألماني فيم فيندرز حيث أجلس فيندرز 15 مخرجاً عالمياً على كرسيّ في غرفة وطرح عليهم سؤالاً واحداً: «هل السينما لغة على وشك الضياع، فن على وشك الموت؟» وكان هذا جواب بغدادي. في جوابه دلالة كبيرة على ما واجهه بغدادي في حياته السينمائية. لا أعتقد أنه استطاع أن يفصل بين حياته الشخصية، وما يعكسه على الشاشة. بغدادي كان ضائعاً ومتعباً مثل شخصياته. هو من المخرجين الذين نشأوا مع الحرب، حتى إنه تنبأ بها. حتى موته يشبهها. تعثر وسقط في منور درج العبتي حيث الجميع خاسر، وكيف أدت الحرب الأهلية إلى انحدار تدريجي ونزع الإنسانية عن الجميع.

بغدادي في توثيقها لأهم مرحلة من تاريخ لبنان الحديث. حملت صورته قضايا لا تُحصى عن المفاهيم والانتقادات والتطلعات للبنان والحرب. صورته عبثية وكثيفة تماماً كالحرب. سينماتوغرافيا بغدادي تشمل ثمانية أفلام طويلة و13 فيلماً وثائقياً وعشرات الأفلام القصيرة والعديد من تسجيلات الفيديو.

وصل بغدادي إلى لبنان من باريس في آذار (مارس) 1975، صوّر فيلمه الأول «بيروت يا بيروت» الذي تنبأ بالحرب، واصفاً التحولات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها بيروت على خلفية الأحداث التي حصلت بين أول غارة إسرائيلية على الأراضي اللبنانية عام 1968 وموت الرئيس المصري جمال عبد الناصر عام 1970... ومعه الانفجار الديموغرافي، والصراع الطبقي، والتدخل الأجنبي، والاختلافات الدينية، والوضع في جنوب لبنان. عمل استباقي للحرب اللبنانية، عشية اندلاع الصراع. يعيد الفيلم بناء ظهور الحركات المناضلة والمقاومة من خلال حياة أفراد من خلفيات اجتماعية ومذهبية مختلفة. إنها قصص حبّ مستحيلة في آن، وقصة شابة لبنانية ممزّقة بين رجلين، في مدينة هالكة.

في أيلول (سبتمبر) 1975، اندلعت الحرب التي كان بغدادي يكرهها. وجد نفسه في خضم حرب لا مخرج منها، وعلى كاميرته توثيقها. إنها «السينما البديلة» التي كان بغدادي أحد روادها... سينما تعكس حكايا يومية. ركّز في أفلامه على الطبيعة غير العقلانية للحرب، على العنف العبثي حيث الجميع خاسر، وكيف أدت الحرب الأهلية إلى انحدار تدريجي ونزع الإنسانية عن الجميع.

أسّس بغدادي لموجة أصيلة وحديثة في السينما اللبنانية. كانت أفلامه صوت جيل معاصر للحرب، جيل مزّقته بيروت يكافح من أجل هويته وهويتها. طليعي هو بغدادي، أفلامه ملتبسة، كشخصيته وشخصيات أفلامه، التي تسعى لتشكيل الذات والوطن. جميع الشخصيات في أفلامه تخوض حروباً صغيرة، وهو عنوان فيلم قدمه عام 1982. «حروب صغيرة» هو الجزء الثاني للحرب، وللمخطط الأكبر. فيلم ضبابي يمكن لأيّ شخص غير لبناني أن يجده خيالياً، لكنه واقعي. فيلم رشيق يبدأ ببطء ويتّضح تدريجاً ويمشي بعدها برشاقة، والنتيجة شريط ملؤه بالتوتر والتباين، وصورة مضطربة ومعقدة وتلميحات لقرارات صعبة أياً كان من يتخذها. في الفيلم، الشخصيات عاجزة عن الاختيار، تتردد بين المغادرة والبقاء، بين رفض العنف وقبوله، بين الالتزام والتسوية. صوّر بغدادي الواقع، صوّر الحرب التي أدانها سينمائياً. لم ينحز لطرف، ولم يحرّض أحداً على أحد، فجميعنا ضحية إلى الآن. أنتج فيلماً عن الإنسان في الحرب، تجنّب الجدال الكبير. قال عن شريطه يومها: «بيروت مدينة الهذيان. يمكنك أن تصنع حياتك هناك. ترى الحرب والموت أشياء مبتذلة وطبيعية. إنه وضع غير صحي. شخصياتي الثلاث تبدو مثل الجميع. لبنانيون لكن لكلّ منهم خصوصيته». في سن طلال، كان الجميع يحلم «بقتل الآب». أن تكون أسطورياً مثل نبيل يعني أن تلعب دوراً في الحياة. ولن يكون لثريا، البرجوازية، مكانها في الحرب أبداً مثل البرجوازية».

لعلّ أكثر أفلام بغدادي التي جسدت الحرب والخطف هو «خارج الحياة» (1991- جائزة لجنة التحكيم في «مهرجان كان»). يروي الأخير القصة الحقيقية لمصور فرنسي اختُطف في بيروت. نتعرف فوراً إلى البطل ونعاني معه. نصبح عاجزين مثله، وننتظر الإفراج. في الفيلم، يحمل الخاطفون المصوّر المخطوف كحزمة، يتحركون في مدينة جهنمية، هم أيضاً مخطوفون، منغمسون في الحرب، وفي طبيعة تؤلمنا وتؤلمهم وتؤلم المصور. بإخلاص شبه مطلق للرواية التي كتبها بطل القصة الحقيقي، قدم مارون فيلمه. أجبرنا على رؤية ما لا نريد أن نراه، عشنا غياب الحرية. من الصعب أن نجد فيلماً لبنانياً يثير الغضب والخوف ورهاب الاحتجاز والحرارة والعطش والعرق والحساسية مثل «خارج الحياة». كل ما حصل في الفيلم يوقظ غريزة عن علاقة غريبة، علاقة جذب ونفور بين أبطالها. لم يكن بغدادي متفائلاً في فيلمه الأخير «أفلامي لا تناسب الجميع». كان دوماً حائراً كيف يمكنه أن يعطي صورة جميلة عن لبنان. قال: «خارج الحياة» مثل النافذة المفتوحة، خارج حبس الرجل، نكتشف قصاصات بلد ما». هذا البلد الذي تركه بغدادي وعاد إلى باريس. قبل وفاته، كان يعمل على سيناريو فيلم آخر بعنوان «زوايا»، كان يمكن أن يصالحه مع وطنه الذي عاد السلام إليه... هل عاد فعلاً؟!

أفلام مارون بغدادي «خارج الحياة» و«بيروت يا بيروت» و«حروب صغيرة» و«همسات» و«كلنا للوطن» على نتفليكس

«طيارة من ورق»: قصيدة حبّ حزينة يخيّم عليها الاحتلال

في يوم زفافها، تُجبَر لمياء (فلافيا بشارة) التي بلغت 16 عاماً، على عبور الحدود التي تفصل قريتها عن قرية ابن عمها المحتلة من الإسرائيليين. بين القريتين، سياج تحت المراقبة المشددة، وعبوره يتطلّب موافقة وتصريحاً. وأهل لمياء استخرجوا تصريح عبورها إلى قرية زوجها وابن عمها. عادات وتقاليد لا يُسمح المساس بها ولا يقوى الاحتلال على رفضها. لمياء، التي تخلت للتو عن شقيقها الأصغر وأمها، وتركت المدرسة وطائرتها الورقية وكلّ ماضيها وراءها للانضمام إلى عائلة زوجها؛ ستنتقل أيضاً من الطفولة إلى البلوغ، بطريقة وحشية مثل الصراع بين القرية والاحتلال. عندما تعبر لمياء الحدود، يبدو الأمر كما لو أنه الحدّ الفاصل بين براءتها المرتبطة بصغر سنها وحالتها الجديدة المفروضة عليها كزوجة.

«طيارة من ورق» (2003) الفيلم الأكثر نضجاً لرندة الشهال (1953 ـ 2008)، وبالتأكيد أقرب إلى حساسية مشاكلها مع الحرب والاحتلال. قصة نساء ورجال وأطفال، يعيشون مع

صورة رمزية نجحت في إظهار المشاعر بالصور والموسيقى

عبثية الاحتلال وعواقب الحرب والسياسة والإنسانية. رمزية هي صورة الفيلم، نجحت في إظهار المشاعر بالصور والموسيقى (موسيقى الفيلم من تأليف زياد الرحباني). الفيلم كإذن استعارة للحب، مشاهده لا تحتاج للشرح اللفظي. كاميرا الشهال جميلة، تتحرك دوماً من اليمين إلى اليسار، تماماً كالكتابة العربية. صنعت المخرجة اللبنانية فيلماً خفيفاً بلمسات من الفكاهة الساذجة، بخاصة مع مشاهد زياد الرحباني، في مكان مليء بالصراعات الاجتماعية والدينية والأيديولوجية والظلم الناتج عن الاحتلال. على الرغم من الاحتلال، قدمت الشهال قصة رومانسية وعلاقة حب عذري، في واقع قاس. ورغم كونها مرحة في أوقات مختلفة، فإنّ مغامرة الشخصيات هي قصيدة حزينة، حيث الاحتلال يذبح الحب دائماً.

«طيارة من ورق» على نتفليكس

جورج هاشم: «رصاصة» في قلب الحرب والنفاق الاجتماعي

نادين لبكي في مشهد من الفيلم

بيروت صيف 1976، يبدو كأن الحرب انتهت، ونهى (نادين لبكي) على وشك الزواج. عائلتها مرتاحة لرؤيتها تنتهز فرصتها الأخيرة للزواج قبل «ما تعنّس» كأختها. يوم أحد، قبل أسبوعين من الزفاف، في المساء بعد نهار طويل سوف يغيّر مستقبل العائلة كلها، ينظم شقيقها الأكبر عشاءً على شرفها، ولكن نهى غيّرت رأيها: لم تعُد ترغب في الزواج... في «رصاصة طايشة» (2010)، تبدو الحرب الأهلية هي خلفية القصة الرئيسية. لكن مع تقدم الفيلم، نكتشف أن كل ما يحصل هو بسببها. المخرج اللبناني جورج هاشم، يأخذنا بنزهة في غابة شريرة، في حقبة مفصلية من تاريخ لبنان غيّرت كل شيء. تواجه

يتناول العمل مروحة من القضايا الاجتماعية والسياسية

نهى وجهين: الوجه المنافق للعنف الأخرق للحرب اللبنانية، ووجه المجتمع ذي القيم المحافظة التقليدية، وثقل حياة المرأة في مجتمع أبوي. في سياق الحرب، يتناول الفيلم القضايا الاجتماعية والسياسية. قدّم جورج الهاشم فيلماً نفسياً بتقنية سينمائية وطريقة تصوير وألوان تعيدنا إلى تاريخ معظمنا عاشه. فيلم لا يترك مشاعرنا بحالها، بل يتطفّل علينا منذ البداية ويتركنا في حالة غضب من كل ما حدث ويحدث إلى الآن.

«رصاصة طايشة» على نتفليكس

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 2 تشرين الثاني 2020 العدد 4188

الاسكتلندي الذي صعد إلى النجومية من قلب الطبقة الفقيرة

وداعاً «سير» شون كونري!

لندن ــ **سعيد محمد**

«أمّتنا تنعى اليوم واحداً من أبنائها المحبوبين». هكذا غرّدت نيكولا ستورجين الوزيرة الأولى لإقليم اسكتلندا بعد تأكيد وفاة «السير» توماس شون كونري (1930 – 2020)، الحائز جوائز الأوسكار والبافتا والغولدن غلوب، كما مجد مسيرة مهنية دامت سبعة عقود في السينما والتلفزيون والمسرح. لكن هذا الاسكتلندي الفارع الطول الصاعد إلى النجوميّة العالميّة من قلب الطبقة الفقيرة العاملة في أدنبرة، مسقط رأسه... هذا الفتى الذي وشم ذراعه بـ «اسكتلندا إلى الأبد» وكان صوتاً عالياً من أجل استقلال بلاده عن هيمنة لندن المستمرّة منذ 300 عام، أصبح لسخريّة الأقدار أيقونةً للشاشات بعد عروضه الأسطورية في سلسلة أفلام جيمس بوند. شخصيّة الجاسوس السري البريطاني ذي الرقم 007، الرمز الأكثر عنجهيّة وصلَفاً للإمبراطوريّة البريطانيّة المتقاعدة ونظرتها الاستعلائيّة تجاه شعوب العالم المقهورة، بما فيها شعبه. نُصّبَ على مجمل أدواره فيها بلقب «سير» (تكريم يُمنح حصراً لكبار الشخصيات التي خدمت التاج البريطاني) من قِبل الملكة إليزابيث الثانية (2000) وفي قصرها في العاصمة الاسكتلنديّة، مثيراً وقتها حنق القوميّين عليه على جانبَي الحدود.

من جانبها، أكّدت أسرة كونري نبأ رحيل النجم المتقاعد إجباريّاً عن العمل (منذ 2006) في منزله في جزر الباهاماس، بدون أن تحدّد السّبب المباشر، فيما اكتفى ابنه جيمس بالقول إن والده «لم يكن على ما يرام منذ بعض الوقت».

ويُحسب دائماً لكونري أنّه بصرف النظر عن أن شهرته وثروته أتت من وراء سبعة أفلام قدّمها في دور جيمس بوند (بما فيها الخمسة الأولى)، فإنّه قاوم التنميط داخل قالب تلك الشخصية الشعبويّة المسطحة، وأصرّ دائماً على خوض تجارب دراميّة متنوعة أخذته للعمل مع أهم المخرجين بمن فيهم ألفريد هيتشكوك، وبريان دي بالما، وستيفن سبيلبرغ وغيرهم، وجلبت له العديد من الجوائز العالميّة، بما في ذلك «جائزة سيسي دي ميل» على مجمل أعماله في صناعة الترفيه. وللمفارقة، فإنّه اختير مغموراً للعب دور بوند في «دكتور نو» (1962) أول أفلام السلسلة

وعد شون كونري مواطنيه بالعودة إلى أدنبرة للمشاركة في احتفال استقلال بلاده

رغم منافسة نجوم كبار وعدم اقتناع إيان فليمنغ مؤلف سلسلة روايات جيمس بوند الشعبيّة به، ولا ألبيرت بروكلي مخرج الأجزاء الأولى للسينما. لكن دانا زوجة بروكلي التقطت فيه تلك الكاريزما الخام والرجوليّة الجذابة وأصرّت على زوجها لمنحه الفرصة، وهكذا كان، ليصبح خلال أشهر قليلة نجم شباك التذاكر الأوّل في العالم الأنغلوفوني. ومن الواضح أنّ فليمنغ غيّر رأيه بعدما شاهد كونري على الشاشة بدليل أنّه ابتدع في أجزاء رواياته التالية أصولاً عرقيّة اسكتلنديّة بعيدة للعميل البريطاني، مُعيداً تشكيل نجم الرواية ليتطابق مع حضور كونري.

بعد «دكتور نو»، قدّم كونري بوند «من روسيا مع الحب» (1963)، و«غولدفينغر» (1964)، و«ثندربول» (1965)، و«أنت تعيش مرتين فقط» (1967)، قبل أن يشعر بالملل من الشخصيّة ويقرّر البحث عن أدوار خارج صندوق بوند. لكن جورج لازينبي الذي اختير بديلاً عنه لم يكن مقنعاً، فعاد كونري مجدّداً لتقديم «دايموندز فور إفر» (1971) مقابل عرض مالي ضخم، ثم مرّة استثنائيّة أخرى في «نيفر ساي نيفر أغين» (1983) بإلحاح من زوجته الثانية بعدما خسر جزءاً مهمّاً من ثروته بسبب إهمال وكيله المالي (فيما قدّم روجر مور شخصية بوند لـ 12 عاماً، قبل أن تنتقل لاحقاً لدانيال كريغ منذ 2006).

في السبعينيات والثمانينيات، وبعدما حرّر كونري نفسه من بوند، انطلق يقدّم الفيلم الناجح تجارياً تلو الفيلم، مثل «الرجل الذي سيكون ملكاً» (1975)، و«اسم الوردة» (1986) عن رواية الإيطالي أومبرتو إيكو الشهيرة وحاز عنه جائزة أفضل ممثل من الأكاديمية البريطانية للفنون السينمائية والتلفزيونية عن دور راهب مثقّف قروسطيّ يحاول الكشف عن سرّ سلسلة جرائم غامضة في أحد الأديرة. كما حصل في 1987 على أوسكار أفضل ممثل مساعد عن أدائه في «المنبوذون» دور شرطي متقاعد شريف ضمن أجواء قوّة شرطة شيكاغو الفاسدة.

وبينما كان كونري يستمتع بأداء أدوار الشخصيات الشعبوية المسطحة على الشاشة (بوند بالذات مزيج من العنف والمبالغات التقنيّة والجنس المجانيّ والفكاهة عدّه النقّاد «بداية عصر انحطاط السينما»)، فإنّه كان بحق شخصيّة أكثر تعقيداً وقتامة بما لا يُقاس في حياته اليوميّة. فهو وكما يليق باسكتلنديّ تقليديّ بخيل وفق السخرية الشعبيّة الإنكليزيّة، لم يكن ليسامح بفلس واحد من حقوقه، ورفع دعاوى لا حصر لها ضدّ المنتجين والمخرجين كما وكيل أعماله ووكيله المالي، سُوّيَ معظمها خارج المحاكم مقابل تعويضات كبيرة. عاش حياته بعيداً عن اسكتلندا وبريطانيا ليتجنّب دفع الضرائب، واتّهمته زوجته الأولى (والدة بِكره جيمس) بأنّه كان يضربها ولم يكلّف نفسه عناء نفي ذلك، بل تبجّح في مقابلة تلفزيونيّة بأنّه لا يرى مانعاً من «توجيه صفعة بقوّة معتدلة للمرأة لتهدئتها أو لإرجاعها إلى جادة الصّواب». استمر يتنقل بين النساء الجميلات بمن فيهن شريكات في أفلامه، وكان لا يزال متزوجاً عندما التقى ممثلة فرنسيّة متزوجة في دورة للغولف في المغرب عام 1970، ولم يلبثا أن حصلا على الطلاق ليتزوجا في 1975.

في المقابل، لم يسمح لجذوره المتواضعة وتعليمه المحدود بأن يمنعاه من القراءة المتواصلة لتطوير نفسه، وقد وجد في صديقه الممثل الأميركي روبرت هندرسون مرشداً تولّى توجيهه إلى قراءة أعمال المسرحيين الكبار كافة كجورج برنارد شو، وأوسكار وايلد وهنريك إبسن، كما روايات توماس وولف وجيمس جويس وبروست، وكان يقول: «إذا كان ثمّة دليل على أن الكتب تغيّر الناس إلى الأفضل، فلن يكون سواي».

في السياسة كان مؤيّداً متحمّساً للقومية الاسكتلندية، يحوّل شهرياً إلى صندوق الحزب القومي السكتلندي – ذي التوجهات الجمهوريّة - خمسة آلاف جنيه استرليني كاشتراك تطوعيّ، وأسس جمعية خيرية لمساعدة الطلبة الاسكتلنديين الفقراء على استكمال تعليمهم، تبرّع لها بمليون دولار حصل عليها كمقدّم لدوره في «دايموندز فور إفر»، وقد كتب مقالة في 2014 مؤيّداً بحزم انفصال بلاده عن المملكة المتحدة في الاستفتاء الشعبي الذي جرى وقتها.

وعد كونري مواطنيه بالعودة إلى أدنبرة للمشاركة في احتفال استقلال بلاده. لكنّه رحل قبل ذلك بقليل في ما يبدو. كم كان جميلاً - من الناحية الرمزيّة على الأقل - لو أن «جيمس بوند» الأوّل تقدّم صفوف المبتهجين بانقشاع الغيمة الإنكليزيّة عن ذرى اسكتلندا الشاهقة، لكن للأقدار دائماً رأيٌ آخر.

مشروع خليل السكاكيني ...تربوياً وفكرياً

يواصل «المتحف الفلسطيني» إقامة أنشطته الرقمية. في هذا السياق، يدعو في 16 تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي إلى حضور ندوة بعنوان «ملامح مشروع خليل السكاكيني التربوي والفكري الحداثي»، يتحدّث خلالها سليم تماري وماهر الشريف، مع تعقيب لأباهر السقا. الموعد الذي يُقام عبر تطبيق «زوم»، يأتي في سياق سلسلة ندوات بعنوان «إضاءات على مُربّين مَقدسيّين»، بالشراكة مع «مركز خليل السكاكيني الثقافي». يضيء النشاط على شهادات حول الممارسات التربويّة والنشاط الفكريّ للسكاكيني في أواخر العهد العثماني وخلال الانتداب البريطاني.

الاثنين 16 تشرين الثاني ـ الساعة الخامسة والنصف بعد الظهر بتوقيت بيروت ـ تطبيق «زوم». للاستعلام: activities@palmuseum.org

سوق «أبو رخوصة»: بيروت حقّ ما بموت

قبل سنوات، انطلق سوق «أبو رخوصة» كفعل احتجاجي عفوي على خطاب طبقي يريد الاستئثار بالحيز العام، قبل أن يصبح منظّماً نوعاً ما. اليوم وفي ظل الأوضاع المتردّية التي يرزح تحتها اللبنانيون على أصعدة مختلفة، تعود السوق في الثامن من تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي إلى ساحة الشهداء في وسط العاصمة اللبنانية. تحت شعار «بيروت... حق الناس اللي ما بموت»، سيتمكّن الناس من الحصول على مروحة واسعة من البضائع بأسعار مدروسة مناسبة لأحوالهم المالية الضيقة، فيما يشترط المنظمون التقيّد بالإجراءات اللازمة للوقاية من فيروس كورونا، وعلى رأسها ارتداء الكمامة.

سوق «أبو رخوصة»: الأحد 8 تشرين الثاني ـ بدءاً من الساعة العاشرة صباحاً ـ ساحة الشهداء (وسط بيروت).

كورونا خطف «المختارة»... فاطمة مزنر

لا تعرف حنان الحسيني، مديرة البرامج العامة في إذاعة «النور»، من أين تبدأ عند سؤالها عن زميلتها الإعلامية الراحلة فاطمة مزنّر (1964 ـ 2020/ الصورة). تحكي الحسيني عن رحلة فاطمة على الأثير، مشيرة إلى سيرتها المهنيّة الغنيّة والواسعة، قبل أن تتوقّف عند رحيل زميلتها المفاجئ جرّاء إصابتها بفيروس كورونا، ما شكّل صدمة حقيقية. ففاطمة التي ووريت في ثرى بلدة الصوّانة الجنوبية من أكثر الأشخاص الحذرين من التقاط العدوى، لكنّها قبل شهر تقريباً أصيبت بالفيروس وأُدخلت المستشفى قبل أن تفارق الحياة أوّل من أمس السبت. أكثر من 30 عاماً، قضتها الراحلة في «النور» التي كانت من مؤسّسيها. تنوّع عملها في القضايا والملفات التنموية، وركزت على المواضيع الاقتصادية والسياحية، فيما برعت على صعيد السياحة الداخلية، حتى عُيّنت قبل فترة مديرة البرامج العامة التنموية لشدّة تعمّقها في هذا الجانب. هنا، تشير حنان الحسيني إلى أنّ مزنّر تولّت ملفّ «كوفيد ـ 19» منذ انتشاره، فراحت تعدّ التقارير حول الفيروس وكيفية الوقاية منه. أما أهم البرامج التي قدّمتها في «النور»، فهو «بشفافية» الذي واكب الأزمة الاقتصادية اللبنانية التي تفجّرت قبل عام، و«البيئة بيتك». تلقّب فاطمة مزنّر بـ«المختارة»، كونها كانت ملمّة بأمور وملفات عدّة، من دون أن يهدأ هاتفها من كثرة الاستشارات، فضلاً عن أنّها كانت على تماسّ مباشر مع الناس لمعاينة مشاكلهم عن قرب. باختصار، أحبّ الأعمال لدى الإعلامية الراحلة كانت تلك التي تُنزلها إلى الميدان برفقة الميكروفون الذي رافقها لسنوات.

ملص في «شومان» مستعيداً «مقامات المسرة»

تعرض «مؤسسة عبد الحميد شومان»، غداً الثلاثاء، الوثائقي السوري «حلب، مقامات المسرة» (1997 ـ 52 د) لمحمد ملص، عبر موقعها الإلكتروني. «صبري مدلل» (الصورة)، من أواخر شيوخ الطرب في حلب، وأسس فرقة «تراث» كتخت شرقي والتي حافظت على الأداء والغناء كما كان سائداً بالماضي. ربط ألحانه وغناءه بالمدرسة الحلبية التي تُعتبر أساسية في الموسيقى الشرقية. يعدّ «صبري مدلل» شاهداً على هذه المدرسة، كما أنّه اليوم مرجع تاريخيّ. في هذا الفيلم، يعيش الجمهور لحظات من الطرب الشرقيّ من خلال كاميرا «شاعر السينما العربية».

عرض «حلب، مقامات المسرة»: غداً الثلاثاء ـ الساعة السادسة والنصف مساءً بتوقيت بيروت ـ موقع «مؤسسة عبد الحميد شومان» الإلكتروني

الإثنين 2 تشرين الثاني 2020 العدد 123
Lundi 2 Novembre 2020 no123

الأخبار

رأس المال

تضخم أسعار بنود سلّة الإستهلاك بين آب 2019 وآب 2020

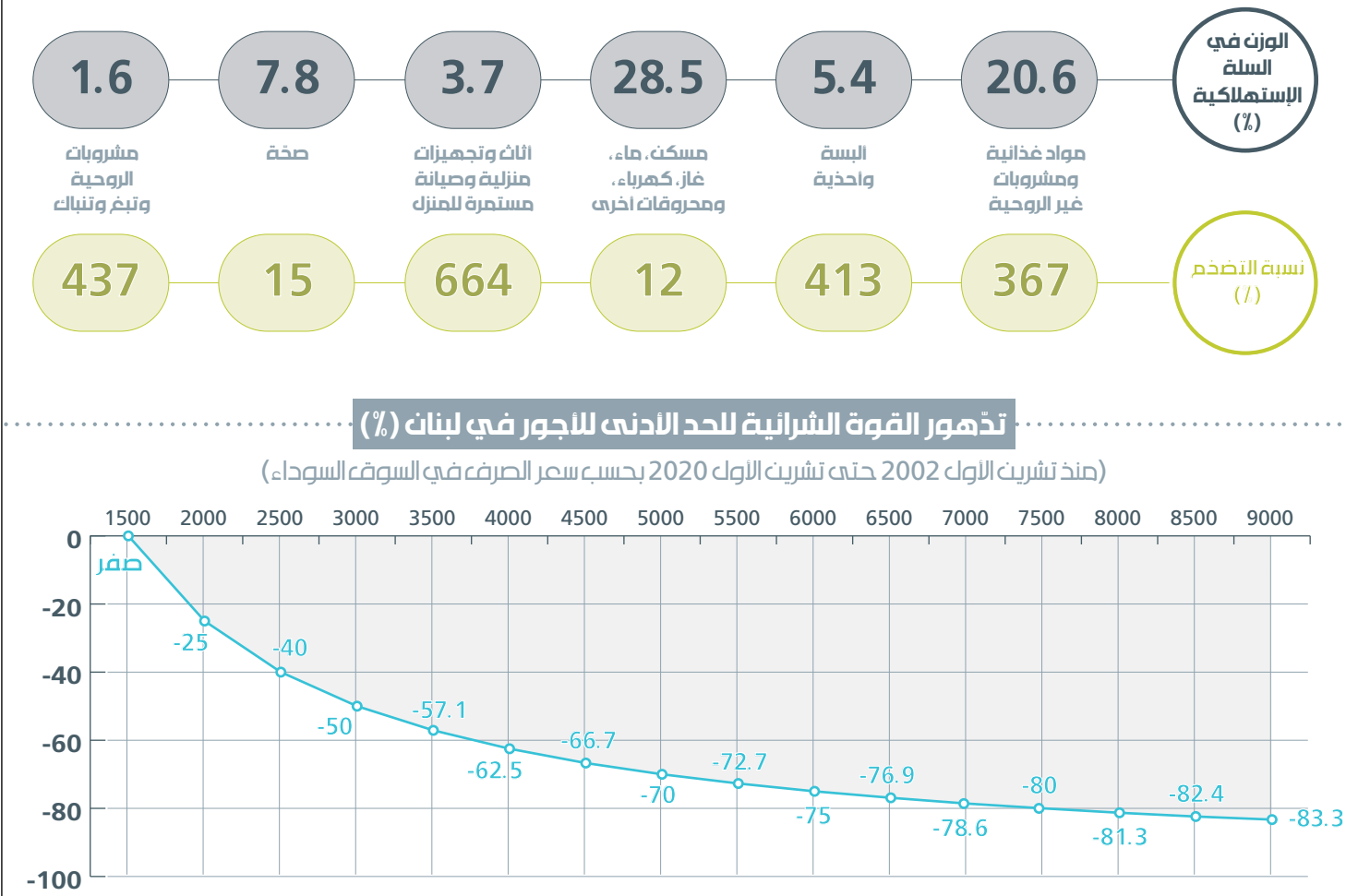

تدّهور القوة الشرائية للحد الأدنى للأجور في لبنان (٪)

(منذ تشرين الأول 2002 حتى تشرين الأول 2020 بحسب سعر الصرف في السوق السوداء)

المصدر: المركز الإستشاري للدراسات، الإحصاء المركزي — تصميم: رامي علّيان

الأجور بحاجة ماسّة إلى زيادة بـ175٪

حتى تستعيد الأجور قوّتها الشرائية التي كانت عليه في آب 2019، يجب أن تطرأ عليها زيادة بنسبة 175%. هذه هي الخلاصة التي توصل إليها المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق أخيراً.

تعويض الأجور لا يعني فقط إعادة الروح إلى الأجراء، بل هو إجراء اقتصادي ضروري جداً من أجل وقف التدهور في الاستهلاك بما يعنيه ذلك من إغلاق مؤسسات وصرف عمّال ووقف انحدار الأسر السريع نحو الفقر والهجرة، إذ لا يمكن للأسر الصمود في هذا الانهيار الكبير من دون مقوّمات حقيقية، أو بالاعتماد فقط على برنامج استهداف الفقراء الذي يسعى إلى تطويره البنك الدولي بوصفه بديلاً من زيادة الأجور فضلاً عن كونه أداة زبائنية ممتازة. أهمية هذا البرنامج قد تكون مجدية لمكافحة الفقر الموجود، وإنما ليس لوقف وقوع المزيد من الأسر في براثن الفقر، وهو لا يمكن أن يمثّل سياسة طويلة الأمد، بل هو عبارة عن برنامج ظرفي لمساعدة الأسر على تخطّي مرحلة الفقر.

مبرّرات هذه الزيادة الكبيرة في الأجور واضحة ولا لبس فيها. فتضخّم الأسعار قد بلغ مستوى مرتفعاً جداً فيما انهارت قيمة الليرة تجاه الدولار بشكل متسارع في هذه السنة، ما أدّى بحسب تقديرات البنك الدولي إلى ارتفاع معدلات الفقر المدقع من 10% إلى 22%، وبات نحو 45% من المقيمين في لبنان تحت خطّ الفقر الأعلى. وبحسب إحصاءات إدارة الإحصاء المركزي، فإن تضخّم الأسعار في آب 2020 بلغ 120% مقارنة مع آب 2019، وقد تخطّى ارتفاع بعضها مستوى الـ500%، وخصوصاً السلع غير المدعومة بدولارات مصرف لبنان. هذا التضخّم يأتي رغم أن 300 سلعة باتت تُستورد على أساس سعر صرف دولار 3900 ليرة، إنما هذا الدعم لم يمنع ارتفاع أسعارها بنسبة 34% بين حزيران 2020 وآب 2020. ولهذا الأمر أيضاً دلالاته المتّصلة بالبنية الاحتكارية للأسواق التي تدعم تدفق الأرباح وتراكم الأصول نحو أصحاب الرساميل.

حتى نهاية 2019، كانت المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية تمثّل 20,6% من السلّة الاستهلاكية للأسرة، إلا أن نسبة التضخّم في هذا البند وحده بلغت 367% في نهاية آب 2020، فيما بلغت نسبة التضخّم في بند المسكن والماء والغاز والكهرباء والمحروقات 12% علماً بأنه يمثّل 28,5%. الصحّة التي تمثّل 7,8% تضخمت أيضاً بنسبة 15%، بينما تضخمت أسعار الأثاث والتجهيزات المنزلية والصيانة للمنزل بنسبة 664%، علماً بأنها تمثّل 3,7% من السلّة الاستهلاكية للأسرة. كذلك ارتفعت الألبسة والأحذية بنسبة 413% وهي تمثّل 5,4% من السلّة الاستهلاكية للأسرة، وتضخمت أسعار المشروبات الروحية والتبغ والتنباك بنسبة 437% وهي تمثّل 1,6% من السلّة الاستهلاكية للأسرة.

قبل هذا التضخّم في الأسعار، كان متوسط الدخل الفردي يبلغ 7764 دولاراً، أي بمعدل 648 دولاراً للفرد الواحد شهرياً، وكان الحدّ الأدنى للأجور يبلغ 675 ألف ليرة أو ما يوازي 445 دولاراً. أما اليوم، وبعد تدهور سعر الصرف، فإن صندوق النقد الدولي يحدّد الدخل الفردي بنحو 2740 دولاراً، وقد بات الحدّ الأدنى للأجور أقلّ من 100 دولار، ما يعني أن القوّة الشرائية تدهورت بنسبة 83% خلال سنة.

لا يؤمل من الحكومة المقبلة أن تعيد النظر في الأجور سريعاً، بل هي معركة توازنات سياسية واقتصادية ومالية. ميزان القوى لا يميل لمصلحة العمال في ظل السلطة الحالية التي تحابي أصحاب الرساميل والنشاطات الريعية. أصلاً هي تسعى إلى ترقيع النموذج الاقتصادي الموجود بدلاً من الذهاب نحو صيغة جديدة من العقد الاجتماعي الذي يفرض توازنات مختلفة. فالسلطة الحالية التي كلّفت سعد الحريري بتشكيل الحكومة، لم تكلّفه على أساس برنامج اقتصادي واجتماعي، ما يعني أن مشروع زيادة الأجور سيكون مجرّد قنبلة فقر موقوتة. ولا يمكن التعويل أيضاً على الاتحاد العمالي العام الذي بات مجرّد أداة من أدوات السلطة التي تحرّكها وفق خيارات ضدّ مصالح العمال. وهذا المسار ظهر بوضوح من خلال «الخفض السياسي» لسعر الصرف لمدة أيام أثناء المشاورات التي أفضت إلى تسمية الحريري. فإذا كان مشروع الحريري هو توقيع برنامج مع صندوق النقد الدولي، فإن أول مطالب الصندوق المسبقة لأي توقيع، يكمن في تحرير سعر الصرف أو توحيد الأسعار الموجودة في السوق. الصندوق بات يعتمد اليوم سعر الصرف على أساس 6000 ليرة مقابل الدولار، ما يعني أن الزيادة في الأجور بالمستوى الذي أشار إليه المركز الاستشاري صارت ضرورية. وثاني مطالب الصندوق المسبقة لأي برنامج، إقرار موازنة تقشفية ستؤدّي حتماً إلى تدمير حصّة الأجور من الناتج المحلي الإجمالي بعد قتل الاستثمارات الحكومية. ومن الأمور التي يتشدّد صندوق النقد في طلبها من أي حكومة مقبلة كشرط مسبق لتوقيع برنامج معه، هو إصدار قانون ينظّم القيود على عمليات السحب والتحويل المحلية والخارجية. مثل هذا القانون صار لزوم ما لا يلزم إذا صدر كما تراه القوى السياسية الحاكمة، فضلاً عن أنه يتكامل مع مطلب التقشّف وتوحيد سعر الصرف وتحريره. وبالتالي لا يمكن إصدار مثل هذا القانون في ظل سياسات نقدية متضاربة يقوم بها مصرف لبنان مرّة عبر التوسع في إصدار النقد، ومرّة عبر التضييق النقدي. بمعنى آخر، سياسات مالية ونقدية لا يمكن أن تكون داعمة لمسائل من نوع زيادة الأجور والتمكين الاجتماعي.

الخوف الأكبر من أن تسعى الحكومة إلى تطبيق مجتزأ لمطالب الصندوق انطلاقاً من رؤيتها لمعالجة الخسائر عبر خصخصة الأملاك العامة وتنفيذ برنامج تقشفي من دون ضوابط واضحة على عمليات التحويل والسحب وتأخير زيادة الأجور طالما بإمكانها القيام بذلك. بمعنى آخر ستطبّق الحكومة برنامجاً خاصاً بها أسوأ من برنامج صندوق النقد.

في العدد

02
محمد وهبة
IMF يعتمد سعر الـ6000 ليرة للدولار

03
كمال ديب
خريطة طريق لإصلاح مصرف لبنان

04
ماهر سلامة
البنك الدولي عدوّ القطاع العام

06
التجارة الإلكترونية في زمن الوباء

08
زياد حافظ
الحلول متاحة: منع التداول المحلّي بالدولار

IMF يعتمد سعر الـ6000 ليرة للدولار

محمد وهبة

في الإحصاءات التي نشرها صندوق النقد الدولي أخيراً، تبيّن أنه خُفِّض الناتج المحلي الإجمالي من 52,5 مليار دولار إلى 18,7 مليار دولار، أي أنه لم يبقَ من الناتج سوى 35,6% مما كان عليه قبل سنة. هذا الانكماش الكبير بنسبة 64,3% يعود إلى أمرين: انكماش النشاط الاقتصادي، وإعادة احتساب سعر صرف الدولار على أساس السعر السوقي وليس على أساس السعر المعتمد من قبل مصرف لبنان.

وبمعزل عن الحسابات التقنية التي تنطوي على هامش خطأ، فإن سعر الصرف وفق صندوق النقد الدولي بات يساوي اليوم 6000 ليرة، وهو أمر لافت جداً وخصوصاً أن البنك الدولي لم يعتمد هذه الأرقام بعد، وما يثير الانتباه أيضاً أن اعتماد الصندوق هذا الرقم يعني أن تحرير سعر الصرف لن يكون ضمن مستوى أقلّ، وأن هذا الأمر يؤثّر على مجمل الحسابات المتعلقة بالخسائر التي تكبدها النظام المصرفي، وعلى أصوله أيضاً، وعلى القطاع الخاص وديونه... هذا السعر قد يكون احتُسب أيضاً بعد ثبات سعر الصرف لأشهر على مستويات مرتفعة.

> **بمعزل عن الحسابات التقنية التي تنطوي على هامش خطأ، فإن سعر الصرف وفق صندوق النقد الدولي بات يساوي اليوم 6000 ليرة**

وبالتالي فإن الارتفاعات الهامشية أو الخفوضات الهامشية في السعر لن يكون لها إلا أثر ظرفي وآني. لكن لا تجب المخاطرة والرهان على أن هذا السعر هو نهائي، فالأمور مرتبطة بالتطورات الاقتصادية والسياسية. حتى الآن لا توجد مشاريع واضحة لكيفية التخلّص من الخسائر وإعادة إطلاق الاقتصاد لا عند الرئيس المكلف تشكيل الحكومة، ولا عند غيره أيضاً. كذلك لا توجد مؤشرات اقتصادية واضحة في اتجاه إيجابي. فالاعتقاد السائد بأن التوازن بين الكتلة النقدية بالليرة والدولار في السوق هو وحده كاف لإعادة التوازن إلى الاختلال الحاصل في التسعير، هو أمر خاطئ، فمعايير العرض والطلب ليست مرتبطة فقط بحجم الكتل وتوازناتها، بل هي تتأثّر أيضاً بما يمكن بكل خطوة وكل قرار سياسي واقتصادي.

تسعير النقد الوطني ليس أمراً بهذه السهولة. حالياً، يتحكّم بالسعر مجموعة من المضاربين، وسلّة من التوقعات غير المنطقية التي ترفع السعر وفق مصالح السوق. هنا بالتحديد هي هذه التوازنات. لصلحة من تصبّ، وأي سعر تحتاج لامتصاص السيولة النقدية أو لتحريرها؟ ثمة أسئلة كثيرة لكن الإجابة الوحيدة المتوافرة هي أن مصرف لبنان لم يعد صانع السوق كما يفترض به أن يكون إذا كان ينوي الحفاظ على «استقرار ما» لسعر الصرف.

تضخّم ديون القطاع الخاص

الناتج المحلي

2019
52.52 مليار دولار
79,174 مليار ليرة
كل$1 = 1,507.5 ك.ل

2020
18.73 مليار دولار
112,380 مليار ليرة
كل$1 = 6,000 ك.ل

من أصل قيمة المحفظة الإجمالية، هناك ديون للقطاع الخاص بالليرة تبلغ 22415 مليار ليرة، وديون محلّيّة بالدولار كانت قيمتها 20,07 مليار دولار على أساس سعر صرف 1507,5 ليرات وسطياً، إلا أنها باتت تساوي اليوم 120420 مليار ليرة. ويضاف إليها قيمة الديون الخارجية بالدولار التي كانت تبلغ 4361 مليار ليرة وصارت اليوم على أساس سعر الصرف المعدّل 17340 مليار ليرة، ما يعني أن مجمل قيمة التسليفات للقطاع الخاص بات يساوي اليوم 160175 مليار ليرة، أي ما يوازي 142,7% من الناتج المحلي الإجمالي. هذه النسبة كافية لفهم ما سيحصل في الديون المتعثّرة أو التي ستتعثّر.

في هذا المجال، يمكن احتساب ثلاثة سيناريوهات على نسب التعثّر على محفظة التسليفات المحلية:

- السيناريو الأول وهو يمثّل أدنى التوقعات: تعثّر بنسبة 10%. هذه النسبة تساوي ما قيمته 14283 مليار ليرة، أي ما يوازي 2,3 مليار دولار (على سعر الـ6000 ليرة)، أو ما يوازي 12,2% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية 2020.

> **كلما تقلص الناتج، ازدادت احتمالات التخلّف عن السداد، وكلما ارتفع سعر الدولار مقابل الليرة، ازدادت أيضاً فرص التوقف عن الدفع**

- السيناريو الثاني: تعثّر بنسبة 20%. هذه النسبة تساوي ما قيمته 28566 مليار ليرة، أي ما يوازي 4,7 مليارات دولار (على سعر الـ6000 ليرة)، أو ما يوازي 25,4% من الناتج المحلي الإجمالي.

- السيناريو الثالث وهو يمثّل ما يمكن تسميته بالحدّ الأقصى في ظل الأوضاع الحالية، أي أنه لا يأخذ في الاعتبار تحرير سعر الصرف ولا أي عوامل سياسية أخرى قد تولّد مسارات سلبية أو إيجابية: تعثّر بنسبة 30%. هذا التعثّر يساوي ما قيمته 42849 مليار ليرة أو ما يوازي 7,14 مليارات دولار (على سعر الـ6000 ليرة)، أو ما يعادل 38,2% من الناتج المحلي الإجمالي المقدّر لعام 2020.

3 سيناريوهات لنسبة الديون المعدومة (مليارات الليرات)

	10%	20%	30%
قيمتها	14,279	28,560	42,840
نسبتها من الناتج المحلي	12.71%	25.41%	38.12%

تُصنّف التسليفات المصرفية للقطاع الخاص في خانة الأصول المصرفية التي تُستردّ مع فوائدها بمرور الزمن. وبفعل العوامل الاقتصادية وأنماط سلوك شرائح الزبائن والأخطاء التي ترتكبها المصارف في عملية الإقراض، تتعرّض هذه المحفظة لنسبة من التعثّر التي تحوّل بعض هذه الأصول إلى ديون هالكة غير قابلة للاسترداد، أي أن المصارف تتعرض لخسائر في محفظة التسليفات. ومقابل قيمة هذه الخسائر المتوقّعة يترتّب على المصارف أن تأخذ مؤونات مالية تموّل من الأرباح، كما تُحتسب في هذه العملية الضمانات سواء كانت عقارية أو أي ضمانات مادية أخرى يحصل عليها المصرف مقابل إقراض الزبون.

هذا هو المسار الإجمالي البسيط لمسألة التعامل مع الديون المتعثّرة أو المشكوك في تحصيلها. في الواقع، هي عملية تقنية معقّدة وتنطوي على الكثير من الحسابات. منها ما يتعلق بتصنيف الزبائن، وتصنيف الخسائر واحتسابها. حالياً، هناك عاملان يزيدان الأمور تعقيداً: الأول أن قسماً من هذه الديون هو بالدولار، وبالتالي فإن التعامل معه في ظل أزمة نقدية – مالية – اقتصادية – أمر مختلف جذرياً. والأمر الثاني، هو أن سعر صرف الدولار تجاه الليرة ارتفع كثيراً وعدّل معه كيفية احتساب المؤونات على هذه الخسائر، وهو أمر يثير الكثير من التساؤلات بشأن قيمة هذه الديون والمؤونات التي تقابلها والقدرة الاستردادية للمصارف.

في عام 2019 كانت قيمة تسليفات القطاع الخاص نحو 46,9 مليار دولار. يومها كان الناتج المحلي الإجمالي مقدراً بنحو 52,5 مليار دولار، أي أن الديون كانت توازي 89,3% من الناتج. أما اليوم، فبحسب صندوق النقد الدولي صار الناتج المحلي الإجمالي يوازي 18,7 مليار دولار، بينما تشير أرقام مصرف لبنان إلى أن تسليفات القطاع الخاص التي تتضمن مقيمين وغير مقيمين تبلغ 38,2 مليار دولار من بينها نحو 2,89 مليار دولار تعود لخدمة مقترضين في الخارج.

احتساب هذه الديون قياساً على تقديرات الناتج الصادرة عن صندوق النقد الدولي لن يكون واقعياً من دون توحيد احتساب سعر صرف الدولار كما يحتسبه الصندوق. فهذا الأخير اعتمد لإصدار الناتج المحلي الإجمالي سعراً للدولار يبلغ 6000 ليرة بدلاً من 1507,5 ليرات وسطياً. هذا يعني أن قيمة الأصول ستزداد وسترتفع معها مستويات التعثّر وقيمة المؤونات. كلما تقلّص الناتج، ازدادت احتمالات التخلّف عن السداد، وكلما ارتفع سعر الدولار مقابل الليرة، ازدادت أيضاً فرص التوقف عن الدفع. لذا، فإن احتساب الديون المحلية بالدولار على سعر 6000 ليرة هو مفتاح القياس نسبة إلى الناتج المقدّر من الصندوق. وبالتالي فإن قيمة هذه الأصول ستكون مغايرة تماماً لكل الحسابات الحالية، سواء تلك التي أنجزتها خطّة الحكومة للتعافي المالي، أو تلك التي توهم نفسها بها جمعية المصارف ومصرف لبنان. فهذه الأرقام تأتي بعد كل عمليات إعادة الجدولة التي نفذتها المصارف مع زبائنها على مدى السنوات الأربع الماضية منذ أن بدأ يظهر التعثّر على القطاع العقاري. وعندما بدأت المصارف بالتوقف عن تسديد الودائع وفرضت قيوداً غير مشروعة على السحوبات والتحويل، ازدادت نسب التعثّر أيضاً، فضلاً عن الأثر الذي نتج عن تدهور الاقتصاد وسياسات التقشف التي حاولت الحكومات المتعاقبة ممارستها في إطار ضبط المالية العامة.

تسليفات القطاع الخاص نسبة إلى الناتج المحلي

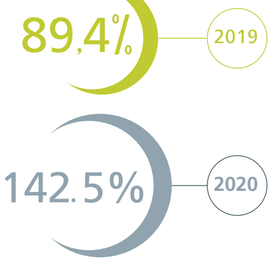

مقال

خريطة طريق لإصلاح مصرف لبنان

كمال ديب

إذا كانت ولادة الحكومة اللبنانية الجديدة مرهونة بتطبيق المبادرة الفرنسية لأنّ باريس تعبّد المسار نحو مساعدات صندوق النقد الدولي وإعادة الاعتبار للبنان في الأسواق المالية الغربية، فالأجدر أن يتضمّن عمل الحكومة الجديدة إصلاحات جوهرية تُقنع الخارج بأنّ مؤشّر الفساد سوف يتراجع.

لقد جاء في وثيقة «مشروع برنامج للحكومة اللبنانية الجديدة» التي وزّعتها السفارة الفرنسية في بيروت يوم 2 أيلول فقرة تتعلّق بمصرف لبنان وتتحدّث عن «القانون المتعلّق بالكابيتال كونترول والتدقيق في حسابات مصرف لبنان». هذا الإجراء، يمثّل جانباً ضئيلاً مما يجب عمله لإصلاح مصرف لبنان. فحتى بعد شهر ونصف من بدء التدقيق على يد شركة Alvarez & Marsal لا يتعاون مصرف لبنان كما يليق بمصارف مركزية حول العالم، عندما يُطلب منها توفير معلومات وأجوبة على مؤسسات تفتيش عيّنتها الحكومة. فمصرف لبنان يردّ «بالقطّارة» وبمزاجية، ما يعرقل أعمال الفاريز ويؤخّر تحضير أيّ تقرير محترم، وقد يدفعها لأن تنسحب أمام هذا التعامل من قِبل جهة رسمية تتصرّف وكأنّها دولة ضمن الدولة.

استناداً إلى تجربتي السابقة في وزارة المالية الفدرالية الكندية ومهمّتي في تنسيق إصدار سندات الخزينة مع المصرف المركزي الكندي، يمكنني أن أقول إنّ تصرّف مصرف لبنان تجاه التحقيق غير مقبول ويُضاف إلى أخطائه وخطاياه المتراكمة منذ 30 عاماً والتي لم أشهد مثلها في كندا. كنتُ أرى حاكم مصرف كندا المركزي الدكتور غوردن تايسون يقف بكلّ تواضع في طابور أمام بائع البطاطا المقلية في الشارع أمام مبنى المصرف، وأتبادل معه التحية وهو في غاية التواضع والشفافية، وقام بعمل رائع لسنوات طويلة ضبط فيها الدين العام الفدرالي الكندي الذي كان تفاقم لفترة وحمّى الدولار الكندي بسياسات سلسة، حتى وصل إلى سنّ التقاعد وغادر العاصمة إلى ولاية ساسكتشوان. ولم نعُد نسمع عنه فلا أصبح وزيراً ولا نائباً ولا جاء اسمه في أيّ فضيحة أو صفقة.

إنّ نظافة الكفّ تأتي في رأس لائحة الصفات المطلوبة في حاكم مصرف لبنان، وقد حان الوقت لاختيار حاكم جديد بعد مضي 27 سنة على حاكمية رياض سلامة. وهذا بعض الأفكار في سياق خريطة طريق إصلاح مصرف لبنان على الحاكم الجديد تنكّبها منذ يومه الأول في المنصب:

أولاً: في إدارة مصرف لبنان

- على الحاكم الجديد عقد اجتماع عام في بيروت خلال أسبوع من تعيينه لكلّ موظفي مصرف لبنان وفروعه السبعة في المدن الفرعية. وكل موظّف يتخلّف عن الحضور من دون إذن خطي يعرّض نفسه للمساءلة الإدارية.

- يعقد الحاكم الجديد اجتماع عمل مع المسؤول الأول في التفتيش المركزي في الإدارة الرسمية والمسؤول الأول في ديوان المحاسبة ويطلب من التفتيش المركزي والمحاسبة إعداد تقرير إداري ومالي عن مصرف لبنان خلال ثلاثة أشهر. ويحقّ لهاتين الهيئتَين الرسميّتَين مقابلة أيّ مسؤول مهما علا شأنه داخل المصرف. وهذا الإجراء هو بمعزل عن أيّ تحقيق تقوم به شركة ألفاريز.

- تعزيز الذراع البحثي للمصرف وإصدار مؤشّر شهري للتضخّم مع سلسلة أسعار السلع الأساسية ومؤشّر البطالة كل 90 يوماً، حتى لا يبقى التضخّم والبطالة مسألة رأي. وإصدار جدول الفوائد في سوق بيروت المالية وملخص لبيانات مصرف لبنان، وإصدار دراسات فصلية عن السياسة النقدية.

- تعزيز موقع لجنة الرقابة المصرفية التي أسّسها الرئيس سليم الحص عام 1967 في الهيكلية التنظيمية لمصرف لبنان حتى تقوم بواجبها الرقابي على المصارف.

- تخصيص ساعة من وقت الحاكم بعد ظهر كل يوم جمعة للقاء المواطنين في مكتبه، على أن تخصّص هذه الساعة كل رابع أسبوع للقاء عام مع الطلاب الجامعيين أو الوفود الشعبية لطرح الأسئلة وشرح السياسة النقدية.

- مراجعة جدول الأجور والحوافز والمصارفات داخل مصرف لبنان، وترشيد كلّ ما لا ينسجم مع قيود ديوان المحاسبة ومع شروط التوظيف في الدولة اللبنانية.

- رفع رواتب موظفي مصرف لبنان وفروعه لتكون أعلى من رواتب موظفي المصارف التجارية لجذب أفضل العقول الإدارية والمصرفية خدمة للمواطنين.

- الإلغاء التدريجي للتعيينات الكيفية من مستشارين ومتعاقدين خارج الملاك والخدمة المدنية ومنع التدخلات السياسية في شؤون التوظيف، وخاصة إنهاء مسألة أن يكون نواب الحاكم تابعين لزعامات سياسية.

- خفض راتب حاكم مصرف لبنان من 35 ألف دولار شهرياً إلى 10 آلاف دولار.

ثانياً: في السياسة النقدية

- العمل مع سوق بيروت المالي لترشيد جدول الفوائد بحيث تكون الصفات المطلوبة في حاكم مصرف لبنان، وقد حان الوقت لاختيار حاكم جديد بعد مضي 27 سنة على حاكمية رياض سلامة. وهذا بعض الأفكار في سياق خريطة طريق إصلاح مصرف لبنان على الحاكم الجديد تنكّبها منذ يومه الأول في المنصب:

- تقديم حوافز للمصارف التجارية لتشجيع القروض الميسّرة للصناعة الوطنية والزراعة الوطنية بفائدة 2 و3 في المئة وخاصة في زمن الكورونا وانهيار الاستيراد.

- تعزيز قروض الإسكان بنفس مواصفات قروض الصناعة والزراعة، وفرض سقف أعلى هو مساحة 100 متر للشقة لكي يتزوج الصبايا والشباب، واسترداد مبالغ القروض كافة التي أُنفقت في مشاريع فساد ربحية وفي الشقق الفخمة فوق 180 متراً. على أن يُصدر مجلس الوزراء مرسوماً بهذا الخصوص يوافق عليه البرلمان.

- هذا في ما يتعلّق بالفوائد. أما بالنسبة إلى العملة الوطنية: يبدأ العمل تدريجياً على إنهاء عهد الدولرة وفكّ ارتباط الليرة بالدولار وفق جدول زمني طويل الأمد مرتبط بنمو الاقتصاد اللبناني. على أن تُجرى مراقبة السوق المالية وضخّ ما يلزم من نقد (بنكنوت) وطني لكي يبقى ضمن حيّز مستقرّ. وهذا يسهم في استقرار سعر الدولار على 3000 ليرة لبنانية خلال سنوات،

> **يجب العمل تدريجياً على إنهاء عهد الدولرة وفكّ ارتباط الليرة بالدولار وفق جدول زمني طويل الأمد مرتبط بنمو الاقتصاد اللبناني على أن تُجرى مراقبة السوق المالية وضخّ ما يلزم من نقد (بنكنوت) وطني لكي تبقى ضمن حيّز مستقرّ ما يسهم في استقرار سعر الدولار على 3000 ليرة لبنانية خلال سنوات**

ثم يستمر الجهد في تقوية الليرة شرط أن يحقّق لبنان استقراراً أمنياً واقتصادياً.

- يؤكد حاكم مصرف لبنان الجديد عزمه على تنفيذ قانون النقد والتسليف بحذافيره، ما يعني استعادة مصرف لبنان لأسنانه واحترام الهوّة بينه وبين جمعية المصارف، فلا يكون صديقاً خادماً لأصحاب مصارف وأصحاب الودائع الكبيرة، وكذلك لا يكون عدّواً للمصارف، بل يعمل ما فيه لمصلحة الاقتصاد اللبناني بعيداً عن الريعية. فالمطلوب ليس COLLISION تصادم مع المصارف ولا تواطؤ COLLUSION، بل سياسة سليمة لسوق مالية تخدم لبنان والمنطقة العربية.

ثالثاً: حول الدين العام والعلاقة مع وزارة المالية

- الاستفادة من تجربة حاكمية الياس سركيس (1968-1978) وإدمون نعيم (1984-1990) في كيفية التصرّف وتنظيم العلاقة مع وزارة المالية بما فيه مصلحة لبنان العليا.

- التفاوض مع القطاع المصرفي اللبناني لإعادة هيكلة الدين العام بحيث تُستبدل السندات ذات الفوائد العالية بأخرى ذات فوائد تلتزم بجدول مذكور أعلاه (2 ونصف إلى 7 ونصف في المئة) والتركيز على سندات طويلة الأمد.

- وقف العمل بما يسمى الهندسات المالية التي مورست قبل سنوات، والطلب إلى المحكمة التجارية اللبنانية مراجعة ما جرى تحت هذه الهندسات وتصحيحه وفقاً للقانون.

- توضيح حجم ومكان الكتلة الذهبية وإمكان لبنان استعمال حقّ غبّ الطلب في استدعاء الذهب ليس لبيعه بل لتعزيز ثقة الواطن اللبناني بعملته.

- تهذيب وتبسيط بيانات مصرف لبنان بحيث يفهمها كل المواطنين.

- إبلاغ الرأي العام بأي لقاء بين حاكم المصرف وأي مسؤول في الحكومة اللبنانية، ومنع السياسيين منعاً باتاً من التواصل مع الحاكم ونوابه ومجلس المصرف تحت طائلة المساءلة واستصدار مرسوم بهذا الشأن. وأي موظف في مصرف لبنان مهما علا شأنه يتواصل مع أي زعيم أو منصب سياسي يعرّض نفسه للعقوبة الإدارية وصولاً إلى المجلس التأديبي والفصل من العمل. زمن الكومبينات في السهرات الاجتماعية يجب أن ينتهي.

رابعاً: العلاقات العربية

- خلال عشرة أيام من تعيينه يقوم حاكم مصرف لبنان الجديد ونوابه ومجموعة من كبار موظفي البنك بزيارة المصارف المركزية في الإمارات العربية والسعودية ومصر والعراق وسورية لبحث وتنسيق ومقارنة السياسات النقدية وطلب مبلغ 5 مليارات دولار من هذه الدول مجتمعة لإيداعها في مصرف لبنان بفائدة صفر.

- يُقام لقاء سنوي بين حكّام المصارف العربية بعيداً عن الطابع المهرجاني والكسب السطحي للجوائز، بهدف تحضير خطة عمل عربية مستقبلية يكون من أهدافها ولادة عملة بنكية عربية، ومقارنة جداول الفوائد التي تمنحها المصارف العربية التجارية.

- التنسيق في ما بين السياسة التجارية والسياسة النقدية واستعمال العملة الموحّدة العربية للتبادل.

خامساً: العلاقات الدولية

- يقوم الحاكم الجديد ونفس الوفد المذكور أعلاه وخلال 21 يوماً من تعيينه بزيارة حكام المصارف المركزية في فرنسا وسويسرا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا والطلب إليها الإيعاز إلى المصارف التجارية العاملة في أراضيها بتجميد أصول أي تحويلات جاءت من لبنان خلال 12 شهراً سابقاً، لأن لبنان في وضع ملاحقة الفاسدين والسارقين لأجل استعادة المال العام. وتعيين فريق محامين لمتابعة إمكانية استعادة الأموال المنهوبة.

- عقد لقاء بين حاكم مصرف لبنان وحاكم ولاية نيويورك لنفس الهدف والعمل على رفع أيّ عقوبات مصرفية أساسها سياسي عن لبنان وإعادة الاعتبار لأي مصارف تعرّضت للتشهير الأميركي سابقاً.

- زيارات دورية مشتركة يقوم بها وفد من مصرف لبنان ومن وزارة المالية اللبنانية إلى المحافل الدولية لشرح أهمية لبنان الاستثمارية وحسناته الاقتصادية، مع تقديم بورتفوليو يحدّد شهرياً للمستثمرين.

يمثّل البنك الدولي أحد أبرز أعداء القطاع العام. هي سياسة متّبعة منذ إنشائه على أسس النيوليبرالية التي دفعته إلى تخصيص 60% من ميزانية مواجهة تداعيات «كورونا» البالغة 14 مليار دولار، للقطاع الخاص، علماً بأن 68% منها صبّت في جيوب المؤسّسات المالية. أما القروض التي حصل عليها القطاع العام، فقد جاءت بشروط تتعلّق بالأسواق مثل تحرير الأسواق وخصخصتها ورفع الحمايات التجارية

البنك الدولي عدوّ القطاع العام

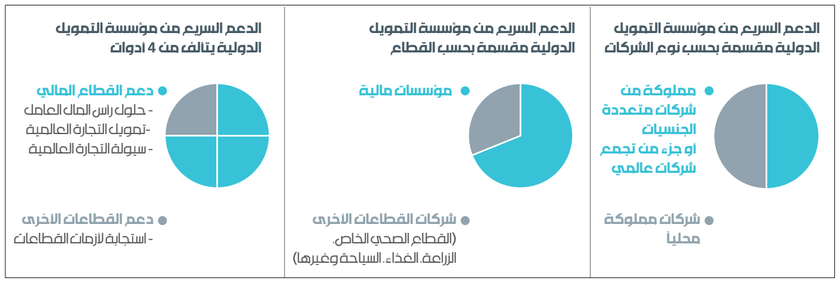

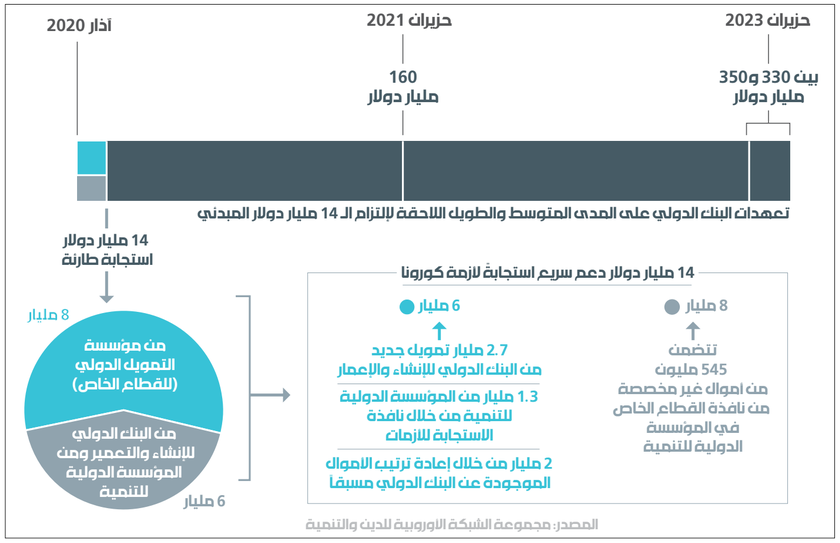

المصدر: مجموعة الشبكة الأوروبية للدين والتنمية

تواقيع

> أدّت عقود من سياسات التقشّف والخصخصة إلى تقويض قطاعات الصحة العامة وخنق التقدّم في مجال الحماية الاجتماعية الشاملة، ما أدّى إلى تأجيج التداعيات العالمية الهائلة لوباء كوفيد-19
> **اليكساندر كنتيكلينس**

> تميل المؤسسة الدولية للتمويل لإقراض شركات من الدول الكبرى المساهمة في المؤسسة. وغالبية هؤلاء هم دول تقع شمال الكرة الارضية
> **اليكس دريهر، فالنتين لانغ، كاترينا ريتشر**

> في يومنا هذا، أصبحت سياسات التقشف والأجندة الناتجة عنها «الوضع الطبيعي الجديد»، وصارت تطال 75٪ من سكان العالم. لكن ليس ضرورياً أن يكون الأمر هكذا. فهناك سياسات بديلة يمكن اتّباعها
> **إيزابيل أورتيز، ماثيو كومينز**

> يُظهر تحليل ملف قروض مؤسسة التمويل الدولي أن المؤسّسة تحرف استثماراتها من دول الدخل المنخفض نحو الدول الثرية. تبدو استثمارات المؤسسة صغيرة جداً مقارنة مع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في معظم الدول. ورغم أن هذه المؤسسة تدّعي أنها تهدف إلى توجيه الاستثمارات إلى الدول الفقيرة، إلا أنه، للأسف، لا دلائل في الأرقام على هذا التوجه.
> **تشارلز كيني، فيجايا راماشاندران وجنيد حادف مسعود**

قراءات

هل يشجّع صندوق النقد الدوليّ على التقشّف الأعمى؟

إيزابيل أورتيز وريتشارد جولي *

يجتمع وزراء المالية ومحافظو المصارف المركزية حول العالم في إطار الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين لعام 2020. اجتماعهم هذه السنة مهم جداً نظراً إلى الأزمة غير المسبوقة التي يواجهها العالم. فالحكومات تكافح من أجل تمويل الرعاية الطارئة والدعم الاجتماعي والاقتصادي العاجل للتعامل مع جائحة «كوفيد-19». هذه النفقات القصيرة الأجل ضرورية، لكن البلدان بحاجة إلى أكثر من وحدات العناية المركّزة وأجهزة التنفس والفحوصات والدعم في حالات الطوارئ. يجب على الحكومات أن تواصل الاستثمار في الصحة العامة على المدى الطويل، وفي الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية الشاملة، وفي أنشطة توليد فرص العمل، وغيرها من أهداف التنمية المستدامة.

لا تزال فجوة التمويل واسعة. ومع ذلك، فإن قدرة الموازنات العامة للدول أكثر محدودية مما كانت عليه قبل الجائحة، إذ أدّى الإنفاق الطارئ للوباء إلى مستويات أعلى من الديون والعجز المالي.

تلقّت العديد من البلدان الدعم من أدوات التمويل السريع التابعة لصندوق النقد الدولي وغيرها من الترتيبات، أو حصلت على قروض إضافية للتعامل مع حالة الطوارئ ما جعلها أكثر مديونية. أما الآن، فالصندوق وقادة المال في العالم، يتحدثون عن الضبط المالي «الضروري» أو الخفوضات التقشفية بعد الوباء. هذه الخفوضات تقلّل من النشاط الاقتصادي وتؤدّي إلى تدهور الظروف المعيشية، عملياً، كشف الوباء عن الحالة الضعيفة لأنظمة الصحة العامة. بشكل عام مثقلة بالأعباء . ونقص التمويل ونقص الموظفين بسبب سياسات التقشف والخصخصة السابقة.

على مدى العقد الماضي، نُفّذت غالبية البلدان سياسات تقشف ما أدّى إلى آثار اجتماعية سلبية. عانى الناس من إصلاحات غير كافية في الضمان الاجتماعي أدّت إلى خفض المزايا التي حصلوا عليها بشقّ النفس؛ خفوضات في رواتب وصرف المعلمين وموظفي الصحّة وغيرهم من موظفي الخدمة المدنية؛ خفض المساعدات؛ إصلاحات مرونة العمل التي أدّت إلى تدهور ظروف العمل؛ خصخصة الخدمات العامة؛ استهداف مزايا الحماية الاجتماعية وتقليصها عندما ينبغي على العالم أن يوسّع أرضيات الحماية الاجتماعية.

في هذا الإطار، وقّعت أكثر من 500 منظمة وأكاديمي من جميع أنحاء العالم على بيان يطالب صندوق النقد الدولي بإنهاء التقشف: «لقد بدأ صندوق النقد الدولي في حصر البلدان ببرامج قروض جديدة طويلة الأجل مشروطة بالتقشف في الأشهر القليلة الماضية... هناك عدد ملحوظ من حزم الطوارئ التي قدّمها الصندوق في إطار مواجهة «كوفيد 19» تتضمن لغة تعزّز الضبط المالي في مرحلة التعافي... بدلاً من التقشف، من الضروري خلق حيز مالي وإعطاء الحكومات الوقت والمرونة والدعم لتحقيق انتعاش مستدام وشامل وعادل».

في الواقع، الناس يعانون بلا داع. قبل الوباء كانوا متروكين. تأثروا بشدّة أثناء الوباء. وإذا وافق وزراء المالية على الخفوضات التقشفية، فالناس سيعانون بشكل حادّ من انخفاض الإنفاق الحكومي. في الثمانينيات والتسعينيات، أصبح التكيّف الهيكلي والتقشف من الشروط الملازمة في أميركا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء. أما النتائج؟ فبين عامَي 1980 و 2000، عانت أميركا اللاتينية من ركود اقتصادي امتدّ لعقدين. وفي أفريقيا جنوب الصحراء، انخفض دخل الفرد بنسبة 15%.

لقد زاد الفقر وعدم المساواة خلال الجائحة. يجب على البلدان الآن تجنب الخفوضات التقشفية بأيّ ثمن، وبدلاً من ذلك أن تعمل على تعزيز الإنفاق الاجتماعي. العودة إلى وضع ما قبل كورونا ليس هو الحلّ، فقد خُرم الكثيرون من العيش الكريم. من الضروري زيادة الإنفاق العام وخلق فرص العمل.

هذا ممكن. هناك بدائل. هناك ما لا يقلّ عن 8 خيارات يمكن أن تنظر فيها الحكومات لزيادة الموازنات العامة، بدلاً من التقشف.

أولاً: زيادة الإيرادات الضريبية، ولا سيما - في ضوء المستويات المتزايدة من أنعدام المساواة - زيادة الدخل التصاعدي وضرائب الثروة، والضرائب على الشركات بما في ذلك الضرائب على القطاع المالي التي لا تزال غير خاضعة للضرائب إلى حد كبير.

ثانياً: زيادة تغطية الضمان الاجتماعي والإيرادات من خلال نقل العمال من الاقتصاد غير النظامي إلى القطاع النظامي، وبالتالي دفع مساهمات الضمان الاجتماعي، وقبل كل شيء، عدم خفض مساهمات أصحاب العمل في الضمان الاجتماعي كما هو مقترح أحياناً لأن هذا من شأنه أن يجعل الضمان الاجتماعي غير مستدام.

ثالثاً: محاربة التدفقات المالية غير المشروعة واستردادها. تُفقد أموال عامة كبيرة في أنشطة غير مشروعة مثل غسيل الأموال والتهرب الضريبي. سيؤدّي الحد من هذه التدفقات إلى زيادة كبيرة في الأموال العامة المتاحة.

رابعاً: إذا احتاجت الحكومات إلى إعادة تخصيص النفقات العامة، فينبغي تجنب الخفوضات التقشفية للقطاع الاجتماعي بأي ثمن. بدلاً من ذلك، يجب أن يكون التركيز على استبدال النفقات العالية الكلفة ذات التأثير الاجتماعي المنخفض مثل الدفاع. على سبيل المثال، نجحت تايلاند في خفض الإنفاق العسكري للاستثمار في الصحة العامة.

خامساً: اعتماد أطر اقتصادية كلية أكثر تكيّفاً مع بعض التسامح في التضخّم والعجز المالي.

سادساً: يتعين على صندوق النقد الدولي استكشاف الخفوضات في الديون السيادية. بالنظر إلى مستويات الديون المرتفعة الحالية، من المهم تشجيع الإعفاء من الديون / تخفيفها، أو على الأقل تأجيل سداد الديون مع إعادة الهيكلة.

سابعاً: الزيادات في مساعدات التنمية والتحويلات، مثل الصندوق العالمي لأرضيات الحماية الاجتماعية.

ثامناً: إصدار حقوق السحب الخاصة في المؤسسات المالية الدولية، أو بدلاً من ذلك إصدار نقود ورقية للدول النامية عبر اتحاد متعدد الأطراف في إطار الأمم المتحدة لتوفير السيولة لمنع الكساد العالمي.

تُعد خيارات السياسة هذه مهمة جداً لحياة الناس بحيث لا يتم تحديدها خلف أبواب مغلقة: يجب مناقشتها بشكل مفتوح في الحوار الوطني، مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن في ذلك النقابات وأرباب العمل والحكومات والمنظمات المدنية.

يمكن، ويجب منع التقشف، فمن الممكن زيادة النفقات الاجتماعية وخلق فرص العمل. يجب على الحكومات ألا تقبل التقشف الضارّ. بدلاً من خفض الموازنات التي جرى تقليصها إلى حد كبير، يمكن للبلدان أن تمنع التقشف ولديها موازنات أكبر بكثير لتمويل الأنشطة الاقتصادية المولّدة للعمالة، وتحقيق الصحة والازدهار لجميع المواطنين.

> **على مدى العقد الماضي نفّذت غالبية البلدان سياسات تقشف أدّت إلى آثار اجتماعية سلبية وعانى الناس من إصلاحات غير كافية في الضمان الاجتماعي وخفوضات في الرواتب وصرف المعلمين وموظفي الصحة وغيرهم**

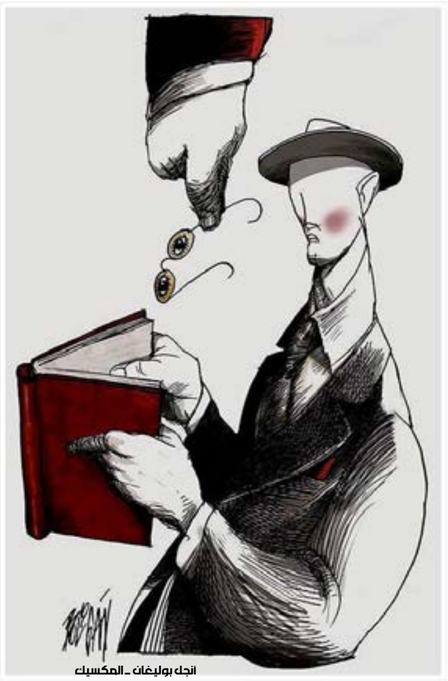
انجل بوليغاك ـ المكسيك

* إيزابيل أورتيز، مديرة البرنامج العالمي للعدالة الاجتماعية في مبادرة حوار السياسات بجامعة كولومبيا بالولايات المتحدة الأميركية، مديرة منظمة العمل الدولية واليونيسيف، ومسؤولة كبيرة في الأمم المتحدة وبنك التنمية الآسيوي.
ريتشارد جولي هو اقتصادي إنمائي اختير كأحد المفكرين الرئيسيين الخمسين على مستوى العالم في المجال الاقتصادي، وأستاذ فخري وزميل أبحاث في معهد دراسات التنمية (IDS) في جامعة ساسكس، المملكة المتحدة، وسابقاً الأمين العام المساعد للأمم المتحدة.

نُشر هذا المقال في «إنتر برس للخدمات» (IPS) في 16 تشرين الأول 2020

«الإصلاح العام» لحساب القطاع الخاص

في مقابل هذا التهاون مع القطاع الخاص، فإن التمويل الممنوح للقطاع العام جاء بشروط. فبحسب الدراسة، طُلب من الدول التي حصلت على قروض لتعزيز قدرة أنظمتها الصحية العامة في مواجهة الجائحة، أن تقوم بـ «إصلاحات بنيوية» من خلال التركيز على تحرير الأسواق وإعادة تنظيمها. في اجتماع أمام قادة الدول الـ20 في آذار الماضي، قال رئيس البنك الدولي: إن الدول التي ستستفيد من الدعم عليها أن تقوم بعملية إصلاح تؤدّي إلى تقليص فترة التعافي وتخلق الثقة. سنعمل مع الدول التي لديها أنظمة وقواعد تتضمّن الدعم، أنظمة التراخيص، الحمايات التجارية أو أي نوع آخر من العوائق، من أجل احتضان الأسواق والخيارات، وتسريع النمو والازدهار أثناء التعافي.

تقدّم الدراسة أمثلة عدّة عن الإصلاحات المطلوبة من الدول:

- تنفيذ إصلاحات لتعزيز مشاركة القطاع الخاص الأجنبي في الاقتصاد الوطني، خصوصاً في مجالات الطاقة والاتصالات، كما في أثيوبيا.
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في تعزيز قدرة القطاع العام على فرض أجنداته الخاصة بالنمو، كما هو الحال في كينيا.
- تطوير إصلاحات «من المتوقّع أن تدعم التنوع الاقتصادي من خلال تعزيز الانفتاح وجذب الاستثمارات إلى القطاعات الرئيسية، وتخفيف الحواجز التجارية وإصلاح الشركات المملوكة للدولة وزيادة الاستثمار في البنى التحتية» كما يحصل في أندونيسيا.
- إزالة العوائق أمام القطاع الخاص في الإكوادور، والدعوة إلى العمل على إصلاحات «الزيادة الفعالية» وتعزيز الاستدامة المالية في القطاع العام. عملياً ترجمة هذه العبارات تكون من خلال خفض الأجور وخفض الإنفاق في القطاع العام.

تشي هذه التدخلات بأن هناك التزاماً كبيراً ومستمراً من البنك الدولي في التوجّهات التي يرسمها من خلال تحديد أولوياته في السوق، وهذا ما أدّى إلى نتائج سلبية على القطاع الصحّي وترتبت عليه آثار سلبية انعكست على قضية كبرى اسمها «المساواة».

تركيز على الخصخصة

لا يصعب الاستنتاج بأن مجموعة البنك الدولي ترى في الوباء فرصة لتعزيز أجندتها الخاصة بـ«توسيع التمويل من أجل التنمية». فالدراسة تخلص إلى أن أجندة البنك الدولي لا تزال قائمة على ترويج الشراكة بين القطاعَين العام والخاص (شكل آخر من أشكال الخصخصة) من خلال الخدمات الاستشارية، توجيه السياسات الاقتصادية والتمويل. وهذه الشراكة تُستعمل كقناة من أجل تمويل البنية التحتية وتوفير الخدمات العامة، وهي استراتيجية يواصل البنك الدولي القيام بها رغم ضعف الأدلة التي تدعم صحّة هذا النهج وتعدّد الأبحاث عن مخاطره. فالالتزام بتمويل القطاع الخاص، كمحور أساسي للتنمية، يستمرّ من دون أيّ مبرّر تحليلي أو تجريبي واضح، بل هو يثير مجموعة من القضايا تطرّق إليها أكاديميون ومنظمات المجتمع المدني على مدى السنوات الماضية. ومن بين هذه القضايا، ازدياد المخاطر على القطاع العام، تهشيم تقديمات الخدمات العامة، اختيار مستثمري القطاع الخاص للمشاريع الأكثر ربحاً فقط من دون الاهتمام بالمصلحة العامة، تدهور ظروف العمل في القطاع العام المموّل من القطاع الخاص، ارتفاع أكلاف الخدمات العامة، الولوج إليها بشكل غير عادل، نقص المرونة الناتج من الشروط التعاقدية طويلة الأجل.

ماهر سلامة

من خلال رصد الخطوات والإجراءات التي يقوم بها البنك الدولي لمواجهة تداعيات «كوفيد-19»، استنتجت دراسة تبنّتها ونشرتها مجموعة «الشبكة الأوروبية للدين والتنمية» أن البنك الدولي يحابي القطاع الخاص على حساب القطاع العام. فعلى مدى العقد الأخير، كان البنك الدولي يلعب دوراً قيادياً في إعادة توجيه التنمية، مركّزاً على استعمال المال العام والمؤسّسات العامة كرافعة من أجل التمويل الخاص. جوهر هذه المقاربة يتعلّق بتحريك المساعدات الرسمية المخصّصة للتنمية من أجل تقليص مخاطر القطاع الخاص. هكذا صارت معايير القطاع العام في خدمة تشجيع الاستثمار الخاص. هذه المعايير اتّخذت أشكالاً مختلفة من تقديم المساعدة التقنية لإصلاح السياسات والمؤسّسات في بلد ما أو قطاع ما، وصولاً إلى تحميل القطاع العام خسارة أو تأمين قروض له مدعومة الفوائد.

مشروع «كاسكاد»

في عام 2017 أطلقت مجموعة البنك الدولي مقاربة رسميّة لهذا النهج بعنوان «توسيع التمويل من أجل التنمية»، أو ما سُمّي بـ«كاسكاد» التي صُمّمت لتكون ضمن رؤية البنك الدولي لعام 2030. في إطار هذه المقاربة، كان لتمويل القطاع الخاص أولوية قصوى من أجل «استدامة» الاستثمار. فالبرنامج يعتمد استراتيجيات ممنهجة ومحدّدة بهدف تعزيز تطوّر القطاع الخاص من خلال تحويله إلى محرّك أساسي لخطط التنمية المرتبطة بتقديم الخدمات العامة. وهذا المسار يأتي من رحم توجّهات معروفة للبنك الدولي على مدى العقود الماضية، حين كان يشجّع التقشف واستراتيجيات الخصخصة في القطاعات الصحية العامة. هذا ما أدّى إلى خنق تطوّر شبكات الحماية الاجتماعية العالمية، كما أنه من دون أدنى شكّ، غذّى الانهيار الدراماتيكي حول العالم بسبب الجائحة. وفيما يمضي البنك الدولي في هذا المسار خلافاً للأصوات الكثيرة التي طالبت بزيادة الدعم الموجّه للقطاع الصحي العام الذي تبيّن أنه يحتاج إلى الدعم لمواجهة تداعيات «كورونا»، تبيّن أن هذا القطاع «وقف شبه وحيد في مواجهة هذه الجائحة» كما جاء في الدراسة.

من هم الأكثر استفادة؟

خلافاً لذلك، استغلّ البنك الدولي جائحة «كوفيد-19» وتداعياتها من أجل فرض هذه الأجندة على الدول الفقيرة. فبحسب دراسة أعدّتها أورانيا ديماكو وأخرون ونشرتها مجموعة «الشبكة الأوروبية للديون والتنمية»، الشهر الماضي، تبيّن أن البنك الدولي خصّص ميزانية فورية بقيمة 14 مليار دولار لمواجهة هذه التداعيات وزّعت بنسبة 60% للقطاع الخاص، مقابل 40% للقطاع العام.

تقول الدراسة إن دلالة توزيع المبالغ تشير مباشرة إلى توجّهات البنك الدولي السلبية تجاه القطاع العام وتقطير حصوله على المبالغ التي يحتاجها. فمن أصل 8 مليارات دولار التي حصل عليها القطاع الخاص، استحوذ القطاع المالي على 5,7 مليارات، أو ما يوازي 68% منها. المصارف كان لها النصيب الأكبر من هذه الأموال. «هناك مصرف عالمي كبير هو أحد المستفيدين، وهناك مصرف آخر بعدّ بمئاية أكبر مؤسسة تمويل في منغوليا، فضلاً عن مجموعة كبيرة من المصارف التجارية التي تختص بتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ومقرها في ألمانيا».

> **60% من تمويل البنك الدولي المرتبط بالمساعدة على مواجهة تداعيات جائحة «كوفيد -19» تصبّ في جيوب القطاع الخاص مقابل دعم للقطاع العام مشروط بالخصخصة والشراكة وفتح الأسواق**

يزعم البنك الدولي أن المستهدَف من هذا الدعم هو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز صمودها في مواجهة تداعيات الأزمة، لكنّ الأرقام تُظهر أمراً آخر. فبحسب مجموعة «الشبكة الأوروبية للديون والتنمية»، 50% من الأموال التي جرى توجيها إلى القطاع الخاص، تلقّتها شركات مملوكة بأكثريتها من شركات متعدّدة الجنسيات، أو شركات تمثّل جزءاً من تجمّع شركات دولية international conglomerates. هذا الأمر يعزّز الشكوك بأن تكون أموال الدعم قد وصلت إلى من هم بحاجة لها فعلياً. فبدلاً من استغلال الفرص التي توفّرها أزمة «كوفيد -19» لإجراء إصلاح شامل في توجهات البنك الدولي، بما في ذلك تعزيز نظام ضريبي أكثر عدالة، والعمل على تخفيف الديون من أجل تعزيز قدرة القطاع العام على إعادة البناء بشكل أفضل، يتم استغلال هشاشة القطاع العام لمواصلة تعزيز الحلول للقطاع الخاص.

إلى جانب هذه المحاباة للقطاع الخاص، برزت معضلة ثانية تتعلّق بشفافية التمويل المقدّم من البنك الدولي للقطاع الخاص عبر ذراعه التنفيذية «مؤسسة التمويل الدولية». فالدراسة تشير إلى أنه لا تزال هناك معلومات مهمّة مفقودة تمنع رسم صورة كاملة عن هوية المستفيدين من التمويل الذي حصلت عليه المؤسسات المالية من مؤسسة التمويل الدولية. آلية التمويل الخاصة بـ«كوفيد -19» هي عبارة عن «خطّ سريع» استُعمل كممرّ من أجل تقديم استثناءات مرتبطة بالإعداد والتنفيذ السريع للبرامج التي يتم تطبيقها. هذا الأمر بحسب الدراسة، يستبعد إشراك الأطراف المناسبة المخوّلة تقديم الاستشارات المطلوبة للحفاظ على الشفافية. غياب هذه الاستشارات يجعل التزام الشفافية التي يتعهّد بها البنك الدولي غير مضمون.

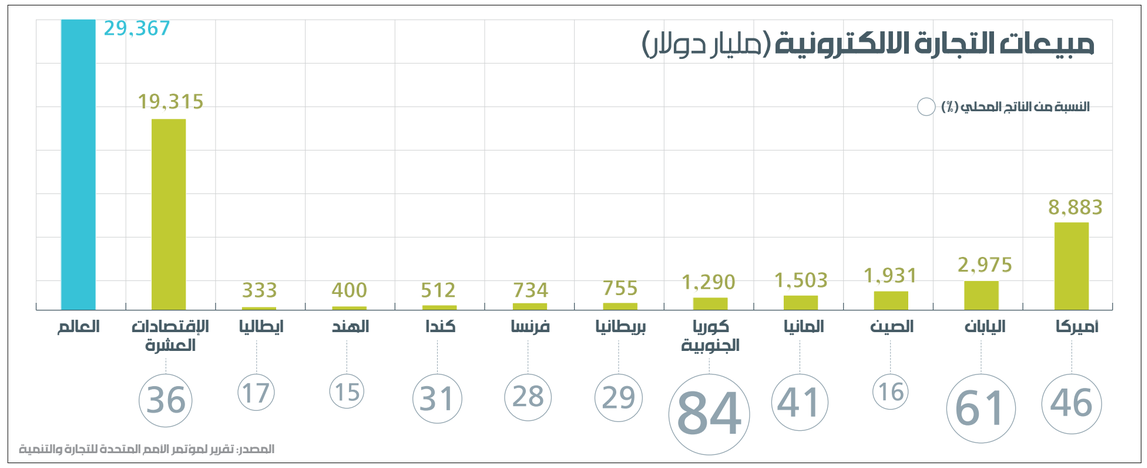

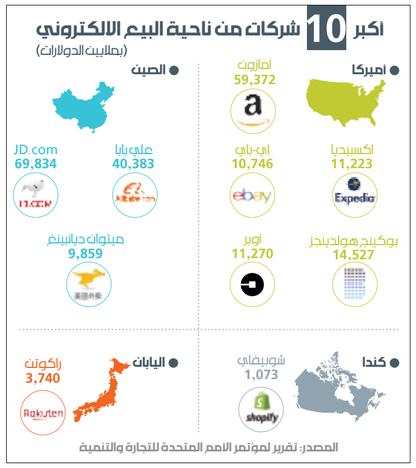

التجارة الإلكترونية في زمن الوباء

كانت التجارة الإلكترونية في حالة نمو قبل ظهور جائحة «كورونا». إلا أن الجائحة منحتها دفعاً قوياً وتسارعاً لم يكونا مرتقبَيْن. فازدادت مبيعات التجزئة بوتيرة مطّردة وباتت تستحوذ على حصّة سوقية اوسع من قنوات المبيع التقليدية. فالمبيعات الاميركية ازدادت في نيسان 2020 بنسبة 14,8% فيما ازدادت المبيعات في دول اوروبا من خلال البريد او الإنترنت بنسبة 30%. كذلك تبيّن ان المستهلكين الاكبر سنّاً يعتمدون اكثر على القنوات الإلكترونية في عمليات الشراء التي يقومون بها، فيما يدرس بانعو التجزئة الاستثمار في الاقتصاد الرقمي من اجل مجاراة الاتجاهات السلوكية للمستهلك

جاءت جائحة «كورونا» لتعزّز نموّ التجارة الإلكترونية. فرغم الانكماش الحادّ في القطاعات الاقتصادية، إلّا أن مبيعات التجزئة عن بُعد تزداد أكثر فأكثر. الدوافع واضحة وهي متّصلة بما فرضه فيروس «كورونا» من قيود على أنماط السلوك الاستهلاكي والاجتماعي. فالتباعد بات سمة خاصّة بالفيروس تحفّز الاستهلاك المدعوم بتريليونات إضافية ضخّتها المصارف المركزية حول العالم. لكن هذا النموّ الكبير الذي شهدته وسائط البيع عن بُعد، تثير سؤالاً مركزياً يتعلّق بمدى استدامة هذه التحوّلات في أنماط الاستهلاك. فهل هذا النموّ يعدّ حالة عابرة، أم أنه سيؤسّس لقواعد سوقية مختلفة؟

في نيسان 2020 ازدادت مبيعات تجارة التجزئة خارج المتاجر بنسبة 14,8% في أميركا مقارنة مع الشهر نفسه من عام 2019. هذا التطوّر لم يكن حكراً على الولايات المتحدة وحدها بحسب تقرير صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي بعنوان «التجارة الإلكترونية في زمن الكورونا»، بل تبيّن أن المبيعات من خلال البريد أو الإنترنت في أوروبا زادت بنسبة 30% في وقت كانت مبيعات التجزئة تسجّل انكماشاً بنسبة 17,9%. كذلك الأمر تطوّرت مبيعات التجزئة عن بُعد في العديد من دول العالم، وشهدت التجارة الإلكترونية تسارعاً كبيراً في الاستحواذ على حصّص سوقية أكبر من مبيعات التجزئة. ففي أميركا بلغت حصّة التجارة الإلكترونية من مجمل مبيعات التجزئة 16,1% في الربع الثاني من 2020 مقارنة مع 11,6% في الربع الأول من 2020، و9,6% في الربع الأول من 2018. في بريطانيا، شهدت هذه التجارة تطوّراً ملحوظاً من 17,3% في الربع الأول من 2018 إلى 20,3% في الربع الأول من 2020، وفي الربع الثاني من 2020 ارتفعت إلى 31,3%. وفي الصين ارتفعت حصة التجارة الإلكترونية 24,6% في آب 2020 مقارنة مع 19,4% في آب 2019 و17,3% في آب 2018.

هذا التطوّر مرتبطٌ بسوق ضخمة جداً. حجم التجارة الإلكترونية عالمياً بلغ 29 تريليون دولار بحسب أحدث تقرير صادر عن «مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية» (UNCTAD). يشير التقرير إلى أن حجم المبيعات ازداد في 2019 بنسبة 11,5% عن سنة 2018، ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 33%. أميركا تأتي في المركز الأول في قيمة مبيعات التجارة الإلكترونية. حجم عمليات الشراء عبر القنوات الإلكترونية بلغ 8,9 تريليونات دولار، أي 46% من الناتج المحلي الأميركي. في المقابل، تستحوذ كوريا الجنوبية على المركز الأول لجهة نسبة هذه التجارة من الناتج المحلي الإجمالي والمقدرة بنحو 84%، وتليها اليابان بـ61%.

حجم السوق واسع جداً. عدد المشترين أو المتسوّقين بواسطة الإنترنت في أكبر 20 اقتصاداً في العالم بلغ 1,19 مليار شخص في 2019. الصين وحدها تستحوذ على المركز الأول بنحو 600 مليون متسوّق، وتليها أميركا بنحو 189 مليوناً. إذاً، التجارة الإلكترونية كانت في حالة نموّ حتى قبل جائحة «كورونا». فعلى سبيل المثال، هناك شركات مثل أمازون وعلي بابا وغيرهما من الشركات العاملة في هذا المجال، كانت قد شقّت طريقها لتصبح جزءاً أساسياً من يوميات المستهلكين حول العالم. لكن في مطلع هذه السنة، تلقّت هذه الشركات دفعة كبيرة من الوباء. فالحاجة إلى تسهيل التباعد الاجتماعي خلقت حافزاً قوياً لدى الشركات الراغبة في الانتقال نحو قنوات بيع أقل كلفة وأكثر استهدافاً للمستهلكين. تأقلم الطرفان بسرعة مع الجائحة وبدأت النتائج تظهر بوتيرة متواصلة منذ 10 أشهر.

وانطلاقاً من هذه النقطة، فإنّ منظمة التعاون الاقتصادي، تشير إلى أثر بعيد المدى قد يظهر على نمط الاستهلاك. فالترجيح بأن يتحوّل جزء كبير من الطلب نحو النظام الرقمي مؤقتاً أمر ممكن، لكن إلى أيّ مدى وضمن أيّ سقف يمكن أن يصبح هذا التحوّل دائماً؟ فعلى سبيل المثال، في عام 2002 - 2003 ظهرت جائحة «سارس» التي كان لها أثر كبير على التحوّل الرقمي لتجارة التجزئة في الصين. فبمثابة الاستجابة لهذه الجائحة، وبالتحديد في 2004، تحوّل موقع JD.com من المبيعات التقليدية إلى المبيعات عبر الإنترنت، وهو أصبح اليوم أحد أكبر بائعي التجزئة عبر الإنترنت في العالم. الأزمة نفسها، وفّرت قاعدة استهلاكية واسعة لفرع شركة علي بابا «Taobao» الذي أُطلق في عام 2003.

ثمّة العديد من الأمثلة عن هذه التحوّلات التي قد تحدث الآن. فعلى سبيل المثال قد يلتزم المستهلكون المسنّون، الذين بدأوا في التعامل من خلال التجارة الإلكترونية كوسيلة لتعزيز التباعد الجسدي، بهذا الروتين الذي اكتسبوه حديثاً. فقد تبيّن أن الأكبر سناً، لهم النصيب الأكبر من زيادة الشراء عبر الإنترنت من خلال البطاقات الائتمانية المحمولة من 10 ملايين ياباني (شريحة الستينات وازدادت عملياتها من 15,4% في كانون الثاني إلى 21,9% في آذار 2020)، وأولئك الذين في السبعينات (من 10,9% إلى 16,4%).

على جهة العرض، تبيّن أن العديد من مشغّلي المتاجر التقليدية الذين اضطروا لإغلاق أعمالهم خلال الجائحة، يفكّرون الآن في التجارة الإلكترونية كقناة مبيعات مكمّلة لطريقة عملهم السابقة أو حتى بديلة منها. والانتقال إلى المبيعات عبر الإنترنت يتطلّب استثماراً كبيراً. فالعديد من الشركات التي عزّزت مشاركتها في التجارة الإلكترونية خلال أزمة كورونا أصبح لديها حافز للاستفادة من البنية التحتية والمهارات المرتبطة بها التي اكتسبتها خلال الأزمة. هذا هو حال التجّار الكبار الذين استثمروا في البنية التحتية للمبيعات والتوزيع الخاصة بهم في المجال الرقمي. فمثلاً، بحلول 12 نيسان 2020، زاد فرع البقالة في أمازون من سعة الطلب عبر الإنترنت بأكثر من 60% لتلبية الطلب الإضافي، فضلاً عن توسيع نطاق خدمات الاستلام من نحو 80 متجراً إلى أكثر من 150 متجراً. ينطبق ذلك أيضاً على صغار التجّار الذين اضطروا خلال الأزمة للقيام باستثمارات أكبر للحصول على بنية تحتية لتوفير الخدمات عبر الإنترنت. هؤلاء قد يقرّرون تحويل هذه الأدوات والخبرات التي اكتسبوها إلى أصول طويلة الأمد.

> **الانتقال من طرق التجارة التقليدية إلى البيع بواسطة الإنترنت يتطلب استثمارات إضافية ينتج منها أدوات وخبرات**

وباء المليارديرات

برابهات باتنايك

من المعروف أن معطيات توزيع الثروة يصعب تفسيرها. يعود ذلك إلى تأثير التغيرات في أسعار الأسهم على توزيع الثروة لأن ازدهار سوق الأسهم يؤدي إلى جعل الأثرياء، فجأة، أكثر ثراء، بينما انهيار سوق الأسهم قد يجعل توزيع الثروة أقل تفاوتاً بين ليلة وضحاها. بعبارة أخرى، إن امتلاك الأثرياء جزءاً كبيراً من ثرواتهم على شكل أسهم يجعل تقدير ثرواتهم الإجمالية التي تحتوي على عنصر دائم وآخر سهل الزوال، أمراً صعباً.

لكن هناك مناسبات معينة يمكن فيها للمرء أن يقول شيئاً عن توزيع الثروة؛ فترة الوباء تمثّل إحدى هذه المناسبات. فليس هناك شكّ في أنه خلال أشهر الوباء (حتى الآن)، وحتى عندما كان الملايين من العاملين في جميع أنحاء العالم يعانون من فقدان حادّ في الوظائف والدخل، ازدادت كثيراً ثروات المليارديرات في العالم. وهذا يعني بالتأكيد زيادة في انعدام المساواة في الثروة عالمياً.

فوفقاً لتقرير صادر عن بنك UBS السويسري، ورد في صحيفة الغارديان في 7 تشرين الأول، ازدادت ثروة أثرياء العالم بنسبة 27,5% بين نيسان وتموز من السنة الجارية، وهي الفترة التي كان فيها الوباء في ذروته. وبحلول نهاية تموز، وصلت ثروات هؤلاء إلى مستوى قياسي بلغ 10,2 تريليون دولار أو 7,8 تريليون جنيه إسترليني. في نهاية 2017 بلغت ذروة ثروة المليارديرات 8,9 تريليون دولار، إلا أنه منذ ذلك الحين زاد عدد المليارديرات بشكل طفيف من 2158 إلى 2189، فيما زادت ثرواتهم بشكل كبير. في الواقع، بين نهاية عام 2017 ونهاية تموز 2020، زاد نصيب الفرد من ثروة المليارديرات بنسبة 13%، لكن الأهمّ أن هذه الزيادة هي النتيجة الصافية لحركتين متناقضتين: تراجع حتى نيسان أبريل 2020 وارتفاع حاد بنسبة 27,5% بعد ذلك ولغاية نهاية تموز.

هذا الارتفاع له أهمية خاصة. فنظراً إلى أن الجماهير الكبيرة من الناس بالكاد تمتلك أي ثروة، في مقابل قلّة تمتلكه، لا تتقلّب قيمة الثروة بين أيديهم كثيراً على عكس أسعار سوق الأسهم. لذا، فإن الزيادة في أسعار الأسهم تزيد بحكم الواقع من انعدام المساواة في الثروة بيد المجتمع. وفي المقابل يقلّل انخفاض أسعار الأسهم من انعدام المساواة في الثروة. ويتبين أنه يصعب استخلاص نتيجة مؤكدة حول حجم التغيّر في انعدام المساواة في الثروة.

ومع ذلك، فإن الزيادة في انعدام المساواة في الثروة بعد نيسان مختلفة تماماً. وفقاً لمتحدث باسم UBS، فإنه عندما كانت أسعار الأسهم تنخفض قبل نيسان 2020، لم يقم الملياردريات ببيع أسهمهم في إطار حالة الذعر، لا بل اشتروا الأسهم من ملاك صغار كانوا مذعورين في عمليات البيع بدافع الذعر؛ بنتيجة ذلك، عندما ارتفعت أسعار الأسهم بعد نيسان، حصل هؤلاء الملياردريات على مكاسب رأسمالية هائلة. ونشأت هذه المكاسب بشكل أساسي لأن أصحاب الأسهم الصغار لم تكن لديهم القدرة على الاحتفاظ بأسهمهم. وبالتالي، فإن الزيادة في تركيز الثروة خلال الوباء لم تكن فقط تجاه من هم في فقر مدقع، وهم ليس لديهم أي ثروة بطبيعة الحال، وإنما في اتجاه أصحاب الثروات الصغيرة أيضاً. لم يكن هذا الأمر مجرد تأثير عفوي للارتفاع العام في أسعار الأسهم بل كان عملاً محدداً لما سماه ماركس مركزية رأس المال.

قال لينين عندما وصف الإمبريالية، أن كل أزمة في ظلّ الرأسمالية، سواء كانت اقتصادية أو سياسية، تصبح مناسبة لمركزية رأس المال. وعلى المرء أن يضيف الأزمات الصحيّة إلى قائمة لينين، بل في الواقع كل نوع ممكن من الأزمات.

الآلية المعتادة للمركزية هي الخراب الذي يزور صغار المنتجين الرأسماليين أثناء الأزمة (كما أنه يزور المنتجين الأصغر، لكن تدمير هؤلاء مشمول بمصطلح التراكم البدائي لرأس المال، بدلاً من المركزية)، وبالتالي يزور أيضاً المصارف الصغيرة أو وكالات الائتمان التي مؤلتهم. وتقفل مصالح هؤلاء المنتجين الصغار، أو يتم الاستيلاء عليها قبل الشركات الكبرى، ما يترك المجال مفتوحاً أمام هذه الشركات للاستيلاء على المساحة التي خلّفتها تلك المصالح.

بالإضافة إلى هذه الآلية للمركزية، هناك أيضاً اندماج رؤوس الأموال، أي تجمّع عدد كبير من رؤوس الأموال الصغيرة ليتحولوا إلى عدد قليل من رؤوس الأموال الكبيرة، كما تقوم به المصارف أو سوق الأسهم. هذا الأمر يشكل آلية قوية أخرى للمركزية.

ما رأيناه خلال فترة الوباء هو آلية أخرى للمركزية تختلف عما ورد أعلاه. فهي ناشئة عن عدم قدرة أصحاب الثروات الصغيرة على مواجهة انهيار أسعار الأسهم التي يمكن أن يواجهها المليارديرات. قدرة المليارديرات هذه لا علاقة لها بالـ«شجاعة» أو «ريادة الأعمال» أو أي من تلك الفضائل المفترضة التي تتحدث عنها الأساطير الرأسمالية. يتعلق الأمر ببساطة بأنهم كبار.

ولأنهم كبار، يمكنهم تحمل تقلبات أسعار الأسهم، لا بل حتى تحقيق مكاسب هائلة عبر استغلال عدم قدرة أصحاب الثروات الصغار على القيام بذلك. في الواقع، من المفارقات أن قدرة هؤلاء على تحمل تقلبات أسعار الأسهم لا تنشأ من كونهم «مجازفين» ولكن من كونهم العكس تماماً، أي يتجنبون المخاطر.

إن كون هؤلاء أثرياء يعني أنهم يستطيعون تحمل ترف عدم المخاطرة، أي ترف «الأمان». وبهذا هم يحتفظون بثرواتهم بشكل متنوّع لتقليل المخاطر. الأسهم ليست سوى أحد الأشكال التي يمتلكون من خلالها ثرواتهم. فعندما تنهار أسعار سوق الأسهم إلى درجة غير عادية، كما يحدث في أي أزمة غير مسبوقة، يمكنهم أن يظلوا متماسكين، بينما يتم أخذ أصحاب الثروات الأصغر على حين غرة. يستغل أصحاب الثروات الكبار هذه الفرصة لتحقيق مكاسب عبر استغلال مشاكل أصحاب الأسهم الصغار الذين يبدأون في بيع الأسهم في حالة يأس.

مثال سيجعل هذه النقطة واضحة. إذا كان لديّ 100 دولار من الثروة، فأنا أرغب في الاحتفاظ بها بطريقة تمنحني دخلاً كبيراً حتى لو كان هناك خطر تكبّد خسائر رأسمالية. هذه الرغبة ليست لأنني أحب المخاطرة ولكن لأنني بحاجة ماسة إلى الدخل. لذلك سأضع كل ثروتي، على سبيل المثال، في الأسهم: على النقيض من ذلك، إذا كان لديّ مليون دولار، فأنا بالفعل لديّ دخل وافر على أي حال، ويمكنني أن أحمل نصف ثروتي فقط على شكل أسهم والنصف الآخر على شكل أرصدة مصرفية بالكاد تعطي أي دخل. ففي حال حصل انخفاض بنسبة 10% في أسعار الأسهم، سيخسر صاحب الأسهم الصغير 10 % من ثروته، بينما سيخسر صاحب الأسهم الكبيرة 5% فقط (أي 10% على نصف ثروته). وبالتالي، يمكن لهذا الأخير أن يتحمل السقوط في خطوته، بينما لا يستطيع الأول. وعندما تصيبه حالة الياس، ولمنع المزيد من الخسائر، يبدأ الأول ببيع الأسهم، بينما الأخير، أي صاحب الأسهم الكبير، يشتري هذه الأسهم ويحتفظ بها حتى يصبح السوق أكثر ملاءمة.

تقلبات سوق الأسهم شائعة في ظل الرأسمالية. لكن السقوط يكون أكثر حدة أثناء الأزمات، بمعزل عن آلية حدوثها. هذه هي بالضبط الفترة التي يرتكب فيها كبار أصحاب الثروات القتل على حساب صغارهم. تحدث المركزية بانتقام خلال هذه الفترات.

هذه العملية برمتها، أثناء تنفيذها تجاه صغار أصحاب الثروات، تذكّرنا بالتراكم البدائي لرأس المال الذي لحق بالمنتجين الصغار. إذا اشترى أصحاب الثروات الكبيرة أسهماً بقيمة (حقاً) 100 دولار من الأسهم الأصغر بقيمة 100 دولار، فلن يكون هناك ربح صافٍ لهم. لدفع ثمن هذا الشراء، يتعين عليهم إما خفض أرصدتهم النقدية أو الاقتراض من المصارف أو بيع بعض الأصول الأخرى التي يمتلكونها؛ في كل هذه الحالات لا توجد زيادة في صافي الأصول التي يمتلكونها (أو «صافي ثروتهم»). لكن إذا قاموا اشتروا أسهماً بقيمة 100 دولار مقابل 50 دولاراً فقط بسبب انهيار أسعار الأسهم، وعلى سبيل المثال، اقترضوا هذا المبلغ من أحد المصارف، فعندما تستعيد أسعار الأسهم قيمتها الحقيقية، فإنهم وسّعوا صافي ثروتهم بمقدار 50 دولاراً. كان أصحاب الأسهم الأكبر في هذه الحالة سيثرون أنفسهم على حساب الأصغر بمقدار 50 دولاراً، وهو ما يماثل التراكم البدائي لرأس المال.

ادّعى المتحدث باسم UBS أن الزيادة في تركيز الثروة أثناء الوباء كانت ظاهرة غريبة على الرأسمالية. لا يمكن أن يكون مخطئاً أكثر. إنه متوافق تماماً مع منطق الرأسمالية. في الواقع، من المحتم في ظل الرأسمالية أن تصبح كل مأساة إنسانية تطلق العنان لأزمة في هذا النظام مناسبة لزيادة تركيز الثروة من خلال الآلية التي وضّحناها للتو.

حدثت هذه الزيادة في تركيز الثروة في دولة تلو أخرى بما في ذلك الهند، حيث وفقاً للمصدر نفسه، زادت ثروة المليارديرات الهنود بنسبة 35% خلال الفترة نفسها إلى 423 مليار دولار. خلال هذه الفترة، تقلّص الإنتاج بمقدار الربع تقريباً، وكذلك العمالة؛ يعطي هذا التباين فكرة عن طريقة عمل الرأسمالية.

(نُشر هذا المقال في People's Democracy في 25 تشرين الأول 2020) بعنوان: الملياردرات والوباء

> **الزيادة في تركّز الثروة خلال الوباء لم تكن فقط تجاه من هم في فقر مدقع ولا يملكون أي ثروة وإنما تجاه أصحاب الثروات الصغيرة أيضاً. وهذا ليس مجرّد تأثير عفوي للارتفاع العام في اسعار الاسهم، بل كان عملاً محدداً لما سماه ماركس مركزية رأس المال**

مقال

منع التداول المحلّي بالدولار
الحلول متاحة

زياد حافظ *

مقاربة القوى السياسية الحاكمة للمشهد الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، هي في أحسن الأحوال مجتزأة، وفي أسوأ الأحوال خاطئة. هي تركّز على الواقع المالي وتختزل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية به. صحيح أن الوضع المالي سيئ، سواء بتراكم الدين، أو شحّ السيولة الوطنية والخارجية، إلّا أن مقاربة القوى الحاكمة لا تعالج الأسباب التي أدّت إلى هذه الحالة. أما المبادرة الفرنسية التي يتكلّم عنها المسؤولون، فهي لا تعالج إلّا بعض مظاهر المشكلة وليس جوهرها. هي مبادرة ليست للإصلاح بل للعودة إلى ما قبل الأزمة التي انفجرت في 17 تشرين الأول 2019 والتي بلغت ذروتها مع تفجير مرفأ بيروت بتداعياته الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

الاقتصاد ليس علماً قائماً بحدّ ذاته بل هو يقين السياسة بلغة الأرقام. لذا، إذا كانت السياسة فنّ الممكن، فإن الاقتصاد هو أيضاً فنّ الممكن. فالاقتصاد بُني على خلفيات سياسية شكّلت متن خياراته الاستراتيجية منذ حقبة الاستقلال، وأدّت إلى اعتماد سياسات تنفيذية. ففي تلك الفترة نتجت الخيارات من تقدير لموازين القوّة السائدة، لكن المبادرة الفرنسية ووصفات صندوق النقد والبنك الدوليين، لا تأخذ في الاعتبار أن هناك تغيّرات جذرية طرأت عليها. فالمقصود بموازين القوّة هو مجمل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية محلّياً وإقليمياً وعربياً التي أسهمت في تراجع النفوذ الغربي عموماً، بسبب فشل النموذج الغربي النيوليبرالي أو وصوله إلى طريق مسدود.

المجتمعات الغربية مأزومة سياسياً واقتصادياً. فهي لجأت إلى حروب بالوكالة لتعويض التراجع الملحوظ في قدرتها العسكرية على فرض السيطرة وعجزها عن خوض الحروب المباشرة. لكن، حتى الحروب بالوكالة فشلت في تغيير النزعات الاستقلالية والرافضة للهيمنة الخارجية. ففي سوريا فشلت الحرب الكونية، وفشل العدوان على اليمن، وبالتحرير وإحباط أهداف عدوان تموز فشل العدوان الصهيوني على لبنان.

كذلك، فإن الثورة التكنولوجية جعلت عملية التعبئة السياسية أوسع وأسرع وأقل كلفة. الثورات المضادة استعملت وسائل التواصل لتعبئة القواعد الشعبية عبر تضليلها بأنها تقوم بثورة شعبية ضد نظام فاسد، لكن سرعان ما ظهرت الأجندات المخفية إلى العلن، فأُجهضت المحاولات. ما بات واضحاً، أن الإملاءات الخارجية، ولا سيما العائدة للحلف الصهيوأميركي لم تعد ناجعة. كما أن مستوى الوعي في بنية المشروع المقاوم وبيئته الحاضنة كان سدّاً منيعاً لتمرير الإملاءات. إلّا أنه في المقابل، لم يستطِع المشروع المقاوم، حتى الساعة، أن يتحوّل إلى مشروع تغييري اقتصادي واجتماعي لأسباب عدّة منها خطر الفتنة الطائفية المذهبية التي ما زالت ورقة ضاغطة في يد المحور العدواني. استعملت هذه الورقة في حوادث كان هدفها إشعال الاقتتال، لكنها لم تنجح بسبب الوعي والذاكرة الرافضة للفتنة، لكن خطرها ما زال قائماً وإن كان يتلاشى رويداً رويداً.

في هذا السياق، من الواضح، أن مجتمع المانحين، بما يشمل من مبادرة فرنسية وصندوق النقد والبنك الدوليين وسائر المؤسسات المالية الدولية، يحاول تعويم النظام الاقتصادي السياسي القائم في لبنان بالخلفية السياسية التي كانت سائدة وأدّت إلى النتائج الكارثية. من سخرية القدر أن المأزق اللبناني هو أيضاً مأزق لمجتمع «المانحين» الذي لا يستطيع الخروج عن التفكير العبثي الذي يتحكّم به. لذا، لن تفضي المبادرة الفرنسية بما تعتمده من وصفات المؤسسات الدولية، إلّا إلى تعويم نظام اقتصادي سياسي لم يعُد قابلاً للحياة ومحكوماً بالفشل الحتمي. كلّ ما يمكن أن تحقّقه هذه المبادرة بوصفاتها الدولية، هو تعجيل السقوط النهائي للنظام السياسي في لبنان عبر تدمير ما تبقّى من البنية الاجتماعية. الكلفة الاجتماعية ستكون باهظة. ربما لا بدّ من دفع هذه الضريبة المكلفة للتخلّص من أوهام الفكر النيوليبرالي والتبعية للغرب ومن النظام الفاسد القائم في لبنان.

الإصلاح المطلوب ليس موجوداً في ما يُسمّى بـ«ورقة الإصلاح». فالمهمّة الموكلة للحكومة المقبلة هي تعويم النظام المصرفي اللبناني الفاسد قبل أي شيء آخر. وبالنسبة لها، فإن جوهر «الإصلاح» هو «خصخصة» مرافق الدولة والممتلكات الاستراتيجية. لذا، فإن المطلوب مقاربة مختلفة انطلاقاً من أن الحلّ المطروح فرنسياً ودولياً ليس قدراً في ظلّ توافر البدائل. مشكلة هذه المقاربة تكمن في ميزان القوّة في المشهد السياسي. فالضغوط الطائفية والمذهبية لا تسمح بمقاربة جدّية للإصلاح لأنه لا يتناسب مع أجندات أمراء الطوائف والمذاهب المتحالفين مع أمراء المال والمصارف. بمعنى آخر، لا إصلاح اقتصادي من دون إصلاح سياسي. أما الإصلاح السياسي، فهو ليس أولوية عند القوى النافذة لاعتبارات ترتبط باستراتيجيتها الوطنية والعربية والإقليمية والدولية.

عملياً، الخيار العبثي المفروض على القوى الوطنية، هو الاختيار بين التفجير الاجتماعي، والتفجير الطائفي المذهبي الأكثر ضرراً. خياران أحلاهما مرّ. من هنا تأتي أولوية الإصلاح السياسي، ولهذه الأسباب يصبح الإصلاح الاقتصادي مؤجّل لحين التغيير في المشهد الإقليمي والعربي والدولي. ليس بالضرورة أن يكون المدى الزمني للتغيير بعيداً. يمكن تقديره بين سنة واحدة وخمس سنوات. في ذلك الوقت فقط، يمكن التفكير الجدّي بالإصلاح، أي عندما تكون الولايات المتحدة في حالة صعبة تفرض عليها الانصراف عن التدخّل في شؤون الدول لتعالج وضعها الداخلي المتدهور. بكلام آخر، إن الفراغ الدولي الناشئ عن الانكفاء الأميركي القسري سيملأه المحور الصاعد: الروسي - الصيني ومعه محور المقاومة إقليمياً وعربياً. هذا التحوّل سينعكس مباشرة على الكيان الصهيوني الذي سيعاني من حالة داخلية صعبة جداً. أما الدول العربية والإقليمية المتحالفة مع الولايات المتحدة (هي نفسها تحالفت أيضاً مع الكيان الصهيوني أخيراً) ستُجبَر على مراجعة حساباتها. هذا يعني أن القوى السياسية في لبنان المرتبطة بالموقف الأميركي والعربي ستكون مضطرة إلى مراجعة حساباتها بالحدّ الأدنى، هذا إذا لم تختف عن المشهد.

في مثل هذا الوضع فقط، يمكن الحديث عن إصلاح اقتصادي ومالي جدّي في لبنان. يتطلب الأمر مراجعة في الخيارات وفي السياسات وفي البنية السياسية؛

الخيار البنيوي هو التحوّل من اقتصاد ريعي إلى إنتاجي والتوجّه شرقاً في التعامل والمشاركة والتشبيك الاقتصادي عربياً وإقليمياً ودولياً. التشبيك العربي يهدف إلى تكوين كتلة عربية تستطيع التشبيك الندّي مع كل من الجمهورية الإسلامية في إيران وتركيا من جهة، ومع أثيوبيا وجنوب أفريقيا من جهة أخرى. أما دولياً، فمستقبل لبنان كمستقبل الكتلة العربية، هو في الطريق الواحد والحزام الواحد في الكتلة الأوراسية الصاعدة. والتحوّل من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي يقطع علاقة موزّع الريع بالقاعدة من جهة ويفرض قسراً ثقافة المساءلة والمحاسبة. عندئذ يمكن التكلّم عن إصلاح في البنية السياسية. هكذا يصبح الانتهاء من ثقافة الريع شرطاً ضرورياً للإصلاح السياسي وللخروج من ثقافة الزبائنية المرتبطة بالنظام الطائفي. عند ذلك الحين يمكن التكلّم عن المواطنة بدلاً من الرعوية داخل الطوائف والمذاهب.

أما السياسات المطلوبة، هي لدعم القطاعات الإنتاجية وإعادة هيكلة النظام المصرفي ليخدم هذه القطاعات. السياسات تتطلّب تخطيطاً مدروساً على المدى القصير والمتوسط والطويل. هذا يعني إعادة الاعتبار إلى وزارة التخطيط وإلى القطاع العام بعد ترشيده وترشيقه. أما الخطوات المطلوبة في التحوّل إلى اقتصاد إنتاجي فهي التي تهدف إلى تخفيف دور الريع في النمو الاقتصادي، أي إعادة النظر في أسس التنافس الاقتصادي عبر إلغاء الوكالات الحصرية والاحتكارات التي تحظى بالحمايات السياسية من قطاع الدواء إلى المحروقات إلى استيراد المواد الأساسية وسواها من القطاعات الاحتكارية. وهناك مصدر ثان للريع: سندات الخزينة والفوائد المرتفعة المرتبطة بها. في هذا المجال، تكمن ضرورة إعادة هيكلة الدين العام لتخفيف كلفة خدمته على الموازنة العامة، أي إعادة النظر في آجال السندات وتحويلها إلى آجال طويلة المدى وخفض الفائدة وخفض رأس المال الأساسي للدين. والهدف الرئيسي لإعادة هيكلة الدين العام هو تحرير الموازنة العامة من خدمة الدين التي تستحوذ على غالبية وارادت الدولة. يمكن إنفاق الواردات المحرّرة لتقديم الخدمات الاجتماعية وترميم البنية التحتية وإعادة تأهيلها وتطويرها. العبء الأكبر لإعادة الهيكلة يتحمّلها النظام المصرفي (مصرف لبنان، جمعية المصارف) الذي كان شريكاً موضوعياً وذاتياً في الكارثة المالية والنقدية التي يعيشها لبنان.

إذاً، إعادة هيكلة الدين العام تعني أيضاً إعادة هيكلة النظام المصرفي لجهة عدد المصارف وحجمها وملكيتها أيضاً، فضلاً عن إعادة النظر في بيئة النظام الداخلي لمصرف لبنان. بالحد الأقصى، يجب تقليص عدد المصارف إلى عدد لا يتجاوز عدد أصابع اليد قياساً إلى حجم الاقتصاد اللبناني. ليس واضحاً وجود هذا العدد الكبير من المصارف، خصوصاً أن النظام المصرفي لم يسهم إلّا بشكل هامشي في تنمية وتمويل القطاعات الإنتاجية بل اكتفى بتحويل الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد ريعي يرتكز إلى سندات الخزينة والمضاربات العقارية غير المنسجمة مع النموّ والحاجات السكّنية للبلاد. أما الطموح بجعل لبنان مركزاً مالياً في المنطقة، فذلك الأمر يحتاج إلى بنية تحتية في الطاقة والتواصل غير موجودة حتى الآن. كلفة الطاقة والتواصل في لبنان من أعلى الأكلاف في العالم إضافة إلى ضعف الخدمات والتواصل عبر الشبكة العنبكوتية، ففي ظل ذلك ليس مفهوماً كيف سيتحوّل لبنان إلى مركز مالي وتجاري للمنطقة، وحتى إيجاد هذه البنية التحتية، لا داعي لأن يكون عدد المصارف على ما هو عليه الآن.

وبالنسبة إلى حجم المصارف وملكيتها، هناك مصارف مملوكة بأكثرية أسهمها من الدولة اللبنانية وهي مختصّة بتمويل القطاع الصناعي والزراعي والسياحي والإنشائي، وهي ضرورية لدفع عجلة التحوّل إلى اقتصاد إنتاجي وتعاوني. يمكن الإشارة في هذا المجال، إلى تجربة الصين ونموذجها الاقتصادي لدرس دول المصارف المختصة في التمويل والتنمية. أكبر مصارف في العالم اليوم هي المصارف الصينية المملوكة من الدولة وهي أسهمت في تمويل النموّ الصناعي والزراعي والبنى التحتية. والقطاع الخاص عامة ليس معنياً بتمويل مشاريع متوسطة وطويلة المدى لأنه طامع في تحقيق الأرباح والأرباح السريعة وإن كانت ذات طابع ريعي. وبالنسبة إلى حجم المصارف، إن تجميعها يسهم في خلق مؤسّسات أقوى وأمتن من الوحدات الحالية والتي ستمكّنها من المشاركة في مشاريع إنتاجية متوسطة وطويلة المدى.

أما السياسة النقدية التي يجب أن يتبنّاها مصرف لبنان فهي لخدمة التوجّهات والتخطيط المركزي للاقتصاد الوطني. دور القطاع الخاص هو المشاركة في عملية النمو والتنمية إنما ضمن الأهداف والمعايير المخطّط لها. والسياسة النقدية يجب أن تتمحور نحو تشجيع مختلف القطاعات الإنتاجية. ويمكن توظيفها من أجل تمويل القطاع التعاوني لتخفيف عبء الاحتكارات على المستهلك المحدود الدخل. أمّا على صعيد الشحّ في النقد الخارجي (الدولار بشكل أساسي)، فهناك سلسلة إجراءات يمكن اتخاذها بهدف خفض الطلب على الدولار بدءاً بمنع التداول وطنياً بالنقد الخارجي إلّا لحاجات الاستيراد ودفع مستحقّات في الخارج للطلاّب مثلاً. كما أن إعادة النظر في حجم ونوع الاستيراد مطلوبة بهدف خفض الاستيراد في الكماليات بنسبة 40% والاستيراد العام بنسبة 20%.

يضاف إلى هذه الإجراءات، البحث عن صفقات تجارية مع دول تصدّر سلعاً بأسعار مخفّضة كالدواء من دول كالصين أو الجمهورية الإسلامية في إيران أو الهند أو ماليزيا على سبيل المثال إضافة إلى عقد صفقات تجارية تموّل بالليرة اللبنانية قدر الإمكان. هذا بعض الإجراءات المتاحة. الحلول التقنية موجودة لكنها تفتقر إلى شجاعة اتخاذ القرار وتنفيذه. هي معركة سياسية بامتياز، ومعركة ثقافية لكسب الوعي واللاوعي حول ضرورة التفكير المختلف عن السائد.

أما الدور الأساسي الذي يجب منحه للقطاع العام، فهو مرتبطٌ بإعادة النظر في الكفاءة والنزاهة فيه، أي أن يكون دور القضاء مفصليّاً في تأمين الثقة بالقطاع العام والخاص، وهذا يتطلّب إعادة النظر في القضاء وإصلاح النظام السياسي. لذلك نقول إن الاقتصاد هو السياسة لكن بلغة مختلفة. لا يمكن الفصل بينهما. فالسياسة فنّ الممكن وكذلك الاقتصاد.

من الواضح أن مجتمع المانحين بما يشمل من مبادرة فرنسية وصندوق النقد والبنك الدوليين وسائر المؤسسات المالية الدولية، يحاول تعويم النظام الاقتصادي السياسي القائم في لبنان بالخلفية السياسية التي كانت سائدة وأدّت إلى النتائج الكارثية الني نشهدها ومن سخرية القدر أن المأزق اللبناني هو أيضاً مأزق لمجتمع «المانحين» الذي لا يستطيع الخروج عن التفكير العبثي الذي يتحكّم به

ارتور زكاريان ـ ارمينيا

* كاتب وباحث اقتصادي سياسي والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي